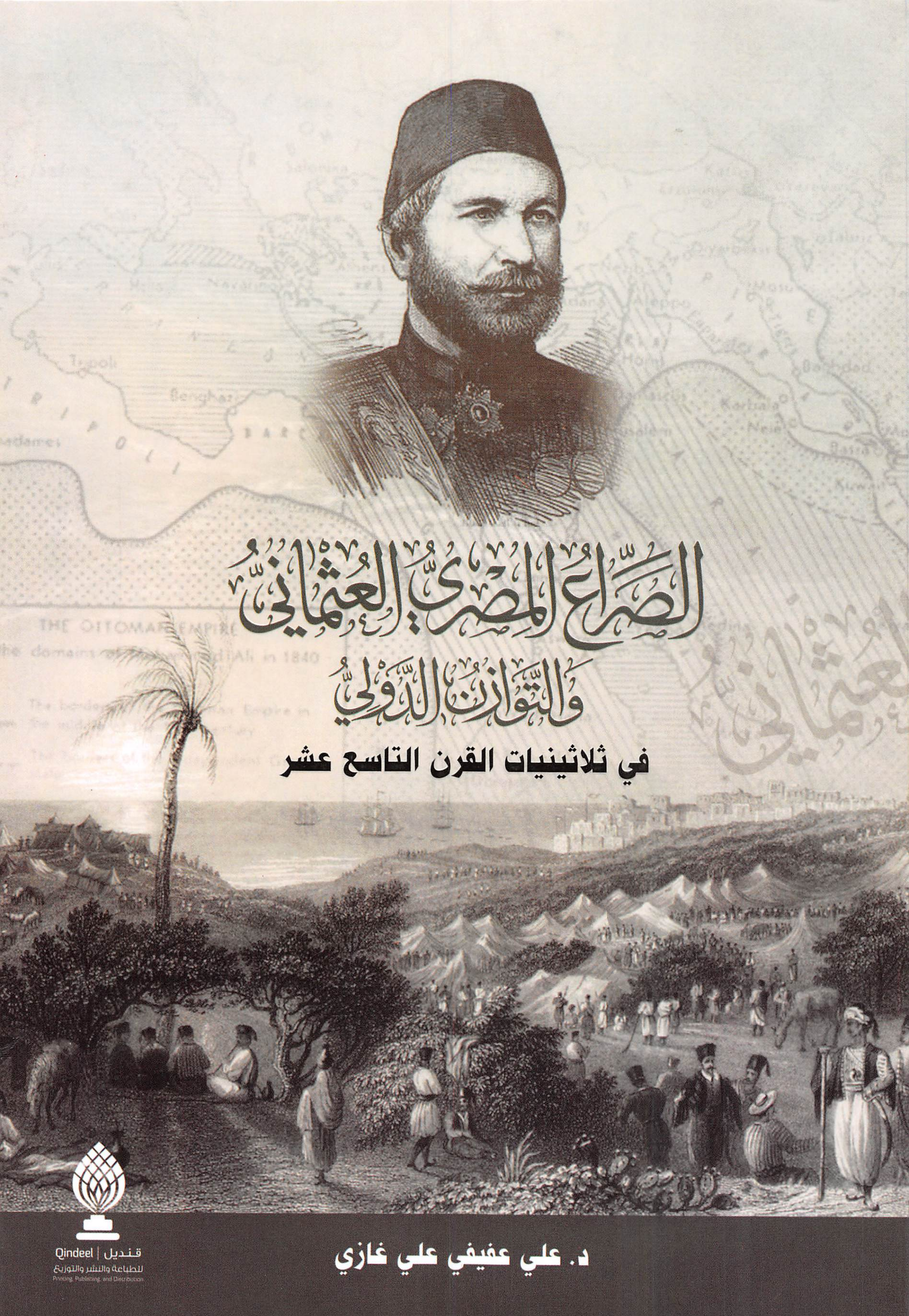


الصراع المصري العثماني
والتوازن الدولي
في ثلاثينيات القرن التاسع عشر
د. علي عفيفي علي غازي
Qindeel | قنديل
للطباعة والنشر والتوزيع
Printing, Publishing, and Distribution

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر

توضح الدراسة دور الصراع المصري العثماني في إعادة صياغة نظام توازن القوى الدولي في القارة الأوروبية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تجاه منطقة الشرق الأدنى، إذ لعب توسع محمد علي باشا والي مصر (1805- 1848) في الجزيرة العربية وبلاد الشام دورًا كبيراً في تاريخ المنطقة، كانت له تداعياته على العلاقات الدولية، وكاد يُحدث صداماً بين الدول الأوروبية حفاظاً على الدولة العثمانية، التي باتت تمثل نواة الأمن الأوروبي، لتلعب أقوى أدوارها في أضعف مراحلها التاريخية بعد أن هرمت وباتت قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، إلا أن شعور رجال السياسة في الدول الأوروبية أن انهيارها ستكون له تداعياته الكبرى على القارة، وسيكون سبباً في حرب أوروبية لا يُمكن أن يتنبأ أحد بنتائجها، كان سبباً في سعي جميع هذه الدول للحفاظ عليها من الانهيار، ثم التدخل لتحجيم محمد علي، ومنعه من إسقاط السلطان العثماني، وهو الأمر الذي أخر موتها حتى الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)، وكانت أبرز نتائجها اقتسام الدول الأوروبية الممتلكات العثمانية عامة، والعربية خاصة، بموجب اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة.





Qindeel | قنديل
للطباعة والنشر والتوزيع
Printing, Publishing, and Distribution

qindeel_uae qindeel_uae qindeel.uae qindeel.ae

الصراع المصري العثماني والتوازن الدولي
في ثلاثينيات القرن التاسع عشر



في ثلاثينيات القرن التاسع عشر

د. علي عفيفي علي غازي



Egyptian-Ottoman Conflict and the International balance in the 1930s

Dr. Ali Afifi Ali Ghazi

الصراع المصري العثماني والتوازن الدولي

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر

د. علي عفيفي علي غازي

موافقة « **المجلس الوطني للإعلام**» في دولة الإمارات العربية المتحدة
رقم: 175952 تاريخ 2017/1/9

ISBN: 978 - 9948 - 495 - 46 - 8



للطباعة والنشر والتوزيع

Printing, publishing & Distribution

ص.ب: 47417 شارع الشيخ زايد

دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@qindeel.ae

الموقع الإلكتروني: www.qindeel.ae

الطبعة الأولى: كانون الثاني / يناير 2017 م – 1438 هـ

إهـــداء

إلى زوجتي وأبنائي
عساه يُخفف من انشغالي عنكم

المحتويات

المقدمة

حظيت مصر بأهمية تاريخية واقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة، نتجت في المقام الأول عن أهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وكانت تلك المكانة سبباً في استقطاب القوى العالمية للسيطرة عليها منذ أقدم العصور. وفي العصر الحديث وحتى العصر الراهن، تسابقت الدول الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، نحو بسط سيطرتها العسكرية عليها، ومن ثم فُرض عليها أن تلعب دوراً في توازن القوى الدولية، وكتب لها أن تمثل بوتقة تنصهر فيها الكثير من الثقافات الوافدة عليها من الشرق والغرب.

في هذا الكتاب، سوف نتناول أثر هذا الصراع على نظام توازن القوى الأوروبي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فمن المؤكد أنَ الصراع المصري - العثماني في العقد الرابع من القرن التاسع عشر قد لعب دوراً بالغ الأثر في تاريخ المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأدنى. فقد مثل توسع محمد علي في شبه الجزيرة العربية والشام مرحلة هامة ذات مغزى في تاريخ مصر كان لها تأثيرها القوي في أوروبا، وتاريخ العلاقات الدولية، وتوازن القوى الدولي، فقد كاد الصدام يتم بين الدول الأوروبية وفرنسا بسبب محمد علي.

والدراسة توضح أثر الصراع المصري العثماني في إعادة صياغة التوازن الدولي تجاه منطقة الشرق الأدنى، فتناولت إرهاصات التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية بعد أن ضعفت وأطلق عليها «رجل أوروبا المريض»، لتلعب أقوى أدوارها في الحفاظ على الأمن الأوروبي في أضعف مراحلها التاريخية، بعد أن هرمت وجرت عليها سنة التاريخ، فأوضحت بدايات ظهور المسألة الشرقية في آلية توازن القوى في القارة الأوروبية، ودور الدولة العثمانية في الحفاظ على التوازن شرقي القارة، وظهور محمد علي والمسألة المصرية، ومدى الارتباط بين المسألتين الشرقية والمصرية، وتهديد محمد علي للكيان العثماني وأثره على الأمن الأوروبي، وتدخل الدول الأوروبية لإنهاء الصراع حفاظاً على السلام الأوروبي، ودور الدبلوماسية العثمانية في تدخل الدول الأوروبية، ودور بامستون ومترنيخ في تحقيق الوحدة الأوروبية من خلال اجتماعات برولاند لتقرير مصير الصراع المصري العثماني، لينتهي الأمر بالتدخل العسكري ضد محمد علي لإخماد انتفاضته في إطار آلية توازن القوى في القارة الأوروبية.

وفي النهاية أتمنى أن يكون هذا البحث بداية الطريق للاهتمام بدراسة آثار الصراع المصري العثماني على بقية دول المشرق العربي. ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان بالجميل إلى كل من عاونني في هذا الجهد العلمي، سواء من حيث التشجيع أو تقديم المشورة، وأخص منهم: رفيقة رحلة عمري زوجتي العزيزة الغالية الحنون، التي تقف بجانبي تشد من روحي وتشجعني، وتساندني. والحمد والشكر من قبل ومن بعد الله تعالى ولي التوفيق والسداد.

الدوحة في 14 نوفمبر 2016

التمهيد

أصاب المشرق العربي تغير كبير خلال عصور الاضمحلال التي مرت به ما بين الاحتلال المغولي 1258، والغزو العثماني في أوائل القرن السادس عشر؛ فقد قاسى سلسلة متوالية من الثورات الداخلية والمنازعات، وتوالت عليه حكومات ضعيفة دون أن يشهد عناية تقيله من عثراته، واستمر هذا الانهيار حتى أوائل القرن السادس عشر، الذي شهد انقلاباً جذرياً في التجارة الدولية، وتغيراً في الطرق التجارية الرئيسة، كما شهد انقلاباً سياسياً في توازن القوى الدولية الرئيسة، وكان لهذين الانقلابين أثر سيئ في تاريخ المنطقة؛ إذ لم يعد البحر المتوسط بحراً يتوسط العالم المتمدن كما كان من قبل، وتحولت طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح Cape of good hope، في الوقت الذي تزعمت فيه الشرق The East ثلاث دول إحداها قديمة، وهي دولة المماليك في مصر والشام والحجاز، والأخريان حديثتان هما: الدولة العثمانية في الأناضول والبلقان، والدولة الصفوية[1]؛ في فارس والعراق.

(1) إحدى الدول التي نشأت نتيجة لحركة الاضطراب الذي عمّ إيران والعراق في أعقاب زوال حكم المغول هناك، وقامت الدولة على أسس دينية، ثم استخدمت مظاهرها السياسية، والعسكرية، في عهد حيدر صفي الدين (1460-1488)، ثم خلفه الشاه إسماعيل الصفوي (1488-1524) الذي عمد إلى توسيع دائرة نفوذه خارج إيران في الغرب على حساب ممتلكات دولة الأق قيونلو (1468-1508)، فامتد حكمه إلى العراق، واستمرت هذه الدولة تحكم العراق ما بين (1508-1634)، واستمرت في إيران حتى عام 1750، وكان المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة، ومن ثم اتجه شاهات هذه الأسرة إلى اضطهاد المسلمين السنة وإجبارهم على دراسة تعاليم الشيعة، وكان ظهور هذه الدولة يمثل خطراً كبيراً على الدولة العثمانية خاصة بعدما فر أمراء الأق قيونلو من العراق يستنجدون بالسلطان العثماني بعد أن هاجمهم الشاه إسماعيل الصفوي عام 1508.
.C. Huart: Histoire de Baghdad dam le temps modere, (Paris: 1909), pp 30- 40

وقد حدث الصدام الأول بين الدولة العثمانية، والدولة الصفوية حينما تقدم السلطان سليم الأول العثماني (1512-1520) إلى العراق 1514، واستطاع هزيمة الصفويين في جالديران[1]، ولكنه لم يستغل هذا النصر، واكتفى بالاستيلاء على شمالي العراق، فدخل ديار بكر 1514م، ثم الموصل 1516م[2]، وعاد إلى بلاده، ولم يلبث أن دار نزاع بينه وبين الغوري المملوكي (1501- 1516) حول إمارة ذي القدرية[3]؛ ترتب عليه خضوع الشام 1516، للسلطان العثماني، وتلتها مصر 1517، والحجاز واليمن 1518م[4]، ومنح هذا الوضع سليمان القانوني (1520 - 1566) الفرصة للاستيلاء على بغداد 1534م.

ولكن القوات العثمانية لم تتوغل صوب البصرة، واكتفى السلطان بإعلان راشد بن مغامس شيخ المنتفق[5]ولاءه، ولكن لم تلبث العشائر العربية أن تمردت على الحكم الجديد، فزحفت القوات العثمانية إلى البصرة واحتلتها 1546م[6]،

---

(1) اسم لسهل يقع في الشمال الغربي لمدينة تبريز، وقد اتفق على أن الشمس كُسفت في يوم المعركة فتفاءل العثمانيون خيراً، واستدلوا بذلك على أنّ الله سوف يمكنهم من الصفويين، وقد ترتب على المعركة دخول إقليم أذربيجان في حوزة العثمانيين. حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1987) ص 62؛ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، الجزء الثالث، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، منير بعلبكي ونبيه أمين فارس (ترجمة)،(بيروت: الطبعة الأولى، 1949) ص 61.

(2) Longrigg. S. H: four centuries of modern Iraq, (Oxford: Oxford University press, 1986) pp 20 - 22

(3) إحدى الإمارات التركمانية التي نشأت منذ القرن الرابع عشر الميلادي، ووجدت دعماً وسنداً من قبل دولة المماليك لكونها نظاماً حاجزاً بين أملاك الدولتين العثمانية والمملوكية، ونظراً لأهميتها فقد تعرضت لمحاولات التدخل من جانب السلاطين العثمانيين، وذلك بتنصيب حاكم يدين لهم بالولاء، وقام السلطان سليم الأول بالاستيلاء عليها وضمها إلى الدولة العثمانية 1515 مما ترتب عليه الصراع بين العثمانيين والمماليك. طارق نافع الحمداني: «علاقات المماليك المصرية السياسية بالدولتين الصفوية والعثمانية في مطلع القرن السادس عشر»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 17 (1985) ص 164، 165.

(4) عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000) ص 35-38؛ سعيد بن سعد سفر الغامدي: «الصراع العثماني المملوكي في مصر ونتائجه»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 40(1994) ص 142-199.

(5) عشيرة عربية قوية تسود أقصى جنوبي العراق، ينسبون إلى المنتفق بن عقيل بن ربيعة بن عامر، كانت في قديم الزمان قاطنة في أرض نجد، ثم نزحت إلى أرياف العراق، ولا تزال تنزل المنطقة الجنوبية من العراق، وهي من أقوى عشائر الجنوب، ولها تاريخ طويل ضد الفرس، والترك، وضد عشيرة كعب المجاورة لها، وضد الإنكليز، ولها موقف مؤيد للجانب المصري إزاء الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية. سليمان فائق بك: عشائر المنتفق، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003) ص 11 وما بعدها.

(6) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516-1916(دمشق: 1974) ص 66-68.

ثم زحفت هذه القوات إلى الإحساء 1555م[1]، وإلى ما وراء ذلك حتى مسقط، ولكن لم يدم حكم العثمانيين طويلاً في المناطق الواقعة وراء الإحساء، حيث إنهم وصلوا إلى الميدان متأخرين بعد أن ثبَّت البرتغاليون أقدامهم في تلك النواحي[2].

(1) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (الكويت: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998) ص 74، 75.

(2) فاروق عثمان أباظة: دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص 25، 26.

وصول محمد علي إلى حكم مصر

ما إن استهل القرن الثامن عشر حتى انحلت النظم العثمانية التي كانت من أسباب قوة الدولة العثمانية، وضعفت شخصيات السلاطين بموت السلاطين الفاتحين العظام، وترتب على ذلك أن دب الضعف إلى قلب الدولة العثمانية، وتهاون حكام الأستانة في أمور البلاد، حتى ضعفت الحاميات العثمانية؛ بل فسدت، ولم تعد صالحة لاستتباب الأمن، وأصبح من اليسير على رجل ذي قدرة عسكرية، وسياسية، أن يتخلص من تسلط الحاميات العثمانية، ويقلد نفسه حكم الولاية[1]معتمداً على جيش محلي، وهذا ما حدث في معظم ولايات الدولة العثمانية، ولكن العراق كان أسبق من مصر في ظهور العصبيات المحلية الحاكمة[2]، وفي أوقات متقاربة ظهرت عصبيات حاكمة في معظم أجزاء العراق؛ ففي 1596 استبد بحكم البصرة آل أفراسياب[3].

(1) أكبر وحدة إدارية عسكرية في الدولة العثمانية يحكمها البايلر باي، وفي القرن التاسع عشر تم إعادة تشكيل الأيالات لتصبح ولايات يحكمها الوالي. أنبيل الكسندر فنادولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999)، ص 174.

(2) عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968) ص 68.

(3) كان آل أفراسياب هؤلاء من كتاب الجند في البصرة، وقد اختلف المؤرخون في أصلهم، وقد عرف عنهم الاهتمام بشؤون الأهالي، فنالوا محبتهم، وقد حكمت أسرتهم ابتداءً من 1596. طارق نافع الحمداني: «علاقة آل أفراسياب بالأحساء في القرنين السادس عشر والسابع عشر»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 32، (1988) ص 182 - 188.

وفي 1621 استبد بحكم بغداد بكر صوباشي[1]. وفي الموصل ظهرت عصبية آل عبد الجليل التي حكمت من أوائل القرن الثامن عشر وحتى العام 1834م[2]. وفي بغداد ظهر المماليك كقوة حاكمة ابتداء من 1749 م، وحتى 1831.

وفي مصر ظهر العديد من العصبيات والمشيخات العشائرية العربية المستقلة، وظهر المماليك كقوة مسيطرة على السلطة، حتى إنَّ علي بك الكبير أعلن استقلاله سنة 1769م[3]، ثم وقعت مصر تحت الاحتلال الفرنسي(1798 - 1801)[4]، وكانت هذه هي البداية التي نبهت إلى أهمية موقع كل من مصر والعراق كخطوط للمواصلات العالمية إلى الشرق الأقصى.

ولم يكن ظهور العصبيات الحاكمة مقصوراً على مصر والعراق، فقد ظهرت أسر وعصبيات حاكمة عديدة في بقية أجزاء الدولة العثمانية[5]، ولم يكن في وسع الدولة العثمانية أن توقف نمو هذه العصبيات التي بدأت تقوى يوماً بعد يوم، وبدأ نفوذ الدولة العثمانية يضعف، حتى استطاع محمد علي والي مصر(1805 - 1848) أن يصل إلى حكم مصر بموافقة الشعب المصري[6]، ويعمد بعد أن تخلص من أزماته التي كان آخرها حملة فريزر 1807م[7]، إلى تأسيس جيش مصري قوي على أحدث النظم الأوروبية؛ لأنه أدرك أنَّ الجيش هو اللبنة الأولى في الدفاع عن الاستقلال الذي بدأ يراود فكره.

---

(1) C. Huart: op – cit 48 – 52

(2) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العرب الحديث، ص 68.

(3) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2003)، الجزء الثاني، ص 529.

(4) وقد اعتبرها عبد الرحمن الجبرتي من «الملاحم العظيمة والحوادث الجسيمة والوقائع النازلة والنوازل الهائلة» وترصد أخبارها أولاً بأول ابتداءً من الجزء الخامس، ص 1 - 324.

(5) فقد ظهر المماليك في العراق، والأسرة القره منلية في طرابلس، وآل سعود في الحجاز، والأسرة الحسينية في تونس، وبنو معن والشهابيون في لبنان، والجزار في عكا، و آل العظم في سوريا، والإمامة الزيدية في اليمن، والعشائر العربية في العراق والصحراء الشامية وشبه الجزيرة العربية، والإمارات الكردية في كردستان وأذربيجان والأناضول. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العرب الحديث، ص 87.

(6) Henary Dodwell: the founder of modern Egypt A study of Mohammed Ali (Cambridge: 1967) pp 1-38.

(7) Richmond. j. c. b: Egypt 1798- 1952 (London: 1977 (pp 30 -35

شبه الجزيرة العربية في استراتيجية محمد علي

في الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر من الفوضى بعد خروج الحملة الفرنسية إلى أن تقلد محمد علي ولاية الحكم في مصر بإرادة الشعب المصري في 13 مايو 1805، كانت الدولة السعودية قد اشتد خطرها على الدولة العثمانية بسيطرتها على الأماكن المقدسة الإسلامية في الحجاز، مما أثر في الدولة العثمانية، ولهذا لم يتوان السلطان عن تكليف محمد علي بعدما عجز ولاة الشام والعراق عن التصدي للتوسع السعودي، فكان فرمان التثبيت بعد محاولة نقله 1806م، يكلفه بالحرب على الدولة السعودية الأولى[1].

وما إن خرجت حملة فريزر من مصر حتى أرسل السلطان العثماني إلى محمد علي يطلب منه أن يرسل قواته إلى بلاد العرب ليقضي على الدولة السعودية، وكرر السلطان طلبه 1808م[2]. وأسند إليه ولاية الحجاز عام 1224هـ/ 1809م لإطلاق يده في تلك المنطقة وحثه على تلك المهمة[3]، وأخيراً أرسل رسولاً برسالة إلى

(1) صلاح العقاد: «الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب 1811 - 1818»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 6، (1976) ص 107.

(2) عبد الغفار محمد حسين: بناء الدولة الحديثة في مصر، الجزء الأول، (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 177، 178.

(3) خليفة بن عبد الرحمن المسعود: موقف القوى المناوئة من الدولة السعودية الثانية 1818 - 1866م دراسة تاريخية وثائقية، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 2005) ص 63.

محمد علي يحثه على الخروج للحجاز عام 1810م[1]، بعد أن بلغ السيل الزبى بوصول الدولة السعودية التي تبنت الدعوة الوهابية[2] إلى أوج اتساعها، وسيطرت على الجزيرة العربية، واتساع سمعتها من حلب شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً، ومن الحدود العراقية شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً، وأصبح توسعها خطراً داهماً لا يمكن للدولة العثمانية السكوت عليه.

وعلى الرغم من أنَّ الدولة العثمانية لم تكن مستقرة يوماً ما في الحجاز، فإن قيام الدولة السعودية اعتبر تهديداً خطيراً لمكانتها نظراً إلى أنَّ نمو الدولة السعودية لم يكن مجرد حركة انفصالية عادية، ولهذا لم تتوانَ حكومة الأستانة عن تكليف ولاتها المقربين من المنطقة لحشد جيوشهم للقضاء على تلك الحركة، وكان والي بغداد هو أول من حاول القيام بتلك المهمة سنة 1797م[3]، دون جدوى، فاتجه السلطان العثماني إلى ولاة الشام[4]، ولكنهم لم يستطيعوا أن يحققوا أمل السلطان في القضاء على الدولة السعودية[5].

بعدها اتجه السلطان محمود الثاني (1808-1839) بعد أن يئس من قدرة ولاته في

---

(1) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، الجزء السابع، ص 193، 194؛ أمين سامي باشا: تقويم النيل، ج 2، عصر محمد علي باشا، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2003)، ص 223.

(2) لا يحب أصحاب الدعوة الوهابية هذا الاسم الذي أطلقه عليهم أعداؤهم، ويفضلون أن يسموا أنفسهم بالسلفيين، أو الموحدين؛ لأنهم لا يعتبرون أنفسهم أصحاب مذهب جديد، وهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أما عن السبب في إطلاق اسم الوهابيين فلأنها تنسب إلى محمد بن عبد الوهاب، الذي بدأ دعوته بجدال أبيه وقومه، وكان موضع الجدال الوحدانية رسالة الإسلام وفكرته الأساسية، ولهذا أطلقوا على أنفسهم الموحدين، أما اسم الوهابيين فقد أطلقه عليهم خصومهم واستعمله الأوروبيون، واستعمل في الوثائق المصرية، ثم جرى على الألسن في الوقت الذي لا تدل فيه هذه الكلمة دلالة صحيحة على الحركة التي قام بها محمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر. عمر عبد العزيز عمر: «العلاقات المصرية اللبنانية 1820-1840»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 26(1972) ص 108؛ دائرة المعارف الإسلامية، الجزء 32، ص 10172.

(3) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج6، ص 436؛ عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، ص 99-101.

(4) وهم على التوالي: يوسف باشا، أحمد باشا الجزار، صالح بك، عبد الله باشا العظم، يوسف باشا كنج. أحمد فؤاد متولي: آل سعود والشام في عهد الدولة السعودية الأولى على ضوء الوثائق التركية، (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1991) ص 43 - 83؛ عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج6، ص 436 - 482.

(5) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، الجزء السابع، ص 146.

بغداد والشام على إخماد تحرير الحجاز من قبضة آل سعود من الحجاز، إلى والي مصر[1]؛ يطلب منه استخلاص الأراضي الحجازية من آل سعود، كما أنه لم يتوانَ عن تقديم المساعدات له[2]، وألح عليه في الإعداد لهذه الحملة مرات متعددة[3]، ومحمد علي يتذرع بحجج مختلفة حتى لا يُلبي طلب السلطان، وفي الوقت ذاته لا يبدو كالعاصي الذي يرفض تنفيذ أوامر سيده الشرعي.

وعلى الرغم من أن محمد علي لم يُظهر رغبة بالتوسع في الجزيرة العربية حينذاك، فإنه رأى في حملة الحجاز إضافة إلى استجابته لأمر السلطان للقضاء على الدولة السعودية، فرصة سانحة للتخلص من طوائف الجنود الدلاة والألبان والأرناؤوط المضطربة غير النظامية في جيشه[4]، والتخلص من بعض التزاماته المالية تجاه الباب العالي؛ بحجة أنَّ الحملة تحتاج إلى أموال يعجز عن سدادها[5]، كذلك تمثل الحملة فرصة نادرة تطلق يده في فرض الضرائب والإتاوات في الوقت الذي لن يتذمر منها الشعب نظراً لأنه سيعتبر الحرب في هذه الحالة حرباً مقدسة لاسترداد الحرمين الشريفين وتأمين طريق الحج[6]، كما كانت رغبته في تجربة جيش مصر في الحروب

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 1، الوثيقة 22، من عبد، سليمان الصدر الأعظم إلى محمد علي والي مصر، بتاريخ 23 محرم 1225هـ/ 27 فبراير 1810م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 1، الوثيقة 26، من سليمان كتخدا الوالي في الأستانة إلى محمد علي والي مصر، في 13صفر 1225هـ/ 19 مارس 1810م. الوثيقة 29، من عبده سليم ثابت قبوكتخدا والي مصر في الأستانة إلى محمد علي والي مصر، في 18 صفر 1225هـ/ 24 مارس 1810م، الوثيقة 23، من السيد عثمان نائب السلطان إلى محمد علي والي مصر، في10 صفر 1225هـ/ 16 مارس 1810م، الوثيقة 24، من عبده سليم ثابت قبوكتخدا وكيل أمور مصر لدى الباب العالي إلى والي مصر، في 13 صفر 1225هـ/ 19 مارس 1810م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 2، الوثيقة 12، تقرير مرسل إلى الجناب العالي في 1226هـ/ 1811م.

(4) Henary Dodwell: op - cit, p41

(5) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر. ص 87-90؛ إضافة إلى أن محمد علي باشا قد استغل الحروب مع السعوديين في طلب مهمات حربية ومدافع للجيش من السلطان العثماني. كما طلب أيضاً الأموال متعللاً بحروب الحجاز. مكاتبة محمد علي إلى الصدارة العظمى في محرم 1222هـ/ 1807م. أمين سامي باشا: المصدر السابق، ص 205.

(6) محمد سمير منيب: تاريخ الجيش المصري في عصر محمد علي 1801 ـ1849،(القاهرة: وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية، 1993)، ص 52.

الخارجية وراء قبوله لهذا التكليف[1]، كما وجد فيها الفرصة لتقوية جيشه وأسطوله عن طريق شراء سفن جديدة ومهمات حربية[2]، كذلك أدرك أنه لو استطاع استرداد الأماكن المقدسة الإسلامية في الحجاز فإنه سيكسب ثقة السلطان وتقديره[3]، كما سيكسب سمعة طيبة، ومكانة عالية في العالم الإسلامي. فالحرب على السعوديين إذن كانت فرصة لتوطيد أقدام محمد علي في مصر، والعمل على رفع مكانته عالياً، كما انتهزها محمد علي فرصة لتحقيق خطوة كبيرة نحو استقلال مصر بأن اقترح على الباب العالي بواسطة وكيله في الأستانة أن تكون ولاية ممتازة شأنها شأن الجزائر[4]، وذلك ليحميها عند قيام الحرب بين الدولة العثمانية وأي من الدول الأوروبية، وليضمن حيادها وراحتها الاقتصادية، وبذلك يتفرغ لمهمته الكبيرة في الحجاز تنفيذاً لأوامر السلطان[5]، كما كان الأمل يراوده في الحصول على سورية كمكافأة على مساعدة السلطان في حربه السعوديين الذين تعتبرهم الدولة العثمانية متمردين عليها[6]، كما أنه استغلها الاستغلال الأمثل عندما احتفل بخروج طوسون باشا[7]على رأس هذه القوات بالقضاء على المماليك في مذبحة القلعة الشهيرة 1811م[8].

وجرت حروب طويلة المدى استنفدت محمد علي كثيراً، مرت بثلاث مراحل:

---

(1) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1811 - 1848م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999) ص 210، 211.

(2) أمين سامي باشا: مصدر السابق، ص 220، رؤوف عباس (وآخرون): الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، المجلد الأول، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005)، المكاتبات رقم 14، 18، 19، ص 14.

(3) محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، (الكويت: عين للدراسات الإنسانية الاجتماعية، 1996) ص 210، 211.

(4) أمين سامي باشا: المصدر السابق، ص 226.

(5) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 1، الوثيقة 8، من الجناب العالي إلى الأفندي القبوكتخدا في 11 محرم 1223هـ/ 8 مارس 1808م.

(6) خالد فهمي: كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، شريف يونس (ترجمة)، (القاهرة: دار الشروق، 2001) ص 67، 68.

(7) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 2، وثيقة 18، من سليمان آغا حاجب الحضرة السلطانية إلى الجناب العالي، في 15 جمادى الأولى 1226هـ/ 6 يونيو 1811م.

(8) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج7، ص 206 - 213.

المرحلة الأولى[1]، قاد فيها طوسون باشا القوات المصرية في الحجاز (1811 - 1815)، والثانية بقيادة محمد علي نفسه (أغسطس 1813 -يونيو 1815)[2]، والثالثة بقيادة إبراهيم باشا (1816 - 1819)، وفي هذه المرحلة الأخيرة لم يقتصر جنود محمد علي على الجنود الأرناؤوط والألبان؛ بل ضم إليهم عدداً غير قليل من المصريين[3]، وطلب من ابنه هدم حصون الدرعية وتخريب منازلها[4].

وبعد حصارها لأكثر من ستة أشهر استطاع دخولها في 9 سبتمبر 1818م[5]، وبمجرد انتشار أنباء ذلك الحدث ووصولها إلى السلطان العثماني أظهر السرور وسارع بإرسال الهدايا والخلع لمحمد علي ولابنه إبراهيم وأعلن بقاءه في ولاية مصر ومنح ابنه إبراهيم ولاية جدة والحبشة[6]، على أن «يصير إبلاغ مرتب والي جدة إبراهيم باشا إلى تسعة آلاف كيس اعتباراً من تاريخ 1جمادى الأولى 1238 هـ»[7]، كما قُدمت الأوسمة إلى عدد من القادة، وأمر السلطان العثماني بإعطاء تلاميذ المدارس الإحسانات ابتهاجاً بهذه المناسبة[8].

(1) درج المؤرخ العربي الشهير عثمان بن بشر على وصف جنود حملة طوسون باشا بالأتراك أحياناً وبالروم أحياناً أخرى، وللحقيقة نحن نميل إلى هذا الوصف، وذلك لأن الحملة لم يكن فيها أي جندي مصري سوى الأتباع الذين يخدمون الجنود، غير أن هناك من الباحثين السعوديين المعاصرين من يصف جنود الحملة بالمصريين، ولعل هذا الوصف يمكن قبوله على اعتبار أن الحملة خرجت من مصر واعتمدت على مواردها، وإن كان هذا لا ينفي الدور الذي لعبه بعض الوجهاء المصريين خاصة المحروقي شاه بندر تاجر القاهرة الذي أوصى محمد علي وابنه طوسون «بضرورة التقيد بمشورته وإطلاعه على كافة الأمور»، كما صحب الحملة بعض شيوخ الأزهر إما تكليفاً من محمد علي لتفنيد آراء الوهابيين، وإما تطوعاً لما سمعوه من مناهضة الوهابيين للطرق الصوفية وشيوخها. صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 110، محمد سمير منيب: المرجع السابق، ص 53، 54.

(2) وقد بلغت قوات محمد علي باشا أثناء وجوده في الحجاز 6200 جندي موزعين كالتالي: 350 بين المدينة المنورة وينبع، 200 ألباني في مكة، 150 أعرابياً في مكة، 400 جندي في المدينة، 100 جندي في ينبع، 3000 في كولاخ، 400 جندي نقط خارجية، 1200 جندي في الطائف. طارق عبد العاطي غنيم بيومي: المرجع السابق، ص 103.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 117، 118.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 4، الوثيقة العربية رقم 33، من عبد الله بن سعود إلى محمد علي باشا، بتاريخ 3 شوال 1230هـ/ 7 سبتمبر 1815م.

(5) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق ج 8، ص 451 - 460.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 104، من مصطفى إلى الجناب العالي تهنئة بإبقاء ولاية مصر، 15 شوال 1234هـ/ 6 أغسطس 1819م.

(7) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 10، وثيقة 480، من المعية إلى خزينة دار بك، في 19 جمادى الأولى 1238هـ/ 1 فبراير 1823م.

(8) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 30، من حسين إلى الجناب العالي، 25 ربيع الأول 1234هـ/ 21 يناير 1819م.

وتتابعت رسائل التهنئة إلى محمد علي باشا من السلطان وأسرته[1]، وتوالت عليه برقيات التهاني من بعض بقاع العالم الإسلامي[2]، كما أرسل إليه شاه إيران مُهراً[3]، وعدة سيوف مطعمة بالأحجار الكريمة، وفي الوقت ذاته هنأه ملك بريطانيا نفسه[4]؛ لأنَّ بريطانيا قد سرها القضاء على الدعوة الوهابية وتدمير الدرعية 1818، فحاولت الاتصال بالقوات المصرية الموجودة في الأحساء لإيجاد نوع من التفاهم المشترك معها من أجل القيام بحملة مشتركة ضد القواسم في رأس الخيمة، فأرسلت الكابتن جورج سادلير حاملاً معه رسالة إلى إبراهيم باشا، وإلى سعيد بن سلطان حاكم عُمان (1806 - 1856)، ووصل سادلير مسقط، واجتمع بحاكم عُمان الذي عارض فكرة التعاون مع إبراهيم باشا، وتعهد بتقديم المساعدات للحملة، ولكن سادلير واصل سيره فذهب إلى بوشهر، ومنها إلى القطيف، ونجح أخيراً في مقابلة إبراهيم باشا في المدينة المنورة في 8 سبتمبر 1819م[5]، ولكن إبراهيم باشا أخبره أنه لا يستطيع تقديم إجابة محددة إلا بعد الرجوع إلى والده في القاهرة، الذي رفض فكرة التعاون مع الإنكليز وتقديم مساعدات للاستعمار البريطاني لاحتلال الساحل العماني، ولهذا فشلت مهمة سادلير فغادر جدة في 23 يناير 1820م إلى الهند مشيعاً بالأسى.

---

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 3، من كهليز هانم إلى محمد علي باشا تهنئه بانتصارات إبراهيم باشا في الدرعية، 3 محرم 1234هـ/ 1 نوفمبر 1818م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 3، وثيقة 11، من الحاج خليل قاضي عسكر الروملي سابقاً إلى الجناب العالي، 13 صفر 1228هـ/ 14 فبراير 1813م؛ وثيقة 60، من محمد راغب إلى الجناب العالي، 11 صفر 1229هـ/ 1فبراير 1814م؛ وثيقة 124، من السيد أحمد والي المورة إلى الجناب العالي، 1229هـ/ 1814م. محافظ ديوان بحر برا: محفظة 4، وثيقة 40، قصيدة شعرية باللغة التركية، 1230هـ/ 1815م. محافظ ديوان بحر برا: محفظة 5، وثيقة 10، من السيد حسن عيني إلى الجناب العالي، 25 ذي الحجة 1233هـ/ 25 أكتوبر 1818م؛ وثيقة 23، من إبراهيم آغا كاتب الخديوي في اسطنبول إلى الجناب العالي، 15 صفر 1233هـ/ 24 ديسمبر 1817م؛ وثيقة 89، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، 9 رمضان 1233هـ/ 12 يوليو 1818م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 3، وثيقة 417، أمر إلى الكتخدا بك، 13 ذي القعدة 1234هـ/ 2 سبتمبر 1819م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 115، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، في 21 ذي القعدة 1234هـ/ 10 سبتمبر 1819م. محافظ الحجاز: محفظة 95، ترجمة الوثيقة 115، مكاتبة واردة من إبراهيم باشا إلى حضرة صاحب الدولة، بتاريخ 21 ذي القعدة 1234هـ/ 10 سبتمبر1819م.

(5) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي، ص 128 - 130.

ويذهب أحد الباحثين إلى أنَّ الهدف الأساسي من بعثة سادلير كان استكشاف أهداف محمد علي، وتؤكد أغراض البعثة الحقيقية تلك العبارة التي وردت في خطاب تكليف سادلير الرسمي: «إنك مكلف أثناء وجودك في المعسكر التركي المصري أن تتحقق تماماً من المقاصد التي يرمي إليها إبراهيم في عملياته الحربية القادمة وغزواته نحو الخليج العربي دون أن يلحظ إبراهيم أن تلك هي مهمتك الرسمية»[1].

وبعد أن استتب الأمر لإبراهيم باشا في الدرعية، أخطر أباه أنه من الضروري أن تتقدم قوات الحملة إلى الأحساء والقطيف[2]، اعتقاداً منه أن هذه العملية ضرورية لإكمال الهدف الذي أرسلت من أجله الحملة، وهو تقويض المراكز التي يتحصن السعوديون فيها[3]، وبالفعل تقدمت القوات المصرية إلى الأحساء وأنهت حكم السعوديين فيها، ووضعت الحاميات المصرية بها، ورفعت يد عامل داوود باشا والي بغداد[4] عنها، الأمر الذي جعل داوود باشا (1817-1831) يرسل إلى السلطان العثماني يطلب منه إصدار أوامره إلى محمد علي بالانسحاب من الأحساء، واستطاع التأثير في الباب العالي الذي أوعز بدوره إلى محمد علي بالانسحاب من الأحساء وشرقي شبه الجزيرة العربية[5]، ونفذ إبراهيم أوامر أبيه[6]، وانسحبت القوات المصرية

---

(1) السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840-1909، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970) ص 110.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 5، وثيقة 94، من إبراهيم باشا إلى والده الجناب العالي، في 9 رمضان 1233هـ/ 12 يوليو 1818م.

(3) عبد العزيز سليمان نوار: داوود باشا والي بغداد، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1986) ص 228 - 230.

(4) عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، ص 104 - 107.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 43، من عبده درويش إلى الجناب العالي، في 23 ربيع الآخر 1234هـ/ 18 فبراير 1819م؛ وثيقة 103، من محمد درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجناب العالي، 12 شوال 1234هـ/ 3 أغسطس 1819م.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 117، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، 21 ذي القعدة 1234هـ/ 10 سبتمبر 1819م.

من الأحساء 1819، وتابعت انسحابها من نجد إلى الحجاز[1].

وقد استغلت إنكلترا الفراغ الذي أوجده انسحاب إبراهيم باشا من الأحساء، وظلت حكومة القاهرة ترقب بعين القلق تطورات العمليات العسكرية البريطانية ضد إمارات الخليج، وخاصة ضد بني خالد في الأحساء[2]، والبحرين[3]، وضد عشيرة البوعلي[4]، وضد قبيلة بني لام[5]، وضد مخا[6]، وكذلك تحركاتهم ضد شاه

(1) يذكر أحد الباحثين أن إبراهيم باشا قد ألح كثيراً على والده كي يأخذ موافقة السلطان العثماني على مواصلة مسير الحملة إلى الأحساء والقطيف، والحقيقة أن محمد علي لم يكن في حاجة إلى الإلحاح للحصول على تلك الموافقة، ذلك أن تخوف السلطان من عودة نفوذ آل سعود كانت كفيلة بأن يكون هو الباعث على مواصلة السير للقضاء على بقايا السعوديين، إلا أن تخوف والي بغداد من أطماع محمد علي في الخليج وجنوبي العراق كانت السبب في إرساله العديد من المخاطبات متوسلاً إلى السلطان ليأمر محمد علي بالانسحاب من الأحساء، ومن ثم بدأ الباب العالي هو الآخر يتخوف من تقدم محمد علي خاصة بعد بعثة سادلير التي أرسلتها بريطانيا للحصول على تعاون محمد علي ضد القواسم في الخليج، وعندما فشلت في ذلك قررت العمل منفردة ضدهم في حملتها على رأس الخيمة 1819، ومن ثم إجبار مشيخات الخليج على توقيع معاهدة 1820، ولقد كانت بوادر الخلاف بين محمد علي ووالي بغداد هذه هي التي دفعت السلطان العثماني إلى المسارعة باتخاذ قراره بانسحاب قوات محمد علي من شرقي الجزيرة العربية خوفاً من وقوع صدام وشيك بينهما، بالرغم من عدم رضا الباب العالي عن هذا القرار تخوفاً من عودة نفوذ آل سعود مرة أخرى، وهو ما حدث بالفعل في العام التالي لانسحاب قوات محمد علي. إذ تمكن تركي بن عبد الله من استعادة سيطرته على المنطقة متخذاً من الرياض عاصمة له. وبالفعل امتثل إبراهيم باشا لهذه الأوامر، بالرغم من حرمانه من انتصاراته. ومن مد سيطرته إلى الدرعية والأحساء، وهذا بالفعل ما كان يهدف إليه الباب العالي ألا وهو حرمانه من تحقيق مكاسب ذاتية على حساب الدولة العثمانية، وكان هذا بداية الانشقاق في الصف العثماني، إذ يمكننا أن نعتبر تلك اللحظة بداية الاختلاف بين السلطان ووالي مصر، وهو ما تطور إلى حروب طاحنة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر. خليفة عبد الرحمن المسعود: مرجع سابق، ص 74.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 124، من محمد درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجناب العالي، في 26 ذي الحجة 1234هـ/ 15 أكتوبر 1819م.

(3) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 7، الوثيقة 282، 27 شوال 1236هـ/ 27 يوليو 1821م.

(4) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 7، الوثيقة 175، 21 رجب 1236هـ/ 23 أبريل 1821م، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، أمر رقم 146، مكاتبة منه للصدارة العظمى بتاريخ 13 رمضان 1236هـ/ 13 يونيو 1821 م، ص 39.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز: محفظة 96، وثيقة 175، من المعية السنية إلى أمين جمرك جدة، في 21 رجب 1236هـ/ 23 أبريل 1821م، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، أمر رقم 138، أمر منه إلى أمين جمرك جدة بتاريخ 21 رجب 1236هـ/ 23 أبريل 1821م، ص 37.

(6) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 16، الوثيقة 82، ترجمة المواد المستخرجة من المكاتبة الواردة من طرف قنصل إنكلترا العام في مصر إلى استراتفورد سفير إنكلترا في دار السعادة، بتاريخ اليوم السادس عشر من أغسطس الماضي، (تقريباً 16 أغسطس 1820م).

فارس[1]. فلقد كان النشاط البريطاني كبيراً في ذلك الوقت، حيث قام الأسطول البريطاني 1819م بضرب القوى العربية في الخليج، وأجبرت معظم مشيخات الخليج على توقيع معاهدة 1820م التي منحت بريطانيا اليد العليا في تلك الجهات، وكانت حكومة القاهرة تخشى من امتداد هذه العمليات الإنكليزية للاستيلاء على السويس[2]. كما كانت حكومة بغداد تخطر الباب العالي بتلك التطورات ليأخذ حذره من الأهداف الاستعمارية البريطانية[3]، ولكن عناية كل من بغداد والقاهرة بأحداث الخليج 1819 - 1820 كانت عناية سلبية لم تتعدَّ دراسة التطورات هناك وإخطار الباب العالي بها.

كما وجد داوود باشا أن خطر الإنكليز في الخليج لا يهدده وحده؛ بل يهدد محمد علي أيضاً، فعمل على إيجاد تعاون مشترك بينهما ضد الخطر المشترك، والباب العالي من ورائهما يدفعهما إلى مقاومة هذه الأطماع الاستعمارية بكل ما في وسعهما[4]، ولذلك أخذ داوود يكتب إلى محمد علي عن عدد السفن الإنكليزية التي أبحرت من بومباي، ويحدد خط سيرها، ويكتب له تفاصيل ما حدث بين قوات سلطان مسقط وبني جعلان[5]، وعن السعي البريطاني الواضح للهجوم على بني جعلان، وهو بلا ريب فيه خطورة على داوود باشا، ولهذا فقد قرر أن يقضي على النفوذ الأجنبي في العراق ما أمكن ذلك.

كذلك قد حاول الإنكليز الاستعانة بقوات محمد علي المنتصرة على السعوديين، وقد كتب الصدر الأعظم إلى محمد علي يعلمه أنّ البريطانيين سوف يخبرونه أنهم

(1) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، أمر رقم 163، إلى أمين جمرك جدة بتاريخ 27 شوال 1236هـ/ 27 يوليو 1821م، ص 42.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 4، وثيقة 63، في 13 رمضان 1236هـ/ 13 يونيو 1821م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 6، الوثيقة 124، من محمد درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجناب العالي، في 26 ذي الحجة 1234هـ/ 15 أكتوبر 1819م، المحفظة 7، الوثيقة 209، من الصدر الأعظم إلى الجناب العالي، بتاريخ 16جمادى الآخرة 1235هـ/ 30 مارس 1820م.

(4) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 7، الوثيقة 211، في 22 ربيع الأول 1236هـ/ 27 ديسمبر 1820م.

(5) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 4، الوثيقة 229، من الجناب العالي إلى الصدر الأعظم، 12رمضان 1236هـ/ 12 يونيو 1821م.

يريدون منه التدخل ضد أهل اليمن بحجة «إدخال الأهالي المذكورين تحت النظام»، مستخدمين قوات ولده إبراهيم باشا عن طريق «إجراء تلك الترتيبات بالمخابرة مع العساكر الموجودين تحت إدارة حضرة نجلكم صاحب السعادة إبراهيم باشا والي جدة وبالاتفاق معهم»، وأنهم بصدد إرسال الضابط «أورينجال» ليستفسر «عن رأي نجلكم المشار إليه في هذا الشأن مع التماس موافقة حاكم اليمن ومرافقته». ولهذا شككه في نواياهم الاستعمارية مؤكداً أنه «لا يجوز ائتمان الدول الإفرنجية ولا الاعتماد عليها وعلى أقوالها في وقت من الأوقات»، وذلك أنَّ مقصدهم من ذلك ليس إلا «احتلال جهة اليمن بتلك الوسيلة وتدمير التسلط على تلك الجهات بتلك الذريعة»، وعلى ذلك يصير النظر في طلبهم هذا، «وتعتبرون نجلكم المشار إليه أن يرد طلبهم بجواب حكيم غير عفيف من غير أن يحسن منهم الظن فيما إذا ما وقع مثل هذا التكليف المعروض من طرف إنكلترا على المنوال المحرر». ونصحه بالتعاون مع حاكم اليمن وبـ«المبادرة إلى المخابرة بهذا الشأن» معه، على أن يكون ذلك «بصورة سرية»[1]. وبالفعل استجاب محمد علي لرغبات السلطان ولم يقدم أي معاونة تذكر للبريطانيين لا في الخليج ضد القواسم أثناء حملتهم 1819م، ولا في اليمن إبان حملتهم على المخا 1821م، بالرغم من طلب السلطان العثماني منه «إرسال متسلم قوي إليها من قبل صاحب الدولة إبراهيم باشا والي جدة والحبشة، وطلب تعيين أحد الحائزين لرتبة مير ميران في صنعاء»[2]، متعللاً بوفاة نجله إسماعيل باشا.

ولم يكن لشبه الجزيرة العربية أهمية استراتيجية، أو اقتصادية، فلم يكن لمحمد علي رأي واضح في قصة احتلال نجد احتلالاً ثابتاً، ولهذا رأيناه يستجيب لمطالب الباب العالي بالانسحاب من نجد، واكتفى بالسيطرة على المدن المقدسة في الحجاز

(1) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: محفظة 6، وثيقة 124، من محمد درويش باشا إلى الجناب العالي، 26 ذي الحجة 1234هـ/ 15 أكتوبر 1819م.

(2) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 13، وثيقة 40، من محمد علي باشا إلى نجيب أفندي، 9 جمادى الأولى 1238هـ/ 21 يناير 1823م.

التي اعتبر السيطرة عليها كسباً كافياً[1]، ولم تكن فكرة إقامة دولة عظمى في المنطقة العربية تراوده بعد، خلافاً لما سوف يحدث خلال عامي 1838 - 1839، حينما يبسط نفوذه على شواطئ الخليج العربي بعدما تمكنت قواته من انتزاع الشام من قبضة العثمانيين بصلح كوتاهية 1833م، واعتزامه إعلان الاستقلال في مايو 1838م، فبدا أنَّ الجزيرة العربية بدأت تأخذ بعداً جديداً في تفكير محمد علي، وستبدأ مرحلة صدام علنية مع ولاة بغداد، والتفكير في احتلال البصرة وجنوبي العراق[2].

---

(1) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 118، 119.

(2) ونلاحظ أن سياسة السلطان العثماني للاستعانة بوالي مصر للقضاء على ما سينشب ضده من ثورات في الجزيرة العربية ستظل قائمة حتى في عهد خديوي مصر إسماعيل (1867-1879) عندما تستعين به الدولة العثمانية لإخضاع قبائل العسير تحت راية أميرهم محمد بن عائض، ولكن إسماعيل لم يكن على استعداد لتقديم تضحيات كبيرة كتلك التي قدمها محمد علي، ثم يكون شأنه شأن جده من قبل، ولهذا آثر سياسة اللين، وعدم المخاطرة بالدخول في حرب ضد ثوار العسير بأي حال من الأحوال؛ فبذل كل المساعي الممكنة للوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين المتنازعين، وحرص على إقناع رجال الحكومة العثمانية في الأستانة حقناً للدماء وحفظاً للأموال والممتلكات. محمد محمود السروجي: «سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 9(1955) ص97، 98.

الشام في استراتيجية محمد علي

منذ القدم والارتباط وثيق بين مصر والشام، وهذا أمر أملته الطبيعة والتاريخ على المنطقتين. وبتملك محمد علي السلطة في مصر، وبجهده المتواصل من أجل إعادة بنائها، وبنجاحه فيما خطط له، وباتساع دائرته السياسية، وبالظروف التي قدمت نفسها إليه، وساعدته أخيراً تركيباته الشخصية وتكويناته النفسية، تمكن من أن يرسي ويقيم القواعد التي منحت السمات المميزة للكيان المصري، فأصبحت مصر أكبر قوة في الدولة العثمانية، ووجد محمد علي أنه لا حياة له في مصر دون الشام، وأن لا قدرة له على أن يستقر كحاكم دون أن يكون حاكماً على البلدين، فهو حين ينظر إلى الشام ينظر إليها من وجهة المصلحة السياسية التي تخدمه، ومن وجهة المصلحة الاقتصادية التي تخدم الأغراض ذاتها[1].

ولما كان محمد علي يعد ولايات الشام واقعة داخل مجاله من الناحية الاستراتيجية والتاريخية، فقد وجه عنايته بتقدمها، ومن ثم عقد تحالفات مع زعمائها المحليين؛ حتى إذا وجد أنَّ قواته البرية والبحرية أصبحت على أُهبة الاستعداد للزحف، راح

(1) عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، 149، 150.

يلتمس ذريعة تبرر له الهجوم عليها[1]. ولم تكن النظرة الاقتصادية للشام تقل عن مثيلتها الاستراتيجية، وخاصة أن محمد علي له اتجاهاته الواضحة في هذا المجال، وسياسته تطلبت استغلال موارد الشام لخدمة أغراضه؛ فهو بحاجة إلى المواد الخام لارتباطها بالصناعة[2]، وتأتي الأخشاب لتشكل مطلباً جوهرياً في المتطلبات المصرية الحربية والمدنية، ومصر ليست بالبلاد المنتجة لها فلا بد من الاعتماد على الخارج. وكانت حاجة مصر لبناء الأسطول الحربي والتجاري قوية، ويجب ألا ننسى القيمة الدينية والثقافية للشام التي تضم القدس الشريف، ودمشق التي تعد من المراكز القيادية الثقافية الإسلامية، ولها منزلة في هذا المضمار[3]، فكانت الشام بصفة خاصة منطقة أمامية ينبغي امتلاكها حتى تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها[4]، ولهذا أدرك محمد علي أنَّ الشام هي مفتاح مصر، وأنَّ قوة الشام لا غنى عنها لمصر.

ومنذ أن طلب السلطان العثماني من محمد علي أن يخوض الحرب على السعوديين بدأ يصوب نظره وفكره إلى الشام عام 1810م؛ فأوضح للسلطان العثماني أنه بحاجة إلى استراتيجيتها لتعينه على الانتصار على السعوديين[5]، وذلك عندما كتب إلى مبعوثه في اسطنبول يخبره «أنَّ الشام ضرورة ملحة للأمن المصري»[6].

وما كاد محمد علي يأخذ بيده مقاليد الأمور حتى شرع في تنفيذ مد سلطانه إلى ولاية الشام، وأفضى بهذه الرغبة سراً إلى القنصل البريطاني العام سنة 1812م، ولم يكفّ عن الإفصاح عن هذه الرغبة في العقدين التاليين؛ فقد كانت

(1) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516-1922، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994) ص 315.
(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 73، وثيقة 8، في 3 محرم 1248هـ/ 1 يونيو 1832م.
(3) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام 1831-1841. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 22.
(4) عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1517 - 1920، (بيروت: جامعة بيروت العربية، 1974) ص 25.
(5) عبد المنعم الجميعي: الجيش المصري وفتح عكا 1831 - 1832، دراسة في ضوء وثائق عابدين، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1987) ص 8.
(6) دار الوثائق القومية: دفاتر ديوان المعية سنية تركي: دفتر 3، الوثيقة 8، من الجناب العالي إلى الأفندي القبوكتخدا، في 3 محرم 1248هـ/ 1 يونيو 1832م.

الانتصارات التي أحرزها في الجزيرة العربية سبباً في تكرار مطالبته بولاية الشام منذ عام 1813م[1]، عندما كتب في 19 أغسطس 1813م إلى السلطان العثماني يقول: «إنَّ هدفي هو أولاً عرض الحالة الحقيقية، وثانياً لا أقول بأنني بمطالبتي بسوريا لا أريد أبداً أن أستفيد من ذلك أو ألا أوسع سلطتي، إنما لا أرمي إلا إلى هدف واحد وهو أن أؤدي خدمة إلى سيدي»[2].

ثم كتب له موضحاً المتاعب الضخمة التي تتعرض لها الحملة التي تقاتل في الجزيرة العربية، وضرورة وجود تعاون بين مصر والشام لإنجاح هذه الحملة، واقترح إسناد ولاية الشام إلى يوسف كنج[3]، ولكنه لما يئس من إقناع الباب العالي بالعفو عنه وإعادته إلى ولايته في دمشق اقترح إسناد ولاية الشام إليه هو، حتى يتمكن من القيام بواجبه في الحجاز[4]، ولكن الباب العالي رفض مطالب محمد علي وظل سليمان باشا في منصبه حتى 1819م[5]، ولما قامت حرب المورة وطالبه السلطان العثماني بالاشتراك فيها، طالبه محمد علي بإعطائه حكم بلاد الشام[6]، ولكن السلطان محمود الثاني عرض عليه جزيرة كريت التي تكلف حاكمها أكثر مما تفيده[7]، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها طالب محمد علي الباب العالي بما يعوض مصر عمّا تكبدته من خسائر جسيمة لقاء تلبية أمر السلطان، ولكن السلطان الحاقد على واليه لم يبر بوعده له، واكتفى بمنح إبراهيم باشا ولاية كريت[8]؛ معقل الثوار، لتظل مصدر متاعب لواليه المتمرد.

---

(1) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 108.

(2) عمر عبد العزيز عمر: «العلاقات المصرية اللبنانية 1820 - 1840»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 26،(1972)، ص 75.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا: المحفظة 2، الوثيقة 2، من محمد عارف إلى الجناب العالي، في 3 محرم 1226هـ/ 27 يناير 1811م.

(4) عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص 192 - 194.

(5) نفس المرجع السابق، ص 200 - 204.

(6) عبد المنعم الجميعي: الجيش المصري وفتح عكا، ص 8.

(7) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص 403.

(8) عبد الحميد البطريق: المرجع السابق، ص 96.

ثم اتجه محمد علي إلى مفاوضة بريطانيا مؤكداً أنه على أتم الاستعداد للانسحاب من بلاد المورة، ومؤكداً «أنَّ سورية ودمشق في متناول يدي، فلو وافقت حكومتكم على مساعدتي كما أتمنى، وإذا ما اعترفت باستقلالي كحاكم ذي سيادة مستقلة فسأكون سعيداً بذلك». ولكن هذا كان يتعارض مع السياسة البريطانية الساعية إلى الحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية وكيانها في مواجهة التوسعات الروسية المحتملة، وهو ما دفعها لرفض المطالب المصرية[1]، ولكن الشام لم تغب عن خلد محمد علي، فبعد الانتهاء من حرب المورة عرض على السلطان أن يدفع 100 ألف كيس جزية سنوياً ويضم الشام لحكمه[2]، ثم طلبها تعويضاً عمّا تكبده الجيش المصري من خسائر في حرب المورة، ولكن السلطان العثماني لم يجبه إلى طلبه، فاعتزم أن ينالها بحد السيف[3]، ورأى ضرورة ضمها إلى مصر لتصبح حصناً منيعاً بين الدولة المصرية والدولة العثمانية، وبها تأمن مصر شر الدولة العثمانية إذا حدثتها نفسها بضم مصر؛ لأن حدود مصر الطبيعية من وجهة نظر محمد علي ليست في السويس، وإنما هي جبال طوروس في شمال الشام[4]، ولهذا اتجه محمد علي إلى فتحها بالقوة ابتداءً من عام 1831م.

---

(1) محمد عبد الستار البدري: المرجع السابق، ص 8.

(2) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص 20.

(3) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، (القاهرة: دار المعارف، 1989)، ص 217.

(4) عبد الغفار محمد حسين: المرجع السابق، ص 194.

العراق في استراتيجية محمد علي

عندما عزم محمد علي على ضم الشام إلى حكمه كان يفكر جدياً في الدور الذي يمكن أن يسهم به العراق من أجل تحقيق هذا الهدف، ولكن هل فكر محمد علي في ضم العراق إلى إمبراطوريته التي قال عنها البعض إنها إمبراطورية عربية[1]؟ وقد وضح ذلك من الرسالة التي بعث بها قنصل النمسا إلى وزير خارجيته مترنيخ، يقول القنصل: «إنني أرى أن عدداً من الشواهد التي تشير إلى... فكرة إقامة إمبراطورية عربية، فأرى من ناحية دولة عثمانية ضعيفة، ومن ناحية أخرى جيشاً عربياً وأسطولاً بحرياً قوياً، ويضاف إلى ذلك صحوة العالم العربي من نومه العميق»[2]، وكذلك الرسالة التي بعث بها كامبل قنصل إنجلترا إلى وزير خارجيته بامستون، والتي يؤكد فيها أنَّ باشا مصر يسعى إلى بناء «إمبراطورية عربية تشمل مصر والنوبة وسنار ودارفور وكردفان في أفريقيا، وشبه

(1) في الحقيقة ليس هناك دليل واحد على تفكير محمد علي في إقامة إمبراطورية عربية بعدما أنهى حكم السعوديين في الجزيرة العربية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر. بل إن هذا التفكير راوده في مطلع العقد الرابع من القرن المذكور. فاروق عثمان أباظة: **دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي**، ص 144، ويؤكد ذلك ما ذكره المؤرخ الإيطالي أمبرتو ريتيتانو الذي كتب يقول: "إن محمد علي باشا بعد سنة 1831م كان عنده الطموح لبناء إمبراطورية عربية شاسعة منفصلة عن تركيا". انظر: أنطونيو بليتيري: «المذكرة التمهيدية»، لكتاب: **الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا**، ص 10.

(2) محمد عبد الستار البدري: **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي**، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 41.

الجزيرة العربية واليمن والخليج والفرات وسورية؛ بل ويستحوذ على الخلافة ويجدد مجد الإسلام»[1]. والبعض الآخر قال عنها إنها إمبراطورية إسلامية[2]، وقال عنها آخرون إنها كانت إمبراطورية عثمانية، وإنّ هدفه كان «إحياء العالم العثماني»[3].

بينما كانت وجهة النظر البريطانية أنه يسعى إلى إقامة إمبراطورية مستقلة بتحريض من فرنسا وروسيا. ويمكننا تلمس وجهة النظر تلك من خلال مكاتبة أرسلها سير روبرت جرانت حاكم بومباي في 26 مارس 1838م إلى وزارة الخارجية البريطانية التي أشار فيها إلى أنَّ التخوف على الهند ليس من تحركات محمد علي وحده، ولكن من مساعدة وتحريض كل من روسيا وفرنسا له، فذكر أنَّ «هدف محمد علي واضح، حيث يريد إنشاء مملكة مستقلة من مصر وسورية والجزيرة العربية، وفي أي وقت يصبح من مصلحة فرنسا أو روسيا تحريضه على الوصول إلى تلك الغاية، فإنه لن يتوانى عن الوقوف في صف أي منهما ضد إنكلترا. إن تمكن عاهل بهذا النشاط وهذه الشدة على رأس مائة ألف رجل على ساحل يهدد الإبحار منه إلى شواطئنا نفسها ليمثل شيئاً مضنياً في المستقبل لمصير الهند»[4]، ولكن هذا لا يعنينا؛ فكل ما يعنينا هو أنّ محمد علي فكر في إقامة إمبراطورية، وهذه الإمبراطورية امتدت لتشمل السودان والجزيرة العربية والشام، فهل فكر محمد علي في ضم العراق إلى إمبراطوريته هذه؟ ذكر بعض المؤرخين[5] أنّ محمد علي كان يريد ذلك فعلاً.

(1) F. O.78 / 34 Campbell to Palmerton OCT. 1. 1838.

(2) لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 17 - 19؛ عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 77.

(3) طارق البشري: «حروب محمد علي»، مجلة الهلال، العدد 2 (1965) ص 70، ويؤيد هذا الاتجاه المؤرخ الإيطالي ماسيمو كامبانيني الذي كتب يقول: «ألا يجد هذا الرأي ما يبرهن عليه من حقائق؛ فمحمد علي لم يكن مصرياً ولم يشعر بأنه كان كذلك، وواصل توسيع النفوذ المصري لأهداف تتعلق بمكانته الشخصية ومكانة جماعته أكثر من أي شيء آخر». ماسيمو كامبانيني: تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك، ترجمة عماد البغدادي. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006) ص 28.

(4) سلطان بن محمد القاسمي: الاحتلال البريطاني لعدن 1839. (الشارقة: دار الغرير للطباعة والنشر، 1992) ص 214.

(5) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: محمد علي وشبه الجزيرة العربية 1819 - 1840. (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1986) ص 376؛ عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968) ص 230.

وفي الواقع هناك عدة أحاديث ورسائل تؤيد هذه الفكرة، ومن ذلك أنّ محمد علي صرح للقنصل البريطاني في الإسكندرية «إن السلطان ألح في طلب معاونتي للقضاء على ثورة ألبانيا ووعدني بأن يمنحني لا باشاويات عكا ودمشق فحسب، بل كذلك باشاويات حلب وبغداد إذا لبيت رغباته»[1]. كما تحدث سراً إلى الجنرال الفرنسي بيلارد عن أمانيه فقال: «إني أستطيع آن أفتح عكا ودمشق وبغداد بكلمة واحدة مني وبوساطة مقدرتي وجيوشي، وابني المنتصر سيتوجه في أقل من عام ليحقق مقاصدي على ضفاف دجلة والفرات لأنها حدود ثابتة للدولة التي أسعى إلى إنشائها، وسوف تمكنه شجاعته العظيمة من الفوز»[2].

وكانت تصريحات إبراهيم باشا تُشير إلى أنه يُريد أن يحمل العرب على استعادة حقوقهم، وأن يأخذوا نصيبهم في إدارة أمور البلاد، بالرغم من عدم وجود ما يفيد بأنه عين بعض العرب في إدارة أمور البلاد، ويعزى إليه قوله أنه سيسير قدماً في فتوحاته إلى كل بقعة «يتكلم الناس... باللسان العربي»[3]، ومعنى ذلك أن إمبراطوريته لم تكن قاصرة على المشرق العربي، ولكنه فكر أيضاً في إلحاق مناطق غربي مصر حتى تونس[4]، وقد ذكر البارون بوالكونت أنه يجاهر علناً بأنه ينوي إحياء الفكرة العربية «وإعطاء العرب حقوقهم وأن يجعل منهم شعباً مستقلاً»[5].

وبذلك نستطيع أن نُدرك بسهولة أنّ عين محمد علي وابنه إبراهيم لم تكن مغمضة عن العراق، وحين يتحدث عن الشام يربط بها العراق، الأمر الذي يؤكد أن محمد علي كان مدركاً لقيمة الارتباط الوثيق بين مصر والعراق، ولكنه اقتصر على ضم الشام وشبه الجزيرة العربية مع مصر والسودان دون أن يعمل على إدخال العراق

(1) F.O. 78 / 284 Werry to Campbell Dec. 2. 1836

(2) عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 76.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 73، وثيقة 85. من إبراهيم إلى محمد علي، في 13رمضان 1248هـ/ 2 فبراير1833م

(4) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي، ص 414.

(5) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، (القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1995)، ص 184.

في هذه الوحدة الناشئة، على الرغم من أن ذلك كان في متناول يده. لقد كان محمد علي إقليمياً في تطلعاته، ولهذا اكتفى بأن يكون نهر الفرات حداً بينه وبين السلطان من الشرق[1]، وعندما دارت المفاوضات 1833م لصلح كوتاهية، طلب إبراهيم من أبيه أن يطلب من السلطان وهو في أوج انتصاراته «ولايات أضاليا وأضنة وقبرص وتونس وطرابلس، أما إذا ما طُلبت بغداد فلا مانع من طرح هذه المسألة على بساط البحث على أن تتنازل عنها الحكومة المصرية في المستقبل لأن هذه الولاية لا تنفع شيئاً... وبعيدة جداً عن مصر وتتطلب نفقات باهظة»[2].

وبذلك نتأكد أنّ العراق لم يكن من أهداف حكومة محمد علي؛ إذ إنه كان مجرد ورقة يلعب بها في مفاوضاته مع الباب العالي[3]، ومع الدول الأوروبية المعنية بأمور الشرق، ولم تسعَ حكومة مصر بقوة نحو العراق بمثل القوة التي اتجهت بها نحو الشام والخليج واليمن والحجاز والسودان، وعلى الرغم من ذلك كان التوسع المصري في الشام من أهم الأحداث التي جعلت للعراق أهمية خاصة في المنطقة، وفرض هذا التوسع على العراق أن يرتفع بنفسه ولو قليلاً إلى مستوى الأحداث الخطيرة التي كانت تدور في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ولو قدر لإمبراطورية محمد علي الاستمرار، حتماً كانت ستمتد إلى العراق لأنه كان يمثل الحد الطبيعي للإمبراطورية التي كان يسعى إلى إنشائها. ولكن كلمة لو لا محل لها في التاريخ.

---

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 82، وثيقة 155، في 12 جمادى الأولى 1255هـ/ 23 يوليو 1839م.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 73. وثيقة 85. من إبراهيم إلى محمد علي. في 13رمضان 1248هـ/ 2 فبراير 1833م

(3) هو الاسم الرسمي لحكومة الدولة العثمانية. أنينيل ألكسندر فنادولينا: المرجع السابق، ص 174.

الحملة الفرنسية وتشكيل آلية توازن القوى الدولية

كُتب لمصر أن تلعب دوراً مهماً في نظام العلاقات الدولية الأوروبية منذ أن وطئ ضباط وجنود الحملة الفرنسية بأقدامهم ترابها عام 1798، وهو الحدث الذي كان له أثر كبير على ترتيبات الأمن وتوزيعات القوة داخل القارة الأوروبية، وهذه حقيقة تاريخية لا جدال فيها. إلا أنّ تعرُّف أبعاد هذا الدور وتقييمه الصحيح يتطلب منا شرح النظام الأوروبي وتفهّم آلياته في القرن التاسع عشر. فقد اختص نظام العلاقات الدولية الأوروبية في ذلك القرن بعدد من الخصائص التي ميزت شكله وخلقت له أنماطاً واضحة من التفاعل بين دوله، حتى سُمي بنظام توازن القوى Balance of power system، الذي تقوم فلسفته الرئيسة على اجتماع دوله على مواجهة أطماع أية دولة تحاول فرض هيمنتها على النظام بأكمله أو على جزءٍ منه، وهو ما يكفل بدوره نوعاً من التوازن والاستقرار داخل النظام، وقد تطور هذا المفهوم ليشمل في ما بعد المواجهة الاجتماعية لأية دولة تُعكر صفو التوازن الأمني، وقد لا يكون هدفها الهيمنة على النظام بأكمله. غير أن تنفيذ هذا القانون الطبيعي في العلاقات الدولية قد استلزم إيجاد تفاهم مشترك يُمكن لأية دولة من خلاله قياس مواطن القوة والضعف عند الدول الأخرى داخل النظام، وكان أهم المقاييس هو «توزيعات القوى»، الذي يُمكن وصفه على أنه اتفاق ضمني

بين دول النظام للقدر المقبول لقوة كل دولة، والذي لا يُسمح لها بتخطيه حتى لا تتوافر لها القدرة على فرض سيطرتها على بقية النظام أو جزءٍ منه، وأصبح هذا المفهوم هو الخريطة التي توضح قوة كل دولة مقارنة بالدول الأخرى في إطار الاتفاق الضمني العام داخل النظام لما هو مقبول ومرفوض بالنسبة إلى قوة كل دولة.

ويُقصد بمفهوم القوة في «نظام توازن القوى» مجموعة العوامل التي تُحدد قدرة كل دولة على التأثير في مسيرة النظام بأكمله أو جزء منه؛ بداية من الموقع الجغرافي، والمساحة، والقوة العسكرية، والنفوذ السياسي في الدول المجاورة[1]. ولتحقيق التوازن داخل النظام، كان هناك اتفاق ضمني بين الدول على قوة كل دولة مقارنة بالأخرى، وبالتالي منح النظام توازنه بحيث لا تستطيع أي دولة قلب الموازين إلا بحشد كبير من القوة يكفل لها اليد العليا داخل النظام، وهي خطوة كان من الصعب تحقيقها، لأنها تواجه في معظم الأوقات بتجمع دولي من الدول المتضررة، ولأن الدولة التي تخرج عن هذا الاتفاق شبه المتفق عليه يُنظر إليها على أن هدفها هو زعزعة التوازن وتوزيعات القوى، وغالباً ما تواجه باتحاد ضدها من باقي الدول حتى يتمّ العودة إلى النظام القديم، أو يتم إقرار توازن جديد من الدول الكبرى المتضررة.

وقد كانت الحملة الفرنسية على مصر هي المدخل الذي بمقتضاه أُدخلت مصر كعنصر جغرافي مهم في معادلة الأمن الأوروبي، كنتيجة طبيعية للمتغيرات التي شهدتها أوروبا في توزيعات القوى الناجمة عن الثورة الفرنسية، فلم يكن هناك تفاعل بين مصر والنظام الأوروبي قبل الحملة الفرنسية، حيث سلكت أوروبا درباً غير الدرب الذي سلكته مصر والعالم العربي، وجاءت العزلة المصرية نتيجة طبيعية للسياسة التي فرضتها الدولة العثمانية عليها، وعلى سائر الولايات العربية[2]، فانقطعت الروابط التي كانت تنمو مع مرور الوقت بين مصر وأوروبا، خشية أن تتأثر مصر بالحركات الفكرية والتنويرية في العالم الأوروبي، وخوفاً من أطماع الأوروبيين

---

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 15.

(2) جمال الدين الشيال: «مصر والشرق الأدنى قبيل الحملة الفرنسية» مجلة الكتاب، المجلد الثامن، الجزء العاشر (ديسمبر 1949)، ص 684-690.

تجاه مصر[1]. بيد أن هذه السياسة لم تؤدِّ إلى القضاء على فرص التبادل التجاري المحدود بين مصر وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وغيرها، فضلاً عن استخدام الأوروبيين للأراضي المصرية كمعبر من أوروبا إلى الشرق الأقصى والعكس، ولكن الحقيقة الأكثر أهمية، والتي لعبت دوراً في استمرار عزلة مصر عن العالم الأوروبي، هي عدم اهتمام الدول الأوروبية بمصر بالقدر الذي قد يدفعها إلى كسر طوق هذه العزلة؛ فلم تكن مصر تُمثِّل لأي من الأقطار الأوروبية ميزة سياسية أو استراتيجية تستحق الدخول في حرب من أجل الحصول عليها، غير أن هذا لا ينفي أن بعض الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا بدأت تبلور اهتماماً خاصاً بمصر، وترى فيها أهمية استراتيجية، وقيمة سياسية مُضافة، ولكنها لم تتخذ أية خطوة عملية في هذا الاتجاه إلا في العام 1798 من خلال حملتها عليها[2].

(1) رغم فشل الحملة الفرنسية إلا أنها أحدثت صدمة حضارية في الشرق الأدنى الذي كان معزولاً لقرون عن التطور الذي اجتاح كافة مجالات الحياة في أوروبا؛ فقد ظلت الدولة العثمانية في عزلة تامة عن الحضارة الغربية حتى دقت أبوابها بعنف مستعمرة، وذلك لأن الحكومة العثمانية لم تكن حكومة وطنية قومية، بل كان الولاة الأتراك مكروهين من الأهالي في الولايات، لأنهم كانوا ينظرون إلى البدوي العراقي والفلاح المصري نظرة احتقار وازدراء، وفي الوقت نفسه تركوا العصبيات المحلية تستبد بأمر الولايات، حتى إذا ما أفاقت الدولة العثمانية إلى خطورة ذلك في القرن التاسع عشر دخلت في صراع مع هذه العصبيات التي استماتت في الدفاع عن كيانها؛ لأنها رأت في أي تعاون عثماني أوروبي خطراً على كيانها. فكان من الصعب جداً إخراج تلك العصبيات المحلية من قوقعتها. عبد العزيز سليمان نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق، ص 47. ولعلنا نلتمس تشابهاً بين ظروف الدولة العثمانية وظروف اليابان التي ظلت تعيش في شبه عزلة عن التطور الكبير الذي سارت فيه أوروبا والولايات المتحدة الأميركية حتى دقت سفن القائد الأميركي بيري Perry سواحلها، وأرغمتها على فتح موانئها للنشاط الأميركي. وعندما حاول اليابانيون مقاومة الحضارة الغربية تبين لهم أن الأجدى هو التطور حتى لا تتخلف عن قطار الحضارة، فطور اليابانيون إنتاجهم، وانطلقوا بسرعة في مجالات التقدم الحضاري منافسين للحضارة الغربية، ويعود ذلك إلى أن الحكومة اليابانية كانت حكومة وطنية قومية تعمل على رقي شعبها بعكس الحكومة العثمانية التي كانت مكروهة من الشعوب الخاضعة لحكمها. علي عفيفي علي غازي: الصراع الأجنبي على العراق والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر. (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص 17-23؛ فوزي درويش: اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي (طنطا: مطابع غباشي، 1994 ص 71 - 69.

(2) لم يقتصر الاهتمام بمصر في تلك الفترة المبكرة على فرنسا فقط. والدليل على ذلك هو مساندة قيصر روسيا؛ كاترينا الكبرى؛ لعلي بك الكبير أثناء محاولة استقلاله عن الدولة العثمانية من 1770-1773م، وقد جاء ذلك نتيجة لتدهور العلاقات بين روسيا والدولة العثمانية، فرأت قيصر روسيا في محاولة التمرد تلك وسيلة للضغط على العثمانيين، وبمجرد انتهاء الحرب بين روسيا والدولة العثمانية انتهت العلاقة بين روسيا ومماليك مصر. محمد رفعت رمضان: علي بك الكبير، (القاهرة: 1950)، ص 53 وما بعدها.

فقد كان احتلال الفرنسيين لمصر سابقة استعمارية خطيرة في بلد هو قلب العالم الإسلامي العثماني، كما كان تحدياً خطيراً هدد كيان الدولة العثمانية. ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر سوى مرحلة من مراحل الصراع الدولي الكبير في بناء الإمبراطوريات، والاستحواذ على السلطة، والحصول على الامتيازات التجارية والصناعية، وعلى الرغم من أنّ الاحتلال الفرنسي لمصر كان قصيراً وغير ناجح، إلا أنه كان حادثة مهمة مشمولة بنتائج كثيرة بالنسبة إلى الشرق عامة، ومصر خاصة؛ إذ أظهرت الحملة الفرنسية الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق عامة، ومصر خاصة، وافتتحت مرحلة طويلة من التنافس أنجلو-فرنسي على مصر اختتمت بالاحتلال البريطاني لها في عام 1882[1]، فقد وجهت الحملة الفرنسية اهتمام إنكلترا نحو صداقة الدولة العثمانية حتى تستطيع رد غائلة فرنسا، ووضع حد لأطماعها في البحر المتوسط والشرق، ولكن إنكلترا لم تجد من مصلحتها تقسيم الدولة العثمانية، وإنما المحافظة عليها، وعقدت حلفاً معها ضد الفرنسيين هدفه إخراج قوات فرنسا من مصر.

ولقد كانت الحملة الفرنسية على مصر أول مثار للمسألة الشرقية، فقبل الحملة كان التنافس بشأن مصر تنافساً اقتصادياً، فلما جاء نابليون بحملته على مصر تحول إلى صراع سياسي، وأخذت مطامع تتجه نحو مصر لاستعمارها والسيطرة عليها سياسياً، فلم تتدخل إنكلترا لإجلاء الفرنسيين عن مصر فحسب؛ بل لتحل محلها فيها، ولكي تحقق مطامعها السياسية والاستعمارية في وادي النيل[2]، ولعل الدليل على ذلك هو مماطلة إنكلترا في سحب قواتها من مصر حتى تمّ ذلك في مارس 1803م بمقتضى معاهدة أميان Amiens المبرمة في 17 مارس 1802[3]. كما كانت الحملة الفرنسية من أهم العوامل الرئيسة التي شحذت الهمم لدى العثمانيين لإحداث

(1) علي عفيفي علي غازي: «الصراع الأنجلو فرنسي على مصر». مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، العدد 14، (يوليو 2013)، ص 78-83.

(2) محمد مصطفى صفوت: محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1958)، ص 12. ويذهب أحد الباحثين إلى أن «نزول قوات نابليون في الإسكندرية... نشأ عنه ما عرف بالمسألة المصرية وبدأ التدخل الأوروبي في شؤون البلاد العربية الداخلية». عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون 1516 - 1916، (دمشق: 1974)، ص 366.

(3) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ المشرق العربي. ص 300

تغيير جوهري في أساليب القتال والحكم، حيث قذفت الحملة بالدولة العثمانية منذ 1798م إلى خضم الصراع الدولي، وجعلت من البلاط العثماني ميداناً تتنافس فيه فرنسا وأعداؤها دبلوماسياً وثقافياً وعسكرياً، كما جعلت من ولايات الدولة مجالات للنشاط الاستعماري، خاصة في مصر والشام وشمالي أفريقيا وشبه الجزيرة العربية والعراق. ولقد حال التنافس بين الدول الأوروبية دون التهام دولة بمفردها للدولة العثمانية، الأمر الذي أعانها على أن تقف على قدميها أمام التهديد الأوروبي حتى الحرب العالمية الأولى؛ إذ أقدمت بريطانيا على التخلي عن سيادتها الداعية للحفاظ على رجل أوروبا المريض، وأعلنت الحرب عليها، وسعت إلى دعم القوميات التي تحتويها، فترتب على ذلك انهيارها تماماً.

وعلى الرغم من نجاح القوات البريطانية في هزيمة الأسطول الفرنسي بحرياً في معركة أبي قير عام 1798م، وخروج القوات الفرنسية من مصر، إلا أن التحالف الأوروبي الذي ضم بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية لم يستطع دحر الآلة العسكرية الفرنسية، وهو ما عجل، كما سبق الذكر، بعقد صلح أميان الذي أشاع السلام في أوروبا بعض الوقت، ولكن منذ عشرينيات القرن التاسع عشر بدأت المسألة المصرية[1] The Egyptian Question تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية في القارة الأوروبية، وبدأت مصر تفرض نفسها بقوة على النظام الأمني الأوروبي، وأصبحت مصر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يدور في النظام الأمني الأوروبي وتؤثر فيه وتتأثر به، وتتفاعل مع جميع التطورات فيه، وبطبيعة الحال اضطرت للتأقلم مع أنماط وآليات هذا النظام، وذلك برغم أنها لم تكن عضواً رسمياً فيه؛ نظراً لكونها من الناحية النظرية تابعة للدولة العثمانية، فضلاً عن كونها ولاية غير أوروبية.

---

(1) يعرفها أحد الباحثين بأنها «الإطار العام للأحداث التي وقعت في مصر وأثرها على أوروبا ككل خلال الفترة الزمنية على مدار أربع حقب منذ 1798 وحتى 1841م». ويؤكد أن المؤرخ المصري الدكتور محمد شفيق غربال من أوائل المؤرخين الذين استخدموا هذا اللفظ لوصف أوضاع مصر وعلاقتها بأوروبا منذ الحملة الفرنسية وحتى تسوية لندن 1840 / 1841م، ويُقرر أنه قد أصاب عند استخدام هذا اللفظ، حيث يرى أنه «غالباً ما يُستخدم في السياسة الدولية للتعبير عن تداخل عدد من العوامل والدول لتحديد وضعية دولة أو منطقة، ويكون تدخل كل دولة ناتجاً عن اختلاف المصالح والرؤى». محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 45.

تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية

لكي نتفهم أحداث المسألة المصرية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، يجب علينا تفهم دور الدولة العثمانية في النظام الأمني الأوروبي، باعتبار أن مصر كانت جزءاً منها، فضلاً عن أن الحركات التوسعية المصرية كانت على حساب الدولة العثمانية، وخلقت احتكاكاً مباشراً بينها وبين النظم الأوروبية. فقد كانت الدولة العثمانية دولة مهمة وكبرى في النظام الأوروبي وتُمثل جزءاً كبيراً في شرقي وجنوبي شرق أوروبا، إلى جانب ممتلكاتها في الشام وشمالي أفريقيا والجزيرة العربية، ومن ثم فقد اعتمد النظام الأوروبي في شرقي أوروبا عشية الثورة الفرنسية 1789م، على وجود الدولة العثمانية وتفاعلها مع الدول الكبرى المجاورة. فعلى الرغم من عدم اعتراف هذه الدول بانتماء الدولة العثمانية للأسرة الثقافية الأوروبية، فإنها كانت تدرك أهميتها ودورها المحوري في الأمن الأوروبي، ذلك أنّ الدولة العثمانية كانت في مرحلة الشيخوخة والترهل العسكري، ومن ثم كان وجودها ضرورة لاستمرار التوازن الأوروبي؛ لأن انهيارها كان سيولد حروباً واسعة المدى بين الدول المختلفة لوراثة التركة العثمانية.

ويعود تأثير الدولة العثمانية في السياسة الأمنية الأوروبية إلى مطلع القرن الرابع عشر؛ إذ يقترح أحد الباحثين[1] اعتبار تاريخ زواج السلطان «أورهان» بابنة

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 31.

ملك بلغاريا بداية انضمام الدولة العثمانية إلى معادلة توازن القوى في أوروبا؛ إذ إن الدولة العثمانية منذ ذلك التاريخ بدأت تلعب دوراً في التركيبة السياسية والأمنية الأوروبية. ولقد أثرت الدولة العثمانية بقوة في نظام توازن القوى في أوروبا خلال القرون التالية من خلال حروبها المستمرة مع الكيانات السياسية المختلفة في إيطاليا والبلقان ووسط وشرقي أوروبا مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وعندما قويت شوكتها لجأت بعض الدول الأوروبية الكبرى، وعلى رأسها فرنسا، إلى التحالف معها، واستخدامها وسيلة لموازنة هيمنة الإمبراطورية الرومانية المقدسة في أوروبا، والسويد التي بدأت تنظر إلى الدولة العثمانية على اعتبارها حليفاً قوياً لمواجهة المارد الروسي الذي بدأ يظهر على المسرح الأوروبي في القرن السابع عشر على أيدي القيصر بطرس الأكبر (1689 - 1725)، ومثلت الصراعات المستمرة بين روسيا والدولة العثمانية السمة الكبرى في القرن الثامن عشر، وأحد أهم العوامل التي لعبت دوراً محورياً في خلق حالة عدم التوازن شرقي النظام الأوروبي.

ولم يُشكِّل الصراع الروسي العثماني مشكلة خطيرة للتوازن الأوروبي، ولم يشغل بال السياسيين الأوروبيين كثيراً في ذلك الوقت باعتبار أن الدولة العثمانية كانت قادرة على صد أي هجوم. ولكن مع بداية التدهور السياسي والعسكري الذي أصابها، والذي تزامن مع بداية تعاظم النفوذ الروسي في شرقي أوروبا، الأمر الذي أدى إلى ظهور خلل في التوازن فيها، بدأ هذا الخطر الجديد يلفت أنظار الدول الأوروبية الكبرى لهذا الخطر الجديد؛ حيث بدأت الدول الأوروبية تستشعر الخطر الروسي عقب إعلان روسيا نواياها التوسعية في البحر الأسود والشرق. فبعد أن كان البحر الأسود بحيرة عثمانية، استطاعت روسيا كسر هذا الاحتكار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بعد توسعها في القوقاز، وهو ما فتح المجال أمام بداية ظهور الصراع العثماني الروسي على الملأ، وأصبح على الدول الأوروبية أن تحدد موقفها من هذا الصراع المستجد في الشرق، خاصة بعد ظهور مضيقي البوسفور والدردنيل

كعامل قوي له آثاره المباشرة على تنظيم التوازن الأمني في شرقي النظام الأوروبي. فقد نظرت الدول الأوروبية إلى هذين المضيفين على أنهما الشريان الاستراتيجي والملاحي الرئيس في الشرق، ومن يملك هذه المفاتيح التي تربط البحرين الأسود والمتوسط، يملك الميزة النسبية لفرض نفوذه في شرقي البحر المتوسط وغربي البحر الأسود على حد سواء.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت المسألة الشرقية[1] جزءاً من النسيج الأمني الأوروبي، وهو ما مهد الطريق لكي تُصبح المسألة المصرية جزءاً من هذا النسيج، خاصة بعدما أصبح وجود الدولة العثمانية ضرورة استراتيجية ملحة. ويؤكد ذلك ما كتبته الإمبراطورة النمساوية «ماري تريز» عن أهمية الدولة العثمانية لتحقيق الأمن الأوروبي، حيث كتبت تقول: «إن تقسيم الدولة العثمانية سيكون من أخطر المشاريع الأوروبية وسيكون له عواقب وخيمة... فماذا سنكسب من التوسع حتى ولو إلى حدود القسطنطينية سوى التوابع السلبية... فأنا لن أسمح أبداً بتفتيت الإمبراطورية التركية، وأتمنى ألا يشهد أحفادي من بعدي طردها من أوروبا»[2]، وكانت هذه السياسة أحد الركائز الأساسية التي قام عليها توزيع القوى في إطار التوازن الأوروبي.

---

(1) يعني لفظ المسألة الشرقية «الآثار السلبية المترتبة على ضعف الدولة العثمانية، وعدم قدرتها على حماية ممتلكاتها»؛ فقد تعرضت الدولة العثمانية منذ بداية القرن السابع عشر لمجموعة من المحن نتج عنها ضعفها النسبي، الذي خلق تهديداً مباشراً لتوزيعات القوى شرقي النظام الأوروبي. وهو ما جعل من ضعف الدولة العثمانية مسألة دولية تهم كل الأطراف الأوروبية. ومن ثم بدأ يظهر مصطلح جديد على الساحة الأوروبية يعبر عن مخاطر انهيار الدولة العثمانية، ويُرجع بعض المؤرخين بداية ظهور المسألة الشرقية إلى العام 1774م أي توقيع اتفاقية كوتشك كينارجا (النافورة الصغيرة) بين روسيا والدولة العثمانية. والتي منحت السفن التجارية الروسية حق المرور في مضيقي البوسفور والدردنيل. محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 34. بينما يُرجع البعض الأخر ظهور المسألة الشرقية إلى مطلع القرن الثامن عشر وبالتحديد بعد هزيمة الدولة العثمانية على يد روسيا ثم دولة الهابسبورج «النمسا». وبمقتضى اتفاقيتي «كارلودتز» و«بساروترز» عامي 1699. و1718 تباعاً. وهما الاتفاقيتان اللتان أنهتا هذه الحروب. محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق. ص 35، ولكن هذه المسألة لم تجذب اهتمام الدول الأوروبية نحوها إلا في فترة الانتفاضة اليونانية في عشرينيات القرن التاسع عشر، وفي فترة الصراع المصري العثماني (1831-1841). أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 3.

(2) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 36.

وقد كان لهذا التغيير في السياسة الأوروبية تجاه الدولة العثمانية أسبابه المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتوازن داخل النظام الأوروبي؛ ذلك أنّ هزيمة الدولة العثمانية ستؤدي حتماً إلى إضعاف قدرتها على الصمود أمام موجات التوسع الروسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى استيلاء روسيا على المضايق الاستراتيجية التي تربط بين البحر الأسود والبحر المتوسط، وبالتالي وصولها إلى المياه الدافئة، مما سيؤثر حتماً في توازن وتوزيعات القوى داخل النظام الأوروبي.

ومن ثم بدأت الدول الأوروبية الكبرى تتنبه تدريجياً إلى أهمية وجود الدولة العثمانية للتوازن الدولي بعد أن وهنت وضعفت. ويُعبر عن ذلك أحد الباحثين بقوله: إن «الدولة العثمانية لعبت أقوى أدوارها في التوازن الأمني الأوروبي بعد أن نال منها الزمن وفرض عليها التاريخ سننه»[1].

وبالفعل تغيرت نظرة الدول الأوروبية إلى الدولة العثمانية على اعتبار أنها ضرورة استراتيجية وليس هدفاً للتوسع، وغدا هذا الاتجاه جزءاً من سياسة فرنسا وبريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، حيث أدرك البريطانيون أهمية الدولة العثمانية لتحقيق توازن القوى داخل القارة الأوروبية، ورأى بامستون وزير خارجية بريطانيا أن المحافظة على كيان هذه الدولة ضرورة لحفظ التوازن الدولي في أوروبا؛ لأنه لا يُمكن القضاء على الدولة العثمانية إلا بحرب عامة تخوض غمارها كل دول أوروبا[2]. ورأى كذلك أنه من العبث أن تسمح بريطانيا للدول الكبرى الأخرى أن تُقرر مستقبل الدولة العثمانية دون أن يكون لها دور بارز.

ومن هذا المنطلق لجأت بريطانيا إلى فرض دورها للمساهمة في تحديد مستقبل الدولة العثمانية على أساس الوحدة الإقليمية لها، تحت أي ظرف، باستثناء حملة

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 38.

(2) F. O: 78 / 226 Palmerston to Campbell February 4 1833.

فريزر على مصر عام 1807م [1]. وإذا كانت الحملة الفرنسية على مصر قد وضعت حداً للتجاهل الأوروبي لأهمية طريق مصر - البحر الأحمر الاستراتيجية والسياسية، فإنها قد أفسحت المجال أمام صراع كبير بين الدول الكبرى للسيطرة عليها، استمر على مدار ثلاثة وأربعين عاماً، حتى العام 1841م.

ولكن مما لا شك فيه أن الأهمية التي علقتها بريطانيا على طريق مصر - البحر الأحمر، هي التي وجهت مواقف السياسة البريطانية من محمد علي. فقد اعتقد البريطانيون أن محمد علي هو المنفذ للسياسة الفرنسية المنافسة للنفوذ البريطاني في الشرق، وبلغ هذا الاعتقاد مبلغه عند بعض الكتاب الإنكليز حتى بإشارتهم إلى أنّ انتصارات محمد علي في البلاد العربية التي استطاع أن يُسيطر بها على طريق البحر الأحمر والخليج، ما هي إلا تنفيذ للأطماع التي كان يحلم بها بونابرت لتكوين

(1) انعكست التطورات داخل النظام الأوروبي على سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية. فبالرغم من تخليها لفترة مؤقتة عن سياستها التقليدية الداعية للحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية، والتي برزت في صورة عملية في حملة فريزر على مصر، غير أن انتصار فرنسا على روسيا في معركة «فريدلاند» في مطلع العام 1807م، قد أدى إلى بدء المفاوضات المباشرة بين القيصر الروسي ونابليون، تلك المفاوضات التي أسفرت عن توقيع معاهدة تلست Tilsit، التي قضت بأن تطلق فرنسا يد روسيا في آسيا، وهو ما يعني تخلي نابليون عن حليفتيه الشرقيتين الدولة العثمانية والفارسية من أجل سياسته الأوروبية، وضحت فرنسا بالدولة العثمانية في سبيل التوصل لاتفاق مع روسيا. عبد العزيز سليمان نوار: مصر والعراق، دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968)، ص 206؛ أحمد عزت عبد الكريم (وآخرون): تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 1962)، ص 87. وشعرت الدولة العثمانية إثر التوقيع على تلك المعاهدة بالصفعة الفرنسية-الروسية لكيانها. وبالخيانة الفرنسية لقضيتها، والتضحية بمصالحها لصالح عدوها الروسي العنيد. وبات عليها العمل على مواجهة المخاطر التي تمثلها هذه الاتفاقية على بقائها ككيان سياسي، وكان من الطبيعي في ظل نظام يعمل على مبادئ توازن القوة أن تنضم الدولة العثمانية مرة أخرى إلى التحالف مع بريطانيا ضد فرنسا، ولم يكن أمام بريطانيا إلا قبول الحليف العثماني الجديد لدعم جهودها العسكرية في مواجهة المعسكر الجديد المتمثل في فرنسا وروسيا، وهو ما أسفر عن توقيع اتفاقية «الدردنيل» عام 1809م، وهي اتفاقية دفاع مشترك تطبق في حالة تعرض الدولة العثمانية لأي اعتداء من قبل فرنسا.

Hurewitz. J.C: Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary Record: 1535-1914, (New York: 1987), pp. 81-83 Vol.1,

وانعكست هذه التطورات داخل النظام الأوروبي على السياسة المصرية، فعادت بريطانيا إلى سياستها القديمة الداعية للحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، وهي السياسة التي كفلت انسحابها من جميع أراضي الدولة العثمانية بما في ذلك مصر، وهكذا خدمت التطورات داخل النظام الأوروبي مصر مرة أخرى، وذلك بإخراج الإنكليز من مصر، وهو ما فتح المجال أمام محمد علي لتثبيت وضعه في مصر، وإدارة شؤون البلاد بلا أية تدخلات عثمانية أو أوروبية تذكر.

إمبراطورية فرنسية في الشرق. بينما يذهب أحد الباحثين إلى أن محمد علي «لم يكن منفذاً للسياسة الفرنسية في عدائها للبريطانيين، بل كان له طموحاته وآماله العريضة الخاصة»[1]. ولكن استخدام محمد علي لعدد من الضباط ورجال البحرية الفرنسيين في تدريب قواته هو ما دفع بريطانيا إلى هذا الاعتقاد، وفي الوقت ذاته دفع بامستون[2] إلى أن يرسل إلى قنصل بريطانيا في مصر عام 1839م، ليُخطر محمد علي بأن بريطانيا لا تنظر بعين الارتياح إلى تقدمه نحو البصرة أو بغداد[3].

وعلى الرغم من وجود ارتباط بين المسألة المصرية والمسألة الشرقية، التي نتجت في الأصل عن ضعف الدولة العثمانية، وعدم قدرتها على حماية أراضيها واستقلالها السياسي في مواجهة بعض الدول، إلا أنّ المسألة المصرية قد اختلفت عن المسألة الشرقية في بعض الأوجه التي جعلتها تحظى بوضعية منفصلة؛ ذلك أنّ المسألة المصرية على الرغم من ظهورها على أنها جزء من المسألة الشرقية، إلا أنها

(1) فاروق أباظة: دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص 113.

(2) ولد اللورد هنري جون بامستون (1784 - 1865) سنة 1784م، وتخرج في كلية كامبردج، وبرزت اهتماماته السياسية عندما دخل مجلس العموم البريطاني نائباً للمحافظين في سنة 1802م، وفي سنة 1830م انضم للأحرار، وظل في عضوية البرلمان مدة 58 سنة، كما تولى الوزارة لمدة 38 سنة، فتولى وزارة الدفاع (1809-1828) ثم وزارة الخارجية البريطانية (1830-1841م) حيث وقف أمام طموحات محمد علي في الشام، وقاد التحالف الأوروبي ضد محمد علي سنة 1840، وألب الدول الأوروبية ضده بهدف الحفاظ على كيان الدولة العثمانية من الانهيار، لأنه رأى فيها بالرغم من كونها رجل أوروبا المريض ضرورة حتمية لاستمرار الأمن داخل النظام الأمني الأوروبي القائم على توازن القوى، وتولى رئاسة الوزارة الإنكليزية (1846- 1851م) حيث لعب دوراً في وقوف فرنسا وبريطانيا بجانب الدولة العثمانية في حرب القرم، وتولى وزارة الداخلية البريطانية (1852- 1855م)، ثم شكل الوزارة مرة أخرى (1855-1858م) ومن (1859-1865م) إلى أن توفي 1865م، وترك بامستون بصماته على السياسة البريطانية والأوروبية والدولية في عصره. تميز بالشراسة والعنف في الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية. ولذ كان يتمتع بشعبية كبيرة في بريطانيا؛ لأنه كان يضع مصلحة بلاده فوق أي اعتبار آخر، وله عبارته الشهيرة: «ليس لدى إنكلترا أصدقاء على الإطلاق لها فقط مصالحها». محمد فريد بك: البهجة التوفيقية في تاريخ العائلة الخديوية، أحمد زكريا الشلق (تحرير ودراسة)، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005)، ص 168؛ هنري فوستر: نشأة العراق الحديث، الجزء الأول. سليم طه التكريتي (ترجمة)، (بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، 1989)، ص 58؛ جي فارجيت: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، رفعت عواد (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 170.

(3) إلهام محمد علي ذهني: فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين، (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1993)، ص 33.

عملياً كانت مستقلة عنها، لأن مصر قد استطاعت في أقل من ثلاثة عقود أن تبني جيشاً قوياً ومنفصلاً عن الدولة العثمانية، فضلاً عن إقامة علاقات شبه مستقلة مع الدول الأوروبية، وهو ما أوجد أساساً للفصل السياسي والعسكري بين مصر والدولة العثمانية على الرغم من رباط التبعية القانوني. ومن جهة أخرى، تختلف المسألة المصرية عن المسألة الشرقية من حيث التأثير؛ فإذا كانت المسألة الشرقية قد نتجت عن ضعف الدولة العثمانية وتأثرها بالنظام الأوروبي، فإن المسألة المصرية قد أثرت في النظام الأوروبي عسكرياً وسياسياً عبر طموحاتها السياسية التوسعية؛ بدءاً من العام 1825م، وبالتالي فإن المسألة المصرية لم تتأثر بالنظام الأوروبي كما كانت الحال بالنسبة إلى المسألة الشرقية، ولكنها كانت تؤثر فيه أيضاً.

محمد علي والمسألة المصرية

إذا كانت الحملة الفرنسية على مصر أول مثار للمسألة الشرقية، فإن تطورات الأوضاع في مصر لاسيما بعد أن صارت ولاية شبه مستقلة بعد حكم محمد علي لها، قد أوجدت اهتماماً أوروبياً مستمراً بالأحوال السياسية فيها، وهذا الاهتمام بدأ يتزايد عندما بدأت مصر تلعب دوراً ملحوظاً في التأثير المباشر على توازنات القوى الأوروبية؛ مرة من خلال تدخلها في حرب المورة، ومرتين من خلال هزيمتها للجيوش العثمانية وتوسعها في الشام وجنوبي الأناضول في 1832 و1839 على التوالي، وبالتالي فقد أثرت تلك الخطوات في وضعية مصر، فتحولت في زمن سريع من ولاية عثمانية إلى مسألة دولية تهتم بها كل الدول الأوروبية الكبرى.

ولم يكن دخول مصر كعنصر مهم في المعادلة الأمنية الأوروبية أمراً فرضته الصدفة، بقدر ما كان نتيجة طبيعية للمتغيرات التي شهدتها أوروبا في توزيعات القوى، وهي المتغيرات التي أفرزتها الثورة الفرنسية، وبالتالي فإن أي محاولة لفهم المسألة المصرية، لا بد لها من إلقاء الضوء على الأسباب التي جعلت مصر مسرحاً للأحداث الأوروبية في جنوبي المتوسط، ومن ثم تأتي أهمية تتبع مراحل المسألة المصرية. فلقد قدر لمصر أن تتمتع بموقع جغرافي فريد كملتقى لثلاث قارات،

الأمر الذي منحها وضعاً استراتيجياً خاصاً ازدادت أهميته في أعقاب ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على حمايتها، بينما كانت العيون الأوروبية قد تفتحت على تلك الأهمية الاستراتيجية لمصر مع الحملة الفرنسية عليها.

ويُمكننا تحديد ثلاث مراحل متباينة للمسألة المصرية، بدءاً من هبوط الحملة الفرنسية أرض مصر عام 1798 ويطلق عليها أحد الباحثين[1] مسميات توضح مراحل تطورها، فيرى أنّ المرحلة الأولى هي «المرحلة السلبية» التي امتدت حتى فشل الحملة البريطانية على مصر 1807م، لتبدأ المرحلة الثانية «مرحلة الإعداد» التي امتدت حتى العام 1824م، لتبدأ المرحلة الثالثة «الإيجابية» بدخول الجيش المصري حرب المورة رسمياً في 1825م، وتنتهي بتكالب الدول الأوروبية على مصر وفرض شروط معاهدة لندن عليها 1840م.

وقد تميزت المرحلة الأولى ببداية دخول مصر كعنصر في المعادلة الأمنية الأوروبية، وترتب على ذلك ظهور أول موجات من التدخل الأوروبي في شؤون مصر، فتفتحت العيون المصرية على وضع النظام الأوروبي، وبدأت السياسة الخارجية المصرية تأخذ في الحسبان تطورات الوضع في هذا النظام، والطموحات الخاصة بحاكم مصر الجديد. بينما اتسمت المرحلة الثانية بفتح المجال أمام الجهود الإصلاحية لمحمد علي تمهيداً للاستقلال عن الدولة العثمانية والاستيلاء على الشام. ففي هذه المرحلة بدأت سياسة محمد علي الداخلية بالاهتمام بالبنية التحتية والاقتصادية لدعم طموحاته، فتطورت الزراعة والصناعة، وتمّ بناء جيش على أحدث النظم الأوروبية، وتطور النظام الإداري المصري، وانعكس كل ذلك على سياسة مصر الخارجية؛ إذ برزت أهمية مصر في المعادلة الأمنية الأوروبية، وبدأت تلعب دوراً فعالاً في السياسة الدولية، فلم تعد مصر من الناحية العملية مجرد تابع للدولة العثمانية؛ فعلى الرغم من التبعية القانونية للسيادة العثمانية، فإن الوالي الجديد كان

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 47.

قد استقل عملياً، في الوقت الذي انحسر فيه التدخل الأوروبي المباشر في شؤون مصر، لانشغال الدول الأوروبية في حروبها مع فرنسا، مما أدى إلى هزيمتها عسكرياً وإقرار السلام في أوروبا بمقتضى اتفاقية فيينا 1815م، وهو ما دفع الدول الأوروبية - لاسيما بريطانيا وفرنسا - إلى عدم المغامرة بمحاولة الاستيلاء على مصر تحاشياً لكسر التوازن الأوروبي[1]. ولكن على الرغم من ذلك، فقد ظلت آليات النظام الأوروبي تؤثر في الأمن القومي المصري والسياسة الخارجية لمحمد علي.

وكانت مشاركة محمد علي للسلطان العثماني في إخماد انتفاضة اليونان البداية الحقيقية التي نبهت أوروبا لأهمية المسألة الشرقية[2]؛ فكان تدخل مصر لمساعدة السلطان في القضاء على الثورة اليونانية عاملاً أثار حفيظة بريطانيا وجعلها تتخلى لحين عن سياستها التقليدية الداعية إلى المحافظة على الدولة العثمانية؛ إذ ما كانت تسمح هي أو غيرها من الدول الأوروبية بالقضاء على الثورة اليونانية. وكان تدخل روسيا لصالح اليونانيين القشة التي قصمت ظهر البعير؛ إذ رأت إنكلترا أن تتدخل لمنع روسيا من الانفراد وحدها؛ فهذا وحده كان الطريق الأمثل لوضع حد لأطماعها. وجاء تدخل بريطانيا في المسألة اليونانية في إطار آلية توازن القوى في النظام الأوروبي، وعلى هذا الأساس اتفقت مع فرنسا وروسيا على الضغط على الدولة العثمانية ومصر لوقف القتال ومنح بلاد اليونان استقلالاً ذاتياً، وأرسلت أساطيل الدول الثلاث إلى المياه اليونانية، لتقضي على الأسطولين المصري والعثماني في موقعة نوارين في أكتوبر 1827م[3]، وتؤكد في بروتوكول لندن في 3 فبراير 1830 الاعتراف بوجود يونان مستقلة[4].

---

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 58.

(2) Christine Desroches Noblecourt: le dernier Pharaon Mehemed Ali 1770-1849 (Paris: Pymalion Gerard watelct editions denoel 1996) pp 261 -270.

(3) محمد مصطفى صفوت: مرجع سابق، ص 13. 280- 275 Christine D. N.: op -cit, pp.

(4) كارلو جيليو: «القضية المصرية من عام 1798 إلى عام 1841م». في كتاب الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 174.

وجاءت مشاركة مصر في حرب اليونان بعدما شعر السلطان محمود الثاني بعجز جيوشه عن قمع الثورة اليونانية. وعلى الرغم من الثقة المفقودة بينه وبين محمد علي، فإنه اضطر، بعدما لم يجد له نصيراً في هذا الصراع، إلى طلب المساعدة من الوالي المصري، فأرسل في 16 يناير 1824 أمراً إلى محمد علي باشا والي مصر يطلب منه المعونة[1]، بعد وعده بضمّ جزيرة كريت وشبه جزيرة المورة وبلاد الشام إليه إذا ما استطاع أنّ يُخمد الثورة[2].

وقد تردد محمد علي في الاستجابة لطلب السلطان؛ فاليونان ليست بالأرض المجاورة لمصر، كما أنه لم يطمع في يوم ما بأن ينال حكمها، هذا فضلاً عن أن ثورتها نالت بعضاً من عطف الشعوب الأوروبية، مما سيؤدي إلى تدخل حكوماتهم إن لم يكن عسكرياً فبالضغوط السياسية، ولقد جاء طلب السلطان العثماني في وقت كان مشروع محمد علي الإصلاحي قد أعطى أولى ثماره متمثلة في جيش حديث مدرب على النسق الأوروبي، ويضم خبراء أوروبيين، إضافة إلى أسطول حديث، كذلك تحسن الاقتصاد المصري في مجالات الزراعة والصناعة، فاتفق طلب السلطان مع أهداف محمد علي الرامية إلى تحويل شرقي البحر المتوسط إلى بحيرة مصرية. وفي الواقع لم يكن محمد علي ضد الثورة اليونانية، غير أنه لم يكن مستعداً للتضحية بأحلامه من أجل مشاعره نحو القومية اليونانية. وقد غادر الأسطول المصري ميناء الإسكندرية بقيادة إبراهيم باشا يحمل سبعة عشر ألف جندي[3]، واستطاع أن يُنزل بالثوار اليونانيين هزائم فادحة، ونجح

(1) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، (القاهرة: دار المعارف، 1989)، ص 191، كذلك كتب السلطان إلى ولاة الدولة العثمانية، ومنهم عبد الله باشا والي صيدا: ليُسهموا في الجهود ضد ثورة المورة، فكتب عبد الله باشا بدوره إلى الأمير بشير الشهابي؛ ليُقدم قوات من عنده لهذا الغرض، ولكن في نهاية المطاف لم تشترك سوى القوات المصرية والأسطول المصري. عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1517-1920، (بيروت: جامعة بيروت العربية، 1974)، ص 269.

(2) بروتو أليبتي: «لمحات عن أصول القضية المصرية»، في كتاب الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 90؛ عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص 313.

Holt. P. M: Egypt and The Fertile Crescent 1516-1922, Apolitical History, (London: Cornell university press, 1966), p 183.

(3) علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني من 1831 حتى 1872، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971)، ص 24.

في يونيو 1827 في دخول مدينة أثينا بعد حصار طويل[1]، وأدت الانتصارات المصرية إلى مزيد من التدويل للثورة اليونانية، فقد انقلبت موازين القوى في الحرب بين السلطان والثوار، بحيث بات من المؤكد أن تقوم الدول الكبرى بالتدخل المباشر في الثورة حماية لمصالحها، ولم توافق الدول الأوروبية على القضاء على الثورة اليونانية، فتحركت الدوائر السياسية الأوروبية التي وقعت بين أمرين: السياسة التقليدية إزاء الدولة العثمانية وهي الحفاظ على كيان الدولة، والأماني القومية للشعوب المسيحية في البلقان.

وكانت روسيا الأسبق بين هذه الدول في التدخل لصالح اليونان، حيث عكست الانتصارات العسكرية المصرية ضعف الموقف الروسي وصورة القيصر أمام العالم الأرثوذكسي الذي كان يدّعي قيادته، فلقد كان اعتماد القيصر الروسي على أنه طالما استمرت الحرب سجالاً فإنه لن يكون مضطراً إلى التدخل المباشر لصالح الثوار الأرثوذكس، ولكن بمجرد هزيمة الطرف اليوناني عسكرياً أصبح الواجب الديني والمعنوي يُحتم عليه التدخل الفوري لإنقاذ الثوار اليونانيين.

وقد عمد الإنكليز والفرنسيون والنمساويون إلى الضغط على الباب العالي لإنهاء القتال خوفاً من استغلال روسيا الوضع والإفادة منه، فلا تجد أية ذرائع للتدخل المنفرد، وشن الحرب على الدولة العثمانية، وحتى لا يقوى نفوذها في البلقان والشرق. ولما لم يقبل السلطان بتدخل القوات الأوروبية باعتبار أنّ الثورة اليونانية مسألة داخلية، اتصل الإنكليز بمحمد علي ليتفاوضوا معه على الانسحاب، ووعدوه بمنح ابنه إبراهيم باشا ولاية دمشق، وكان بعض رجال فرنسا أمثال الكونت جوردان قد نصحوا إبراهيم باشا بأن يعترف باستقلال اليونان ويعلن في الوقت نفسه استقلال مصر، إلا أن إبراهيم باشا كان على السمع والطاعة لوالده الذي كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لهذه الخطوة في ظل تربص إنكلترا به[2]، ورد محمد علي بأنه يطمح في مساعدة الإنكليز في توسيع أسطوله والاعتراف بتوسعه في الجزيرة العربية والدعم

(1) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 203.
(2) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): محمد علي وعصره، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2006)، ص 167.

في حالة الاستقلال عن السلطان، ورفض الإنكليز مطالب محمد علي الذي أبى الانسحاب متخيلاً أنّ هامش المراوغة والمساومة لا يزال كبيراً، وأنّ هذه المفاوضة قد تصل إلى حل وسط مرضٍ يُمكن بمقتضاه أن يُحقق أي مكسب لقاء انسحابه، دون أن يشعر بأن الدول الأوروبية المتحالفة كانت تعد قوتها البحرية في المتوسط لفرض وقف إطلاق النار الذي ارتضته أوروبا للأزمة اليونانية ولو بالقوة.

وفي الوقت الذي كانت الثورة اليونانية تلفظ أنفاسها الأخيرة، حدث حادث غير مجرى الأحداث، وقضى على مكاسب محمد علي. ففي 6 يوليو 1827م اتفقت إنكلترا وفرنسا وروسيا في معاهدة لندن على أن تفصل اليونان عن الدولة العثمانية نهائياً، على أن تبقى لها السيادة الاسمية، وأن تعلن الهدنة بين المتحاربين، وإلا تدخلت الدول الكبرى المتحالفة بالقوة. ولما فشلت الجهود الدبلوماسية لدى الباب العالي الذي رفض تدخل الدول الأوروبية بحجة أنها مسألة داخلية، قامت الدول الكبرى المتحالفة بفرض هدنة حربية، وذلك بإرسال أساطيلهم إلى اليونان لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول إلى شواطئها.

وفي 20 أكتوبر 1827م ظهرت سفن روسية وفرنسية وبريطانية في خليج «نوارين Navarino» حيث كان الأسطولان المصري والعثماني راسيين في مياهه، ثم تحرشت بعض السفن بالأسطول المصري، وحدث الصدام فجأة على غير استعداد من البحرية المصرية والعثمانية، واشتبكت أساطيل الحلفاء بقيادة الأميرال الإنكليزي كود رنجتون Cod rington، مع الأسطولين المصري العثماني، وفي خلال ساعات معدودة تحطم نصف الأسطول المصري[1].

ووجد محمد علي أنه لا قبل له بمواجهة الأساطيل الأوروبية، وأنّ الحكمة السياسية تقضي عليه بأن يبتعد عن مشكلة المورة، فاكتفى بوعد الإنكليز له بولاية الشام، ووافق محمد علي، الذي كان يتوق إلى الحصول على دعمهم في حالة استقلاله، وتمّ الاتفاق

(1) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق. ص 205-214.

بينه وبين كود رنجتون في 6 أغسطس 1828م على أن يقوم بسحب جيوشه من اليونان، بعدما برهنت الأحداث على أنّ محمد علي كان المنافس الأول والعدو الأكبر لكل من الدولة العثمانية والمخططات الأوروبية[1]. وعلى الرغم من غضب الباب العالي، أمر محمد علي ولده إبراهيم بالانسحاب والجلاء عن بلاد اليونان في أكتوبر 1828م[2]، واضطر السلطان إلى الاعتراف باستقلال اليونان تحت ضغط من روسيا، وبقي وعده ببلاد اليونان وكريت وولاية دمشق حبراً على ورق. فقد أبى السلطان محمود الثاني (1808-1839م) أن يعوض محمد علي عن ولاية المورة بولاية عثمانية أخرى، رغم إلحاح محمد علي عليه بأن يوليه ولاية الشام عوضاً عن المورة، وحين رفض السلطان هذا الطلب قرر محمد علي اجتياح البلاد الشامية بالقوة[3].

ويرى عبد الرحمن الرافعي أنّ أهم نتائج تلك الحرب «أن أخذت مصر تكسب مركزاً دولياً؛ لأن الدول الأوروبية قد فاوضت محمد علي رأساً دون وساطة تركيا (الدولة العثمانية)، فكسب بالفعل مركزاً ممتازاً بين الدول، وهكذا كانت الحرب اليونانية وسيلة لظهور شخصية مصر الدولية... وبذلك نالت مصر مركزاً ممتازاً، وكان من مظاهر هذا المركز أن عقدت الدول اتفاقاً في أغسطس 1828 رأساً مع مصر، ووقعه بوغوص بك وزير خارجية مصر»[4]. وكانت تلك الحرب عاملاً قوياً دفع محمد علي إلى التفكير في إعلان استقلاله، ولكن ظلت هذه الفكرة راسخة في ذهنه وعقله على أمل أن يجد الوقت المناسب لإعلانها، ولهذا كانت خطوته التالية هي ضمّ الشام بالقوة ابتداءً من العام 1832 حيث رأى أنها مرحلة مهمة في تكوين دولته المستقلة التي بدأ يفكر في إعلانها.

ولقد اختلف موقف فرنسا من حروب محمد علي وتوسعاته؛ فعلى الرغم من مشاركتها مع غيرها من الدول الأوروبية في إرسال أساطيلها لمنع السفن

(1) دائرة المعارف الإسلامية، (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998)، ج 29، ص 9177.
(2) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 167.
(3) علي عفيفي علي غازي: الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد علي، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر، 2016)، ص 30.
(4) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 216، 217.

المصرية والعثمانية من الوصول إلى شاطئ اليونان[1]، نجدها تقف موقفاً مؤيداً من توسعاته الخارجية في الشام، وترى فيها نمواً لمكانتها وإذلالاً لبريطانيا، واستحسن الكتاب والساسة الفرنسيون النمو المتصاعد للعلاقات بين فرنسا ومحمد علي، ورددوا شعارات وعبارات مثل «الفرنسة» و«تكوين مستعمرة بلا نفقات في مصر» و«مد نفوذنا الحضاري»[2].

والحقيقة أن حكومة الملك لويس فيليب (1830-1848) Louis Philippe، كانت قد غيرت سياستها في البحر المتوسط منذ احتلال فرنسا للجزائر في عهد شارل العاشر، ملك فرنسا (1824-1830)، ولهذا وقفت إلى جانب مصر في المسألة الشرقية للحفاظ على وجودها في مصر، ولم يكن هذا عطفاً فرنسياً على مصر الفتية، وإنما كان جزءاً من الصراع الإمبريالي بين بريطانيا وفرنسا؛ فقد رأى الساسة الفرنسيون أن التراجع عن مساندة محمد علي سوف يُهدد الوجود الفرنسي، وأدت هذه الاعتبارات إلى تدخل لويس فيليب شخصياً؛ فأسند الوزارة إلى أدولف تيير[3] Thier الذي أعلن موقفه صراحة بالنسبة لسياسة فرنسا في البحر المتوسط، وأراد أن تكون فرنسا سيدة هذا البحر لتقف أمام عدوتها التقليدية بريطانيا[4].

وعندما فكر محمد علي في التوسع في الشام عمل على التمهيد دبلوماسياً لعمليته الطموح، خاصة في ظل قلقه من نتائج الحملة الفرنسية في الجزائر، واعتقاده بأن فرنسا

(1) حاولت بريطانيا كذلك إبعاد محمد علي عن اليونان بتشجيعه على تنفيذ مطامعه بشأن الشام، وبإعلان استقلاله عن الباب العالي، في أعقاب معاهدة لندن في 6 يوليو 1827م؛ إذ أرسلت الكولونيل كرادوك لحث محمد علي على إعلان استقلاله، ولكنها امتنعت عن إعطائه أي ضمان بالمساندة في أغسطس 1827م. كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 173.

(2) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص 33.

(3) هو سياسي شهير ولد في مرسيليا في 16 أبريل 1797م، سافر إلى باريس في عام 1821م حيث عمل محرراً صحفياً، وكاتبًا فألف تاريخ الثورة الفرنسية في عشرة مجلدات طبعت من 1823 إلى 1831م، لما تولى الملك لويس فيليب 1830م عينه مأموراً في الخزينة، ثم وزيراً للمالية، ثم الداخلية في وزارة سولت في 11 أكتوبر 1834م، ثم شكل الوزارة التي خلفت سولت في 22 فبراير 1836م واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية، واستمرت وزارته حتى 6 سبتمبر 1836م وكانت أسباب استقالته اختلافه مع ملك فرنسا بخصوص المسألة المصرية، وبعدها عكف على تأليف كتاب القنصلية والإمبراطورية، ولكنه لم يعتزل الحياة السياسية نهائياً إذ انتخب عضواً في الحكومة المؤقتة 1851م، وتوفي 1879م. محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 197.

(4) عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص 347.

أصبحت مشغولة تماماً في صراعها مع المقاومة الجزائرية ولن تستطيع أن تقدم له أية مساعدة، لذلك اتجه الباشا إلى إنكلترا محاولاً الاعتماد على العداء التقليدي لإنكلترا للمشروعات الفرنسية والروسية في البحر المتوسط، فاقترح على القنصل البريطاني باركر أن يُقيم تحالفاً وثيقاً بين بريطانيا ومصر، ولكنه لم يُحالفه الحظ؛ لأن سياسة الحكومة الإنكليزية الجديدة بزعامة جيري - بامستون (1824 - 1830) التي خلفت الحكومة المحافظة بزعامة ويلنجتون-أبردين (1828 - 1829)، كانت قائمة على عدم السماح بالمزيد من الاستقطاعات من أراضي الدولة العثمانية، خاصة بعد إعلان بامستون استعداد بلاده لخوض حرب من أجل سلامة هذه الأراضي[1]، ومن ثم كانت إنكلترا معادية لظهور قوة مصرية في البحر المتوسط على طول الطريق إلى الهند، وكذلك قوة روسية أو فرنسية، ولهذا السبب بقي بامستون بعيداً عن الصراع المصري العثماني في مرحلته الأولى (1831-1833).

وعكف عزيز مصر على انتهاز أفضل الفرص المناسبة لأجل تحقيق هدفه، في وقت تكون الدول الأوروبية مشغولة فيه، وهو ما تطلب قراءة أحوال النظام الأوروبي؛ لاستغلال أفضل الأوقات لبدء مشروعه الجديد. ووقع اختياره على نهاية العام 1831 تاريخاً لبدء تنفيذ مخططه، وقد كان التوقيت الذي اختاره محمد علي بالفعل الأفضل والأنسب من جميع الجهات؛ ففي ذلك الوقت كانت الدول الأوروبية منهمكة في مسائلها الداخلية، وتتنازع كل منها السيادة على أوروبا بعد تصفية الإمبراطورية النابليونية، وفي ذلك الوقت أصبحت الدولة العثمانية تمثل رجل أوروبا المريض المنهوك القوى نتيجة للثورات الداخلية التي لاحقتها من كل جانب، ولحروبها المتعددة، وكانت الدولة العثمانية قد قامت بتصفية الإنكشارية الذين كانوا العمود الفقري للجيش العثماني، وانتهز محمد علي هذه الفرصة لإظهار قوته أمام السلطان وأمام الدول الأوروبية، خاصة بعدما بلغ جيشه حالة من التقدم كبيرة، واجتذب إليه الأمير بشير الشهابي كبير أمراء لبنان في ذلك الوقت[2]، فكان اختيار التوقيت هو العامل الأول لنجاح مغامرة ضمّ الشام.

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 175، 176.

(2) حول مراحل توثيق العلاقات بين محمد علي والأمير بشير الشهابي الثاني انظر، مرفت أسعد عطا الله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 257-265.

تهديد محمد علي للدولة العثمانية
وأثره على الأمن الأوروبي

لقد كانت التطورات التي شهدها النظام الأوروبي خلال عامي 1830 و1831م تسمح بقيام مصر بمغامرة جديدة محسوبة؛ بل إن الفرصة كانت سانحة لهذه المغامرة في ظل انقسام النظام الأوروبي إلى معسكر شرقي وآخر غربي لكل منهما توجهاته المختلفة، وهو ما مهد الطريق أمام محمد علي للمُضي قُدماً في ضمّ الشام، والمطالبة باستقلال مصر عن الدولة العثمانية. ولم يكن انقسام النظام الأوروبي هو العامل الوحيد الذي جاء في صالح مصر؛ فلقد كان مطلع الثلاثينيات بداية لسلسلة من الأحداث التي وجهت اهتمام الدول الأوروبية نحو مناطق متفرقة داخل القارة الأوروبية بعيداً عن مصر والدولة العثمانية، وهو ما مهد الطريق لقيام محمد علي بمغامرته في الشام دون معارضة عسكرية أوروبية، وكانت السياسة الخارجية للدول الأوروبية تعكس عدم استعدادها للتدخل في الصراع المصري العثماني.

فقد كان الاهتمام البريطاني منصباً على غرب القارة الأوروبية بسبب الأزمة البلجيكية التي استحوذت على كامل اهتماماتها، كما أن اندلاع الثورة البرتغالية استحوذ على ما تبقى من الاهتمام البريطاني بسبب التوجه التقليدي البريطاني بالاهتمام في أمور

شبه القارة الأيبيرية بحكم التقارب الجغرافي، ووجهت هذه الأزمات اهتمام بامستون بعيداً عن الشؤون الدولية الأخرى بما فيها العلاقة مع مصر والدولة العثمانية، التي استمرت على سابق عهدها، حيث رفضت بريطانيا مزيداً من التعاون مع مصر إلى الحد الذي دفع الساسة البريطانيين إلى رفض فكرة إقامة تحالف عسكري مصري بريطاني في المنطقة[1]. وكانت بريطانيا تُعدّ نفسها عسكرياً للتدخل في الثورة البلجيكية في أي وقت، ومن ثم لم تكن على استعداد لفتح جبهة في المتوسط.

أما فرنسا فكانت علاقتها القوية بمصر، فضلاً عن وجودها العسكري في الجزائر، قد أسهم في عدم معارضتها للتوسع المصري في الشام، كما أن العلاقة المتميزة بين مصر وفرنسا جعلت لمحمد علي سنداً قوياً في دعم وموازنة أي دور روسي أو بريطاني محتمل ضد مصر.

أما روسيا فإنها في أعقاب حرب 1829م مع الدولة العثمانية، قد غيرت من سياستها تجاه هذه الدولة، بعد قناعة القيصر الروسي بأن الدول الأوروبية لن تسمح له بالتوسع على حساب الدولة العثمانية، وبالتالي أصبحت أهدافه محصورة في الهيمنة السياسية والدبلوماسية على الدولة العثمانية، والعمل على إبعاد أي نفوذ أوروبي آخر، والاستعداد لخوض حرب عليها إذا ما لزم الأمر، كما أن الحرب الروسية العثمانية 1829م قد أكدت أنه في حالة تدخل روسيا لمساندة الدولة العثمانية فإن الدول الأوروبية الكبرى سيكون رد فعلها عنيفاً للغاية، وهو ما سيؤدي إلى حالة من التخبط السياسي يُمكن لمصر الاستفادة منها في فرض الأمر الواقع بالاستيلاء على الشام وإنهاء الأزمة بأسرع وقت ممكن.

وعلى هذا فقد كانت الأوضاع الإقليمية والدولية مُشجعة لمحمد علي للقيام بمشروعه التوسعي في الشام، حيث دلت على أن تدخل الدول الأوروبية لصالح الدولة العثمانية غير متوقع، خاصة وأن محمد علي كان يُدرك تماماً أهمية هذه الدولة في توازن الأمن الأوروبي، وهي أمور شجعته على المُضي قُدماً في تحقيق حلمه.

---

(1) F. O: 78 / 192 , Barker to Aberdeen, 30 August, 1830

ولقد أدرك الفرنسيون أطماع محمد علي في بلاد الشام منذ وقت مبكر، فكتب دروفتي في العام 1811م إلى حكومته يقول: إن «محمد علي يطمع في ولاية سورية وقد قال لي يوماً إنه لا يستبعد أن ينالها مقابل مبلغ من المال؛ سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان، وقد أخذت فكرة الاستقلال تزداد رسوخاً عنده منذ انتصاره على أعدائه وقمعه فتنة الجند وتخلصه من الارتباكات المالية»[1].

وكان سقوط عكا في 27 مايو 1832م، إيذاناً ببدء الزحف الخاطف الذي قام به الجيش المصري في بلاد الشام، حيث أخذت المدن الشامية تسقط في يده تباعاً، ثم اجتاز الجيش جبال طوروس ووصل بزحفه إلى مسافة غير بعيدة عن العاصمة العثمانية، حتى خيل للسلطان محمود من شدة فزعه أنه على وشك أن يسمع أصوات المدافع المصرية من الجانب الآخر من مضيق البوسفور، وحدث ذلك كله خلال أشهر معدودة، مما أثار فزعاً هائلاً في عواصم الدول الأوروبية الكبرى؛ إذ شعروا بأن «رجل أوروبا المريض» أصبح في خطر، وأن انهياره سيكون ذا عواقب وخيمة على النظام الأمني الأوروبي، ومما زاد من فزع الدول الأوروبية أن السلطان محمود الثاني كان في لحظة من لحظات الفزع قد استنجد بروسيا من غير أن يستشير وزراءه، ولبى القيصر الروسي المتربص النداء، فأرسل ثماني بوارج إلى البوسفور، ووقفت البوارج حيال الأستانة بحجة الدفاع عن السلطان وعن دولته، التي كانت على وشك الانهيار، وأنزل 20 ألف رجل على ضفاف البوسفور[2].

وبينما كانت الدول الأوروبية الكبرى تدرس الخيارات المتاحة أمامها لمواجهة الأزمة بين محمد علي والسلطان العثماني، والتحرك الدبلوماسي الروسي، جاءت معركة قونية Konya لتضع كل الدول الأوروبية أمام خيارات صعبة لكفالة التوازن الأمني الأوروبي وحسابات القوى فيه. فقد أبرزت معركة قونية 1832م عبقرية الجندي المصري والقيادة الرشيدة لإبراهيم باشا؛ فاستطاع هذا الجيش هزيمة

(1) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن 19، ص 26.

(2) بروتو ألبيتي: مرجع سابق، ص 93.

القوات العثمانية مرة أخرى، ولم تعد للسلطان أية فرصة لتجنيد جيش جديد يهزم أبناء النيل[1]. ولقد كانت معركة قونية معركة فاصلة بحق ليس فقط في التاريخ العسكري المصري بل في التاريخ العثماني أيضاً. فمنذ قيام الدولة العثمانية لم تستطع أية قوة هزيمة هذه الدولة في عقر دارها مثلما فعلت مصر، فكانت تلك الهزيمة بداية التدخل الأوروبي الفعال في المسألة المصرية[2]، فالطريق أمام إبراهيم باشا أصبح مفتوحاً إلى الأستانة، وأصبح مستقبل الدولة العثمانية مشكوكاً فيه، وزاد من قلق الدول الأوروبية عدم إمكانية التنبؤ بالخطوة التالية للجيوش المصرية، وقد عقب الرحالة الفرنسي كادلفين على انتصار محمد علي، فقال: «الآن أصبح سيد نفسه، وحان الوقت ليجلس في مصاف العظماء»، كما أثنى أمبير على مقدرة القوات المصرية القتالية بقوله: «إنها فرق لا تُقهر»[3].

وقد تباينت وجهة نظر كل من إبراهيم باشا ومحمد علي في أعقاب معركة قونية، ففي حين كان الأب دبلوماسياً وسياسياً بالفطرة، كان الابن بطلاً مغواراً وقائداً عسكرياً من الطراز الأول، ومن ثم رأى متابعة الانتصارات والوصول إلى الأستانة، ويرجوه أن يحمل الخطباء على إلقاء الخطبة باسمه في المساجد لكي يضع الدول الأوروبية أمام الأمر الواقع، بينما كان والده من أنصار الانتظار لقراءة الموقف الأوروبي، وذلك تجنباً للتدخل الأوروبي لإنقاذ الدولة العثمانية، لوعيه التعقيدات الدولية التي كانت ترتسم في الأفق، وهو التدخل الذي قد يضع الجيش المصري في مواجهة مع عدو لا طاقة له به. ومن ثم كتب إلى ابنه يقول له: «لا تقل لي في كتابك إنك تريد أن تسك المعدن وهو حام، وإنك تريد أن يخطب باسمي في جميع المساجد والمعابد، فاعلم يا ولدي أنا لم نصل إلى مركزنا الذي نشغله الآن إلا بقوة الوداعة وخفض الجانب، فإنه يكفيني أن أحمل اسم محمد علي خالصاً من كل مرتبة وزينة، فهو أكبر لي من

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 177.
(2) بروتو ألبيتي: مرجع سابق، ص 92.
(3) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن 19، ص 186.

جميع ألقاب السلطنة والملك؛ لأن هذا الاسم وحده هو الذي خولني الشرف الذي يجلني الآن، فكيف أستطيع يا ولدي أن أتركه إلى سواه، لا يا ولدي، إني أحفظ اسمي (محمد علي) وأنت يا ابني تحفظ اسمك (إبراهيم) وكفى»[1]. وتجدر الإشارة إلى أنه لولا تخوف محمد علي من الموقف الدولي لاستمر إبراهيم باشا في فتوحاته؛ فقد كانت وجهة نظره الحقيقية هي إنهاء الخلافة العثمانية في الأقطار العربية وإعلان الدولة العربية وقاعدتها مصر[2]، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، لاسيما الرياح الأوروبية التي ما كانت لتقبل بقيام دولة مصرية قوية على أنقاض الدولة العثمانية.

---

(1) عبد الرحمن زكي: «حملة الشام الأولى والثانية»، في كتاب: عبد الحميد البطريق (وآخرون): ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 - 1948 مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 339.

(2) أغلب الظن أن التطورات العسكرية والانتصارات الكبيرة التي أحرزها إبراهيم باشا في بلاد الشام قد أصابت محمد علي بالدهشة، فعندما أرسله إليها عام 1831م لم يكن غرضه أكثر من الاستيلاء على باشوية عكا مع قلعتها الحصينة، ولم يكن يطمح في أكثر من أن تمثل تلك الباشاوية خط دفاعه الأول ضد أي هجوم محتمل من جانب السلطان العثماني، ولكنه بمرور عام واحد وجد نفسه مُسيطراً ليس فقط على عكا بل كل الولايات الشامية، وتخطت قواته جبال طوروس وتوغلت في قلب هضبة الأناضول معقل العثمانيين ومركز ثقل الدولة العثمانية، وأغلب الظن أن التطورات العسكرية على أرض الواقع قد سبقت فكره، وأنه لم تكن لديه فكرة واضحة عن كيفية المضي قدماً، لذلك عندما ألح عليه إبراهيم باشا بالسماح له بالتقدم نحو اسطنبول طلب منه محمد علي التوقف؛ فقد أدرك أن احتلال العاصمة العثمانية وإن كان مُمكناً عسكرياً نظراً لعدم وجود أي قوات تحول دون ذلك، إلا أنه سيكون كارثياً سياسياً؛ لأنه كان على دراية تامة بأن احتلال العاصمة العثمانية معناه تهديد كيان الدولة العثمانية نفسها، الأمر الذي سيعني حتماً تدخل الدول الأوروبية إن لم يكن معناه حرباً أوروبية واسعة على غرار الحروب النابليونية، وهو ما كانت تخشاه الدول الأوروبية جميعاً، وزاد من تعقيد الأمور أن السلطان محمود الثاني وقد أدرك أن عاصمته مهددة ومكشوفة طلب العون من الأوروبيين فأرسل نامق باشا في جولة إلى العواصم الأوروبية، ولما لم يتلق وعداً بالمساعدة العسكرية من البريطانيين، لم يجد بُداً من أن يتجرع السم، ويطلب العون من عدوه اللدود قيصر روسيا، الذي كان قد خاض حرباً ضده قبل ثلاث سنوات فقط (1829م).

التدخل الأوروبي في إطار آلية توازن القوى

استمرت الدول الكبرى في حالة تخبط سياسي، وكان السلطان محمود الثاني في حالة قلق من اقتراب القوات المصرية من العاصمة العثمانية، فقد أصبح وضع الدولة العثمانية حرجاً بعد هزيمتها إلى الحد الذي دفعها إلى إرسال بعثة عثمانية برئاسة نامق باشا[1] في جولة أوروبية لجمع مساندة الدول الكبرى لها في حربها ضد واليها، إلا أن مطالب السلطان لم تلق الصدى المتوقع في العواصم الأوروبية، خاصة في لندن، فلم يكن بامستون على استعداد لخوض غمار حرب إلى جانب السلطان في وقت كان الأسطول البريطاني يستعد لضرب هولندا، كما أن الوضع المتردي في البرتغال قد يستدعي التدخل العسكري البريطاني في أية لحظة، ويضاف إلى كل ذلك قناعة بامستون، وزير خارجية بريطانيا، بأن هذا الصراع محدود ولن يؤثر في

(1) تلقى تعليمه في الإدارة السلطانية، وكان على معرفة باللغة الفرنسية، وعمل مترجماً لدى الباب العالي، ثم شارك في الحرب العثمانية الروسية عامي 1828- 1829م. وزار بطرسبرج بصحبة خليل باشا بعد توقيع صلح أدرنة 1829م. وعمل في الفترة من عام 1832- 1833 سفيراً خاصاً لدى العواصم الأوروبية. ومن سبتمبر 1834 حتى مارس 1835 سفيراً دائماً لدى لندن. وفي عام 1835 شغل منصب نائب القبودان دار. وأرسله السلطان في نهاية 1832م إلى العواصم الأوروبية بهدف إيضاح موقف هذه الدول من تمرد محمد علي، ومن السلطان نفسه، ومن نوفمبر 1832 وحتى مارس 1833 زار نامق كل من فيينا وباريس ولندن وبطرسبرج، وعلى الرغم من استقباله في لندن بحفاوة كبيرة إلا أنه لم يتلق وعداً بالمساعدة العسكرية. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 29.

بقاء الدولة العثمانية، فالحرب لم تكن قد حُسمت بعد، كما كان يرى في ثورة محمد علي تمرداً عادياً لا يُشكِّل اعتداءً على وحدة الدولة العثمانية، يُضاف إلى ذلك أن إنكلترا في النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت عازمة على إقامة علاقات ودية مع باشا مصر، وفتح طريق أكثر قرباً إلى الهند عبر مصر والعراق[1]، وبناء على كل ما سبق، فإن الرد البريطاني جاء مُخيباً للآمال العثمانية، فقد تسلّم نامق باشا خطابين موجهين من الملك ومن بامستون إلى السلطان العثماني يؤكدان من خلالهما مساندتهما للسلطان، ويعدان بالعمل على الضغط على محمد علي لسحب قواته من الشام دون الالتزام بأية مساعدات عسكرية.

وعلى عكس الموقف الإنكليزي، فقد قررت الدبلوماسية الفرنسية العمل على احتواء الأزمة بين السلطان وواليه، مستغلة بذلك نفوذها التقليدي في مصر. وكانت فرنسا تخشى من عواقب استيلاء محمد علي على الشام والتوغل في الأناضول، وهو ما كان سيُهدد الكيان العثماني، ويفتح المجال أمام التدخل الروسي في شؤون الباب العالي، غير أن تدخلها لنصرة مصر قد يُمثل تهديداً للكيان العثماني ومبعثاً للاختلال الأمني، ودحراً لمعادلات توزيع القوى في القارة الأوروبية، لاسيما في حالة انتصار مصر، حيث سيؤدي إلى التدخل الروسي لصالح الدولة العثمانية، وهنا ستضطر فرنسا إلى التدخل لحماية حليفتها، وهو ما قد يضعها في طريق المواجهة العسكرية مع روسيا، ومن ثم كان على فرنسا أن تعمل على نزع فتيل الأزمة في أسرع وقت عبر الوساطة السريعة مع الدولة العثمانية، ولكن بدون القضاء على الوجود العثماني الذي يُمثل ضرورة تفرضها الظروف الاستراتيجية الأوروبية.

ومن هذا المنطلق بات على فرنسا التوفيق بين هذين الموقفين: حماية الدولة العثمانية، ومناصرة حليفتها مصر، ولعل ما شجع على تدخلها ما خلصت إليه من أن محمد علي لم يكن هدفه وراثة العرش العثماني، ولكن الاحتفاظ بالشام فقط،

(1) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 30.

ومن هنا تبنت فرنسا سياسة مساندة لمحمد علي طالما لن يهدد بقاء الكيان العثماني الذي كانت ترى أنه ضروري لاستمرار التوازن الدولي في القارة الأوروبية، وقد دلل على الموقف الفرنسي تلك الرسالة التي بعثت بها الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في مصر، وأشارت فيها إلى أنه «لو أراد محمد علي أن يُثبت انتصاراته التي حققها فلا بد له أن يكون حذراً ومعتدلاً، بعبارة أخرى يجب عليه أن يدرك متى يتوقف ويستغل انتصاراته. إن الحكومة الفرنسية تنصحه بأن يسيطر على طموحاته ويقبل سورية، ويبدأ في المفاوضات مع الباب العالي لإنهاء الحرب»[1].

أما النمسا فقد خشيت من التدخل العسكري لصالح الدولة العثمانية، وقدر مترنيخ أن ذلك قد يؤدي إلى قيام روسيا بالتوغل في المناطق المتاخمة لها، وكان أشد قلقاً من تلك الخطوة، لاسيما أنه كانت لا تزال ماثلة في ذهنه انتصاراتها على الدولة العثمانية في العام 1828م، التي ترتب عليها مد الوجود العسكري الروسي إلى نهر الدانوب الذي يمثل الشريان البحري الرئيس، الذي يربط النمسا بالعالم الخارجي، وفي الوقت ذاته كانت تلحظ بعين القلق تقدم النفوذ الروسي في البحر الأسود[2]، ويضاف إلى ذلك نظرة مترنيخ إلى محمد علي على أنه شخصية ثورية تهدد بفناء سيدها وهو ما يتعارض في الأساس مع التوجه النمساوي المحافظ، فقد كانت النمسا وعلى رأسها مترنيخ تعارض كل اتجاه قومي. وعلى الرغم من أن الموقف النمساوي كان مُؤيداً للدولة العثمانية، إلا أن سياستها لم تكن لتسمح لها بالتدخل المنفرد خارج حدود النظام الأوروبي إلا في إطار موقف أوروبي جماعي، ولهذا اقتصر الدور النمساوي على محاولة نزع فتيل الأزمة بأي وسيلة حتى وإن كان بالإذعان لمطالب محمد علي.

ولم تقف روسيا مكتوفة الأيدي، فأوفدت الجنرال مورافيف Mourawief (المبعوث الروسي للبلاط العثماني) إلى الأستانة ليعرض على السلطان استعداد بلاده للدفاع عن الدولة العثمانية، في الوقت الذي كان فيه السلطان العثماني على أتمّ الاستعداد

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 107.
(2) أحمد عزت عبد الكريم (وآخرون): مرجع سابق، ص 86.

للمراهنة على روسيا لهزيمة محمد علي، الأمر الذي أدى إلى انزعاج بريطانيا وفرنسا، فقامت بريطانيا بتوجيه تحذير شديد اللهجة إلى روسيا يُرغمها لتقف على الحياد في أزمة الصراع الناشب بين محمد علي والدولة العثمانية[1]، في الوقت الذي تبنى فيه كبار رجال الدولة العثمانية رأياً مؤيداً لموقف فرنسا وبريطانيا، حيث اعتبروا أن اللجوء إلى روسيا خطر أشد من الخطر المصري لأنه سيفتح الباب أمام التدخل الروسي في الشؤون الداخلية للدولة، بما يفرض الهيمنة الروسية على الباب العالي، وهو ثمن أكبر من تسليم سورية لمحمد علي، وطالبت هذه الفئة بانسحاب مورافيف فوراً والعمل على حشد المساندة الأوروبية اللازمة، وبالفعل اقتنع السلطان بهذا الرأي مؤقتاً إلا أنه لم يستطع الاستغناء عن مورافيف نهائياً، وقرر استخدامه كورقة للضغط على محمد علي.

ومن هذا المنطلق أرسلت بعثة برئاسة خليل باشا ومورافيف إلى الإسكندرية في 8 يناير 1833م، لإبلاغ محمد علي بعدم موافقة السلطان على التنازل له عن الشام، وحثه على الانسحاب منها فوراً، غير أن العرض الذي قدماه لم يكن يتناسب مع طموحات محمد علي، حيث إنهما عرضا منحه عكا فقط، بينما تمسك محمد علي بحقه في ضم الشام وأضنة Adna إلى مصر[2].

---

(1) فقد ورد في رسالة موجهة من استراتفوردكاننج إلى الكابتن كامبل المبعوث البريطاني في تبريز في 2 أغسطس 1832م ما يلي:

The Turkish Government has requested that, I would communicate them. In confidence to you in the hope that you" friendly influence maybe employed in counter acting the intrigues of meh. Ali and hoping the Persian cabinet will stay .steady to its present pacific engagements with the Porte". F. O: 78 / 211 Canning to Campbell No. 60 2 July 1832

(2) ويُعلل عبد الرحمن الرافعي تمسك محمد علي بإقليم أضنة، وهو جزء من الأناضول «لما اشتهر عنه من كثرة مناجمه، ووفرة أخشابه، ولأنه ينتهي بجبال طوروس التي أراد محمد علي أن يجعلها الحد الفاصل بين مصر وتركيا». عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 253. ويؤيده الرأي جي فارجيت فيذهب إلى أن تمسك محمد علي بإقليم أضنة لغناه بالغابات والأخشاب اللازمة للأسطول المصري «فدائماً يربط محمد علي الواقع الاقتصادي بالاعتبارات السياسية». جي فارجيت: مرجع سابق، ص 139. ولقد كان عرض السلطان هذا لتسوية الخلاف من قبيل تقديره بأن محمد علي أحد الأتباع الذي يُمكن أن يرضى بالقليل. كما فعل معه بعد حرب المورة عندما كافأه بجزيرة كريت، ولعل هذا هو السبب الرئيس في فشل مهمة خليل باشا.

ومن ثم فشلت مهمة المبعوثين ومعهما محاولة إنهاء حالة الحرب مع مصر بالطرق السلمية ودرء خطر القوات المصرية في الأناضول، وبالتالي آثر السلطان المثابرة وانتظار النجدة الأوروبية، للوقوف أمام الخطر المصري الداهم، ولكن نظراً لانهماك بريطانيا في شؤونها الداخلية والخارجية، لم يجد السلطان بُداً من الارتماء في أحضان القيصر الروسي لدرء الخطر المصري والضغط على محمد علي لسحب قواته من كوتاهية والإبقاء على سوريا، فقبل العرض الروسي في 2 فبراير 1833م، خاصة أن بامستون لم يكن قد رد على طلبه للمساعدات[1].

وبقبول السلطان المساعدة الروسية بعد رفض طال أمده، نزلت قوة بحرية روسية تضم 20 ألف مقاتل لأول مرة على شاطئ البوسفور في 20 فبراير 1833م[2]، لحماية الدولة العثمانية من خطر الزحف العسكري المصري، وفي أبريل أنزلت فرقة بحرية أخرى تضم ستة آلاف مقاتل[3]، الأمر الذي رأت فيه الدبلوماسية البريطانية والفرنسية نجاحاً ساحقاً للدبلوماسية الروسية. فقد نجحت الوسائل الدبلوماسية في تحقيق ما فشلت في الحصول عليه بالحرب على مدار قرنين من

(1) حيث كان ستراتفورد كانتج، عندما كان في مهمة خاصة في العاصمة العثمانية من نوفمبر 1831م إلى أغسطس 1832م قد وعد السلطان العثماني بالمساعدة، وبعد هزيمة قونية لم يجد السلطان بداً من طلب المساعدة البحرية من إنكلترا في 3 نوفمبر 1832م، ولكن بامستون تأخر في الرد، وعندما رد في 7 مارس 1833م أنكر على السلطان طلب المساعدة واعداً إياه فقط بالمساندة الدبلوماسية، ولكن بعد فوات الأوان؛ فقد وصل إلى القسطنطينية في 22 ديسمبر 1832م المبعوث القيصري مورافيف في مهمة خاصة، تتمثل في تقديم مساندة الأسطول الروسي في البحر الأسود للسلطان العثماني ضد محمد علي. كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 178.

(2) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 179، ويذهب أنينيل ألكسندر فنادولينا إلى أن القوات الروسية قد وصلت بالفعل إلى شاطئ البوسفور في 20 فبراير 1833م، ولكن أول قوات روسية نزلت إلى البر العثماني في وادي أونكيار أسكلة سي كانت في 4 أبريل، ويرى أنها كانت ما يزيد على خمسة آلاف جندي، وفي 23 أبريل وصل الأسطول الثالث، وأنزل 4500 جندي آخر تقريباً. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 30. بينما يتفق بروتو ألبيتي مع كارلو جيليو في عدد القوات الروسية التي نزلت البر العثماني في أنها 20 ألف مقاتل. بروتو أليتي: مرجع سابق، ص 93. ويختلف الدكتور عبد الرحمن زكي عنهم جميعاً فيرى أن القوات الروسية التي نزلت البوسفور 12 ألف جندي؛ بناء على رغبة السلطان. عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 360.

(3) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 179. ولعلنا نلحظ اختلافاً بينه وبين أنينيل فنادولينا، الذي يرى أن القوات التي نزلت في أبريل كانت 4500 جندي تقريباً. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 30.

الزمان في أقل من عام، وبمساعدة غير مباشرة من الوالي المصري، فها هي القوات الروسية تهبط البوسفور بدعوة عثمانية، كحليف وليس كعدو[1]، ولكنه حليف ذو أطماع في الدولة العثمانية، فدخول القوات الروسية لم يكن متوقعاً أن يكون بلا ثمن؛ فالسياسة لا تعرف المجاملة.

(1) ذلك أن العداء الروسي العثماني عداء قديم تعود جذوره إلى بدايات القرن السادس عشر؛ إذ بدأ العثمانيون يشعرون بخطر دوقية موسكو الكبرى على دولتهم منذ عام 1530م حين اصطدمت هذه الدوقية مع خانات القرم، ونجحت في أن تفرض نفوذها عليهم في النصف الثاني من القرن السادس عشر. ورغم استعادة العثمانيين هذه المناطق إلا أن العداء قد استمر بين الدولتين. بل أصبحت روسيا أكثر دول أوروبا عداءً وتهديداً للدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكانت لا تزال ماثلة في الأذهان العثمانية الحرب الروسية العثمانية 1829م التي نشبت بسبب تدخل روسيا في شؤون الدولة العثمانية، على سبيل المثال مساعدة ثوار اليونان والصرب ورومانيا، وكانت لا تزال معاهدة أدرنة التي اضطر السلطان محمود الثاني إلى عقدها مع القيصر «نيكولاس» في 4 سبتمبر 1829م، ومنحت الروس امتيازات في وادي الدانوب بحيث أصبحت ولايتا الدانوب «ولاشيا وملدافيا» تحت الحماية الروسية. عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص 117، محمد مصطفى صفوت: مرجع سابق، ص 14.

التدخل الأوروبي لإنهاء الحرب بين محمد علي والسلطان العثماني

استقبلت دول أوروبا الغربية وجود الأسطول الروسي في البوسفور بانزعاج بالغ، فقد هال بريطانيا وفرنسا ظهور السفن الحربية الروسية في اسطنبول فسارعتا بإقناع السلطان بالانضمام إليهما في مطالبة روسيا بالانسحاب، لكن روسيا أصرّت على الرفض ما لم تغادر القوات المصرية بلاد الشام والأناضول. أحدث إذن نزول القوات الروسية في البوسفور خللاً ملحوظاً في توزيعات وتوازن القوى شرقي النظام الأوروبي، ثم ردود فعل واسعة النطاق على المستوى الأوروبي، فقد اضطر النظام الأوروبي للتدخل في الحرب المصرية العثمانية فقامت الدول الأوروبية باتخاذ التدابير اللازمة لوقف التدخل الروسي فوراً، ولم يكن هذا باستخدام الخيار العسكري ضد مصر؛ بل بالعمل على نزع فتيل الأزمة بينها وبين الدولة العثمانية.

وتولى «مترنيخ»[1]، وبامستون قيادة النظام الأوروبي لمواجهة هذا الخطر الجديد

(1) ولد دبلوماسي أوروبا الأول دي مترنيخ عام 1773م في مدينة كوبلنس بألمانيا، ودخل منذ صغره العمل السياسي إلى أن تولى وزارة خارجية النمسا من 1809 إلى 1848م واشتهر بكراهيته للحركات الثورية، وكراهيته للثورة الفرنسية. ورغبته في عودة أوروبا إلى الملكية المطلقة. ولهذا كان شديد الكراهية لمحمد علي. ووقف موقفاً مناهضاً له في صراعه مع الباب العالي 1831-1841م. وتوفي عن عمر يناهز ستة وثمانين عاماً سنة 1859م. محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 168.

على الرغم من عدم وجود ثقة بينهما، وحاول مترنيخ استضافة اجتماع في «فيينا» لتسوية المسألة المصرية، واعترضت فرنسا على عقده في النمسا لتدهور العلاقة بينهما، وبالتالي فشلت محاولات مترنيخ لجمع الكلمة الأوروبية ضد مصر، وفشلت الجهود الأوروبية لجمع الشمل، وخلق موقف أوروبي موحد نتيجة لتباين الرؤى والأهداف والمصالح، خاصة فيما يتعلق بوسائل التدخل المقترحة للدول الأوروبية.

وفي ظل هذه الظروف قامت كل من بريطانيا وفرنسا بتعزيز وجودها البحري في البحر المتوسط انتظاراً لما ستُسفر عنه الأحداث بين محمد علي والسلطان، وموقف روسيا المنتظر في ضوء هذه التطورات، فإما أن يقبل السلطان بمنح محمد علي سورية، وإما أن يعمل على الوصول إلى حل وسط لإنهاء هذه الأزمة، ولكن في كل الأحوال لم تكن الدول الأوروبية على استعداد لقبول انهيار الدولة العثمانية أو استمرار هذه الأزمة على وضعها الحالي، ومن ثم عملت بريطانيا وفرنسا على تهديد محمد علي بحصار ميناء الإسكندرية إذا لم يُبرم السلام مع السلطان، وسارعت فرنسا مستغلة علاقتها الودية بمحمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين الباب العالي، وفي الوقت ذاته أوفدت إلى الأستانة في 14 فبراير 1833م الأميرال روسان -Rous sin ليسعى إلى إنهاء الخلاف بين الجانبين ليحول دون التدخل الروسي [1]، فطلب من السلطان العثماني أن يوقف تقدم الأسطول الروسي، وأن يُقدم مقترحات جديدة للسلام مع محمد علي، ملوحاً بأنه إذا وصل الروس إلى اسطنبول فسيؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة لممتلكات الدولة العثمانية الأوروبية.

وفرضت الحكمة على فرنسا رفع مستوى نصائحها لمحمد علي إلى مستوى التهديد المستتر، وطالبته بضرورة الوصول إلى تسوية مع السلطان العثماني، وأوفدت مبعوثاً لحثه على قبول العرض الشامل لولاية عكا من دون سورية لإنهاء الخلاف، حتى يتسنى إجلاء القوات الروسية عن اسطنبول، ولم يُحاول المبعوث إخفاء قلق بلاده من التغلغل العسكري الروسي في الدولة العثمانية باعتباره أمراً غير مرغوب

(1) عبد الغفار محمد حسين: بناء الدولة الحديثة في مصر، الجزء الأول. (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 199.

فيه، ولكن محمد علي استمر في تمسكه بمطالبته بالاستقلال وضمّ الشام للحكم المصري نظير انسحاب الجيش المصري من الأناضول، مراهناً على عدم اتفاق الدول داخل النظام الأوروبي وعدم التجانس فيما بينها، إذ رأى فيه فرصة سانحة للمساومة قد لا تتكرر في المستقبل للتوسع على حساب الدولة العثمانية، وقرر والي مصر الاستمرار في الضغط على السلطان حتى يستجيب لمطالبه، والأمل يساوره في أن يؤدي الوجود العسكري المصري في الأناضول، والوجود الروسي في البوسفور، إلى إضعاف عناد السلطان العثماني[1].

وبينما كانت الدبلوماسية الفرنسية تُمارس أشد الضغوط على محمد علي للوصول إلى حل للأزمة، وصل إلى الإسكندرية الكولونيل كامبل في 26 مارس 1833م قنصلاً لبريطانيا في مصر، وفي مقابلة له مع الوالي المصري أوضح رغبة بلاده في انسحاب القوات المصرية من الأناضول فوراً، موضحاً أن عدم التزام محمد علي بذلك قد يؤدي إلى قيام بريطانيا بفرض حظر بحري على الإسكندرية، خاصة أن الهدف البريطاني في النهاية هو حماية الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية، وأمام الموقف الفرنسي البريطاني المتشدد اضطر محمد علي إلى إصدار الأمر لابنه بالتوقف في 26 يناير 1833م، ووصله الأمر في 10 فبراير[2]، ولم يجد إلا تنفيذه على مضض.

(1) عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص 354.

(2) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 179.

نجاح التدخل الأوروبي في إبرام الصلح

دفع الإجراء الروسي الذي غير بعمق التوازن في البحر المتوسط إنكلترا وفرنسا إلى تركيز الجهود لإقرار السلام بين الباب العالي وتابعه القوي، بهدف إبطال ذريعة روسيا التي كانت السبب في تدخلها، وتماشياً مع دبلوماسية القوة، أرسل بامستون تعزيزات لأسطوله في البحر المتوسط، وقام بإيفاد بعض السفن إلى القرب من شاطئ الإسكندرية في محاولة صريحة لوضع مزيد من الضغط على محمد علي، وقد نقل محمد علي إلى كامبل رغبته الصادقة في إنهاء الخلاف مع السلطان وأمله في أن تُغادر القوات الروسية البوسفور، ولكنه لم يتزحزح عن مطالبته بالشام، وهو ما اعتبرته بريطانيا إحدى وسائل كسب الوقت. فقد رأى بامستون أن «الشروط المعروضة على محمد علي حسنة جداً ما دامت تحرمه من دمشق وحلب وهما الطريق إلى العراق، بالإضافة إلى أنها تشترط صدور فرمان كل سنة يجدد ولاية محمد علي فيما أعطي له، وإن كان تثبيته في ولاية مصر دائماً، وقد كان قصده تأليف مملكة عربية لجميع بلاد العرب، والمشروع جليل الشأن في ذاته لولا أنه يقضي بتقسيم تركيا، فلا يُمكننا أن نُسلِّم به، أضف إلى ما تقدم أن تركيا أفضل دولة

تملك طريق الهند، فهي أفضل من أي ملك عربي يقوم على هذه البلاد نزوعاً للعمل كثير الحركة، فالواجب علينا أن نساند السلطان على أن يُعيد تنظيم جيشه وأسطوله وماليته، فإذا استطاع أن يُعيد النظام إلى تلك الولايات الثلاث استطاع البقاء»[1].

فقد كان الإنكليز يرون بقاء الدولة العثمانية الضعيفة خيراً من سيطرة محمد علي القوي على طرق مواصلاتها للهند.

وقبل الإعلان عن الوصول لاتفاق كوتاهية، التقى محمد علي بقنصل النمسا في مصر «بروكسن أوستن» الذي نقل إليه رسالة من «مترنيخ» في أبريل 1833م، أكد له فيها أن «النمسا لن تضرب عرض الحائط بالمبادئ التي تقوم عليها الدولة الشرعية والسياسة المحافظة، وأنها صديقة للدولة العثمانية ولن تقبل بتفتيت هذه الدولة»[2].

بينما كانت الجهود الدبلوماسية الفرنسية قد أسفرت بعد مفاوضات ومناورات دبلوماسية بذل فيها سفيراها روسان وماندفيل، والقنصل البريطاني كامبل، والمبعوثان غير العاديين الفرنسي «بوازلكونت» والنمساوي «بروكسن أوستن» جهوداً كبيرة عن توقيع اتفاق كوتاهية في 17 ذي القعدة 1248هـ / 6 أبريل 1833م، الذي تخلى بموجبه السلطان لمحمد علي عن ولايات مصر والحجاز وكريت إضافة إلى منح ولايات عكا والشام وحلب لابنه إبراهيم باشا، وأيضاً منصب محصل أضنة[3]؛ مقابل أن يجلو الجيش المصري عن الأناضول.

وسحب إبراهيم باشا قواته من الأناضول بعد أن تمّ التوقيع على هذا الصلح، الذي جاء على هيئة فرمان أصدره السلطان محمود الثاني في 5 مايو 1833م، يؤكد فيه حق محمد علي في إدارة الشام وكريت وجدة[4]، وعلاوة على ذلك أنعم عليه محمود الثاني بإيالات صيدا وطرابلس والقدس ونابلس والحجاز، وفي 14 مايو تمّ الاتفاق

---

(1) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 360.

(2) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 117.

(3) علي الوردي: مرجع سابق، ج 2، ص 31؛ كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 179.

(4) Holt. P. M: op - cit p 186.

في كوتاهية على وقف العمليات العسكرية بين قوات محمد علي والسلطان، وفي اليوم ذاته يبدأ انسحاب القوات المصرية من طوروس، وفي 24 مايو غادرت كوتاهية التي تبعد عن الأستانة خمسين فرسخاً (225 ميلاً) آخر فصيلة مصرية[1].

وذكر جي فارجيت أن وزير الخارجية المصرية باغوص باشا قد أعلم محمد علي نبأ صلح كوتاهية في حضور السفير البريطاني كامبل الذي ذكر أن «محمد علي عندما سمع النبأ قفز واقفاً وعيناه تذرفان دموع الفرح وبدأ يُطلق ضحكات هستيرية»[2]. فقد شعر عزيز مصر بالسعادة الكبيرة لحصوله على مراده، وهو ولايات الشام التي طالما طمح إلى أن تخضع له. وعلى الرغم من أن هذا الصلح مثل إنجازاً مهماً لمحمد علي، إلا أنه لم يكن تسوية دائمة، فلم يكن معاهدة صلح، وإنما كان اتفاقاً بين محمود الثاني ومحمد علي إنهاءً لحالة الحرب بينهما، وبهذا لم يكن صلح كوتاهية وضعاً مرضياً لأي من الأطراف الرئيسة؛ فالسلطان العثماني كان يشتاط غيظاً بسبب هزيمته على يد أحد ولاته المتمردين، ومحمد علي لم يؤمن لنفسه وضعية مستقلة، والقوى الأوروبية تضايقت من الفرصة التي منحتها انتصارات إبراهيم باشا لروسيا للتدخل والإخلال بالتوازن الأوروبي القائم، وفي الوقت ذاته خاب أمل الروس بسبب عدم تمكنهم من ترسيخ أقدامهم بشكل أكثر أماناً في القسطنطينية، ولهذا لم يكن هذا الصلح سوى هدنة عسكرية مكنت الطرفين من حشد قواهما استعداداً للجولة القادمة.

وتنفست الدول الأوروبية الصعداء عقب صلح كوتاهية فاستتب الأمن، ونجت الدولة العثمانية ومعها التوازن الأوروبي من مخاطرة مؤكدة كان يُمكن أن تؤدي إلى حرب ضروس بين الدول الأوروبية بسبب عزيز مصر، وخرجت الدول الأوروبية الكبرى بعدد من الدروس المستفادة عقب الأزمة؛ فقد أثبتت الأحداث بما لا يدع

---

(1) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 33؛ أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 160، ولم يكن اتفاق كوتاهية معاهدة دولية، وإنما كان وثيقة من جانب واحد هو السلطان، وعلى هذا لا يُعدّ معاهدة بمعنى الكلمة، ولذلك يُطلق عليه اصطلاح «اتفاق كوتاهية».

(2) جي فارجيت: مرجع سابق، ص 142.

مجالاً للشك ضرورة الحفاظ على الوحدة الإقليمية العثمانية، وبالتالي لم يعد الصراع المصري العثماني أمراً داخلياً يخص السلطان وواليه وحدهما؛ بل أصبح أمراً حيوياً لكل الدول الأوروبية الكبرى، وهو ما بات يهدد باشتعال معركة دبلوماسية بين مصر والدول الأوروبية إذا ما حاولت الأولى الاستقلال، أو تهديد الكيان العثماني مرة أخرى[1]، ويتضح ذلك جلياً من رسالة بعث بها «هوبهاوس» حاكم بومباي إلى سير روبرت جرانت، ذكر فيها أن «محمد علي قد أعرب للسفير في بلاطه عن نية سريعة في إعلان الاستقلال عن الباب العالي، بما كان وارداً بل محتملاً أن تكون احتجاجات أو تهديدات الدول العظمى بشكل خاص إنجلترا وفرنسا قد منعته من تبني إجراء خطير كهذا، إلا أنه سوف يكون من الصواب الإعداد له، وأن تتوافر التجهيزات للعمليات في كل من البحر الأحمر والخليج العربي»[2].

ولكن سرعان ما تنبهت الدول الأوروبية لاسيما فرنسا وبريطانيا إلى خطر جديد بدأ يحوم حول المنطقة، يتمثل في بوادر ظهور الهيمنة الروسية على شرقي القارة الأوروبية، فلم تنسحب القوات الروسية من اسطنبول بلا ثمن، عكس ما ظنت الدول الأوروبية من أن عودة السلام بين محمد علي والسلطان سيؤدي بشكل أو بآخر إلى القضاء على الخلل الأمني شرقي النظام الأوروبي، ولكن هيهات أن يترك القيصر الروسي فرصة وجود قواته في عقر دار عدوه اللدود دون أن يُطالب بالثمن مقابل الجلاء، فعلى عكس ما اعتقد القادة الأوروبيون لم تؤدِّ إعادة السلم والأمن في الدولة العثمانية عام 1833م إلى استقرار النظام الأمني الأوروبي، فإذا كان صلح كوتاهية قد أنهى الصراع المصري العثماني، فإنه قد فتح الباب على مصراعيه أمام الطموحات الروسية.

---

(1) Christine D. N.: op -cit op - citpp 335 - 340.

(2) سلطان بن محمد القاسمي: الاحتلال البريطاني لعدن 1839، (الشارقة: دار الغرير للطباعة والنشر، 1992)، ص 221.

الصراع الأنجلو - روسي حول الدولة العثمانية

دفع السلطان العثماني ثمن الانسحاب الروسي من اسطنبول فادحاً، فقد رفضت روسيا بعد توقيع اتفاق كوتاهية سحب سفنها من الأستانة إلا بشروط خاصة، فقبل مغادرة القوات الروسية الأراضي العثمانية، فرضت روسيا على السلطان التوقيع على اتفاقية «أونكيار أسكلة سي»[1] في 8 يوليو 1833م، ولم يكن أمام السلطان إلا الإذعان للمطالب الروسية بعد الهزائم التي مني بها من قبل والي مصر، وقد نصت هذه الاتفاقية على التشاور بين الحكومتين الروسية والعثمانية فيما يتعلق بالأمور الأمنية التي تؤثر في الطرفين، علاوة على تأكيد المساندة العسكرية المشتركة إذا ما تعرضت إحدى الدولتين لاعتداءات خارجية، ووعدت روسيا بإرسال قوات بحرية وبرية لمؤازرة السلطان إذا ما تعرض لاعتداء، أو إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وبمقتضى المادة السرية الأخيرة تعهد السلطان بإغلاق المضايق العثمانية أمام أية سفن حربية أجنبية طالما كانت الدولة العثمانية في حالة سلم[2]، ولم تطمئن إنكلترا وفرنسا إلى هذه المعاهدة؛ إذ رأتا فيها خرقاً لحسابات القوة شرقي

(1) عرفت هذه الاتفاقية بهذا الاسم نسبة إلى الوادي الذي نزلت فيه القوات الروسية في أراضي الدولة العثمانية. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 34.

(2) Hurewitz. J.C: op - cit pp 105 - 106.

النظام الأوروبي، فقد كانت المادة السرية التي وقعت عليها الدولة العثمانية كفيلة وحدها بهز النظام الأمني الأوروبي، فمنع مرور السفن الحربية للدول الأوروبية في المضايق العثمانية يُضعف من قدرة هذه الدول مجتمعة على اختراق الدفاعات الروسية في البحر الأسود، كما أنه بدا واضحاً لهما أن وقوع أي صدام جديد بين الدولة العثمانية ومحمد علي سيؤدي بموجب نصوص تلك المعاهدة إلى عودة السفن الروسية إلى اسطنبول، ولهذا سعت بريطانيا إلى تفادي وقوع مثل هذا الصدام بالحد من مطامع محمد علي.

وقد كان رد الفعل الفرنسي البريطاني فورياً تجاه هذه الاتفاقية، فعمل سفيرا الدولتين على وقف التصديق عليها فوراً، فتقدما بمذكرتي احتجاج على هذه المعاهدة (التي اعتقدت الدولتان أن فيها تدميراً لاستقلال السلطان وبسطاً للحماية الروسية عليه) لكل من الباب العالي والقيصر الروسي عبرا فيهما عن اعتراضهما على هذه الاتفاقية لكونها تخلق نمطاً جديداً مُقلقاً، وستؤدي إلى تدخل روسي في شؤون الدولة العثمانية بمقتضاها لن يكون مقبولاً بالنسبة إليهما، ووصل حجم الغضب البريطاني الفرنسي إلى أن اقترحت فرنسا إمكانية ترتيب مظاهرة بحرية للأسطولين البريطاني والفرنسي عند المضايق التركية للضغط على السلطان لوقف التصديق على الاتفاقية، أو لوقف العمل بها، ولكن بامستون عارض تلك الخطوة خشية أن تؤدي إلى احتكاكات عسكرية بين الأستانة والمعسكر الغربي، قد تؤدي إلى أن يرمي السلطان نفسه في أحضان روسيا، وهكذا فرض الصراع المصري العثماني حقائق جديدة وأولويات وعواقب واضحة على هيكل الأمن الأوروبي.

واستطاع أبناء النيل التأثير في أعظم الدول وأكبر نظام عالمي يُسيطر على بقاع عديدة من العالم، كما استطاعوا أن يقلبوا الموازين العالمية، ومن ثم فلا عجب من أن الدول باتت تخشى القوة المصرية عندما تنطلق، ومن سيطرة القلق على الدول الأوروبية تجاه الحقائق الاستراتيجية الجديدة التي فرضها الصراع المصري

العثماني، واستقرار رأيها على عدم السماح باستمرار هذا الخلل في توزيعات القوى، ولجوئها إلى إجهاض اتفاقية «أونكيار أسكلة سي»، تلك الاتفاقية التي رأت فيها خللاً في حسابات القوى في القارة الأوروبية، لأنها تجعل من الدولة العثمانية امتداداً استراتيجياً لروسيا[1].

وجاء الرد العثماني على المذكرتين متأخراً وغير ذي جدوى، خاصة بعدما عادت المعاهدة بفائدة ملموسة على الباب العالي. فقد خفضت روسيا بشكلٍ كبير من قيمة التعويضات التي كان على الدولة العثمانية سدادها طبقاً لمعاهدة أدرنة في سبتمبر 1829م[2]، واختصرت مدة احتلالها لممالك الدانوب، وأتاحت للسلطان إمكانية إجراء الإصلاحات الداخلية، وساعدت الدبلوماسية العثمانية على التفكير في إعادة النظر في صلح كوتاهية للاحتفاظ بمصر ضمن كيان الدولة العثمانية. لكن الرد الروسي كان كصفعة على وجه السفير الفرنسي في «سان بطرسبرج» فلقد أكد له «نسلروود» أن هذه الاعتراضات تُظهر سوء نية فرنسا وبريطانيا تجاه الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية، مُشيراً إلى أن الاتفاق تمّ بين دولتين ذاتي سيادة. ولم تُبالِ كل من روسيا والدولة العثمانية بالمعارضة الفرنسية والبريطانية لاتفاقية «أونكيار أسكلة سي» التي أصبحت واقعاً سياسياً ملموساً يؤثر مباشرة في توازنات الأمن الأوروبي، وبات على بريطانيا وفرنسا معالجة هذا الخلل وبأسرع وقت، خاصة بعدما ذكر «مترنيخ» أن معنى هذه المعاهدة هو انهيار التوازن في المنطقة لصالح روسيا، التي خرجت منتصرة من الأزمة[3].

ولم تكن «أونكيار أسكلة سي» نهاية المأساة بالنسبة إلى المعسكر الغربي الذي كُتب له أن يشد من تماسكه لتدارك مصيبة أخرى مُني بها بعد شهور قليلة،

---

(1) جمال محمود حجر: القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص 34. 35.

(2) Holt. P. M: op. cit.p. 184.

(3) جي فارجيت: مرجع سابق، ص 142.

تمثلت في اتفاقية جديدة وقعتها روسيا مع النمسا، وهي الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية Munchengratz في 18 سبتمبر 1833م[1]، وشملت هذه الاتفاقية بروسيا أيضاً باعتبارها الضلع الثالث في المعسكر الشرقي، وكانت كالإعلان عن سياسة خارجية موحدة للمعسكر الشرقي تجاه الدولة العثمانية. فقد دعت الاتفاقية في جوهرها إلى قيام الدولتين بالعمل معاً على ضمان مستقبل الأسرة العثمانية الحاكمة، فضلاً عن تأكيد المبادئ العامة التي ستحكم سياسة الدولتين إذا ما تعذر الإبقاء على الأسرة العثمانية الحاكمة، أي في حالة انهيار الدولة العثمانية، ونصت إحدى المواد السرية على قيام الدولتين بمواجهة أي تهديد داخلي في الدولة العثمانية يكون منبعه والي مصر محمد علي تحديداً، بينما نصت المادة السرية الأخيرة على العمل المشترك إذا ما أصبح من المستحيل الإبقاء على الكيان العثماني كي لا يتأثر الأمن أو التوازن الأوروبي بأية متغيرات داخلية.

(1) .Hurewitz. J.C: op - cit p 107

المسألة المصرية وأثرها على الأمن الأوروبي

هكذا بدأت تظهر آثار المسألة المصرية على الأمن الأوروبي، فلولا الصراع المصري العثماني لما كان النظام الأوروبي سيشهد الفرقة بين الدول الأوروبية، وبالفعل بدأت تؤثر المسألة المصرية في موازين وتوزيعات القوى في هذا النظام، وهذا التأثير لم يكن من طرف واحد؛ إذ سرعان ما بدأت الدول الأوروبية الكبرى تتعامل مع مصر على اعتبار أنها دولة شبه مستقلة ذات شأن، وقد لجأت كل من بريطانيا وفرنسا إلى مفاوضة محمد علي مباشرة، لإزالة الآثار السلبية الناتجة عن صراعه مع الباب العالي، والوصول إلى حل سريع قبل أن تتوغل الدبلوماسية الروسية أكثر في البلاط العثماني، وعلى الرغم من انشغال الدول الأوروبية بأحداث القارة الأوروبية، نجد أنها كانت ملتزمة بمبدأ موحد لا تحيد عنه وهو الإبقاء على الدولة العثمانية ككيان سياسي في مواجهة مصر للحفاظ على آليات التوازن داخل القارة الأوروبية، وبالتالي لم تنظر هذه الدول إلى الصراع المصري العثماني على أنه مجرد ثورة داخلية؛ بل رأت فيه حرباً ضروساً، وبدأت تُشكك في إمكانية استمرار الدولة العثمانية ككيان سياسي فعال في التوازن الأوروبي، لاسيما بعد أن توغل إبراهيم باشا في الأناضول إلى أن وصل إلى قونية التي تقع على بعد مسافة قصيرة من الأستانة[1]،

---

(1) .Holt. P. M: op.-cit., p 185

وعلى الرغم من ذلك فإن النظام الأوروبي لم يكن مستعداً لتحريك آليات توازن القوى لضمان العمل الأوروبي المشترك ضد مصر حماية للدولة العثمانية.

وقد يكون من المستغرب خلال تلك الفترة إهمال بريطانيا مؤقتاً لسياستها التقليدية الداعية إلى حماية الدولة العثمانية، لأسباب تتعلق بالثورة البلجيكية التي كانت على أشدها[1]، ولهذا لم يعط بامستون الصراع المصري العثماني الاهتمام الكافي، ولم يتصد لمحاولة محمد علي التوسعية في الشام؛ لأنه لم يكن قد كون بعد رأيه النهائي في المسألة المصرية The Egyptian Question التي لم تكن تُشكِّل أمراً مقلقاً لبريطانيا، حتى توسع محمد علي في اليمن والبحرين والكويت والساحل العماني وتفكيره في امتداد سيطرته إلى العراق في المرحلة الثانية من التوسع المصري (1838 - 1840)[2]، وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة البريطانية لم تُدرك خطورة الوضع في الأناضول والشام رغم التحذيرات المتكررة من «ستراتفورد كاننج» السفير البريطاني في الأستانة، والتي أوضح فيها إمكانية حدوث تحالف عثماني روسي لاحتواء الخطر المصري، على الرغم من محاولة بامستون وزير خارجية بريطانيا طمأنة كاننج بإعلان رغبة بريطانيا في «الحفاظ على السلطان كحليف، وكصديق تقليدي، وعنصر مهم في توازنات القوى الأوروبية»[3].

---

(1) ولعل سؤالًا يثور هنا: إذا كان بامستون قد وقف إلى جانب القومية اليونانية 1827م. ونجح في الحصول على استقلال اليونان 1830م، لماذا لم يُساند محمد علي وابنه إلى أن يتمكنا من إسقاط الدولة العثمانية «رجل أوروبا المريض» الذي لا يستطيع الوقوف أمام الضغوط الروسية، فقد كان محمد علي أقوى على مواجهة روسيا بقوة عسكرية أكبر بدلاً عن السلطان الضعيف، يقدم الباحث كارلو جيليو مجموعة من الأسباب للإجابة عن هذا السؤال يمكن إجمالها في: عدم استعداد الرأي العام الإنكليزي للموافقة على سياسة معادية لروسيا، وانشغال أسطوله في بحر الشمال بطول سواحل هولندا والبرتغال، وبالثورة البلجيكية، وأن محمد علي كان يهدد الوجود البريطاني في الخليج العربي ويهدد طرق مواصلات بريطانيا إلى الهند سواء باتجاهه نحو اليمن أو العراق، ويُقدِّم سبباً آخر يتمثل في ارتباط القوة العسكرية المصرية بشخص إبراهيم باشا، ويرى أنه من الصعب أن تستمر من بعده. ولكننا لا نميل إلى تأييد هذا السبب الأخير وإنما ذكرناه للأمانة العلمية. كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 180.

(2) علي عفيفي علي غازي: أثر الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية والشام على العراق (1831-1841)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الإسكندرية: كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2009).

(3) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 105.

ولكنه لم يبدِ أي استعداد لنصرته عسكرياً في صراعه مع والي مصر، وذلك على الرغم من النداءات العثمانية المتعددة المطالبة بتدخل بريطانيا لدعمها العسكري ضد القوات المصرية. فقد أدرك بامستون أن التدخل العسكري من جانب المعسكر الغربي قد يكون مخاطرة كبرى تجر بريطانيا وفرنسا إلى حرب واسعة النطاق مع روسيا بلا مبرر حقيقي، خاصة وأن بريطانيا رأت أنه سيكون من الأجدى استمالة السلطان العثماني بالوسائل الدبلوماسية، وبدأ الاتجاه البريطاني يتجه لإنقاذ الدولة العثمانية من براثن النفوذ الروسي عبر القنوات الدبلوماسية والمساعدة المالية والفنية، بدعمها سياسياً واقتصادياً على أمل أن تستطيع الدفاع عن نفسها وممتلكاتها بعيدة عن الوصاية الروسية، وبتعزيز وجود الأسطول البريطاني في البحر المتوسط للإبقاء على الخيار العسكري مفتوحاً بما يكفل عنصر الردع لروسيا والدولة العثمانية، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات البريطانية الروسية تدريجياً.

وازدادت العلاقات البريطانية الروسية تدهوراً بعد اتفاقية «مونشنجراتز Munchen-gratz» إلى الحد الذي جعل بامستون يفكر في تجنيد محمد علي في صراعه ضد روسيا[1]، حيث رأى أن هذه الاتفاقية ليست إلا محاولة لاقتسام الدولة العثمانية، وأن بريطانيا وفرنسا ستعارضان هذا المشروع بالتأكيد، مضيفاً «أنه بمساعدة محمد علي فإنهما سيتمكنان من وضع حد فاصل ضد هذا المشروع»[2]، ولاقت هذه الفكرة في البداية استحسان السفير البريطاني في الأستانة اللورد بونسونبي Lord Ponsonby، والقنصل البريطاني في مصر كامبل Campbell، الذي رأى أن قوات محمد علي يُمكن الاعتماد عليها في صد محاولات التوسع الروسي، وهي أقدر على ذلك من

(1) فبعد اطلاع بامستون على المادة السرية التي تضمنتها اتفاقية أونكيار أسكلة سي أصبح يُفضل أن يرى محمد علي في القسطنطينية بدلاً من القيصر الروسي، وأيد بامستون الرأي العام الإنكليزي، ولكن بامستون باستثناء مذكرتي الاحتجاج اللتين تقدم بهما سفيره في الأستانة إلى كل من القيصر والسلطان لم يُقدم على أي خطوة تجاه بطرسبرج، ويُعلل الباحث الإيطالي كارلو جيليو ذلك بعدم شعوره بالأمان من جانب فرنسا التي كان على خلاف معها بسبب القضية الأسبانية. كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 182.

(2) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 135.

قوات الباب العالي[1]، في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في أعقاب اتفاق كوتاهية، من تفاقم المعارضة ضد السلطان محمود الثاني، وهو ما قد يكون ذريعة لخلعه بما قد يفسح المجال للتدخل الروسي بمقتضى اتفاقيتي «أونكيار أسكلة سي» و«مونشنجراتز»، حيث رأى بونسونبي أنه من الممكن أن يسير محمد علي إلى العاصمة العثمانية ويعزل السلطان، ويتخذ الخطوات اللازمة لإغلاق المضايق الاستراتيجية في وجه القوات الروسية[2].

ولم يكن هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجية البريطانية إلا نتيجة لحالة الذعر التي تملّكت بامستون وبونسنبي من قيام روسيا بتوسيع نفوذها في البلاط العثماني في أعقاب الاتفاقيتين، في الوقت الذي كانت تبذل فيه جهوداً متتالية لكسب ثقة شيوخ القبائل العربية في الجانب الغربي من الخليج، بعدما توطد نفوذها في الجانب الشرقي منه[3]، وبالتالي بالغت بريطانيا من مخاوفها وبحثها عن أقرب الطرق غير التقليدية لتفادي الخطر الروسي، ولم يكن أمامها إلا اللجوء إلى مصر، وهكذا بدأت مصر تدخل في حسابات القوة الأوروبية والسياسة البريطانية لإعادة التوازن إلى النظام الأوروبي، وأغلب الظن أن هذا التفكير كان سيحظى بقبول فرنسي، ولكن هذه السياسة لم يُقدّر لها أن ترى النور، ولو تمَّ ذلك لحدث تغير جذري في تاريخ

---

(1) F. O: 78 / 227 Palmerston to Cambl 24 may 1833.

(2) F. O: 78 / 223 Ponsonby to Palmerston 3 November 1833 F. O: 78 / 246 Palmerston to Ponsonby 21 August 1834.

(3) كان النفوذ الروسي قد تغلغل في الجانب الشرقي من الخليج العربي من خلال الأنشطة المتعددة التي قامت روسيا بها في فارس، شملت النشاط الاقتصادي والعسكري والقنصلي والطبي، فلما توطد النفوذ الروسي في فارس وأدى إلى ارتماء الشاه الفارسي في أحضان روسيا كلياً، اتجهت روسيا لبذل الجهود لكسب ثقة شيوخ القبائل العربية في الجانب الغربي من الخليج العربي لإرهاب البريطانيين وضرب نفوذهم المستقر فيه منذ معاهدة 1820م، التي بسطت حمايتها على مشيخات الخليج العربي، ولم تغب هذه المخططات عن بال بريطانيا المسيطرة على زمام الأمور في الخليج، فقد كانت السياسة البريطانية تُدرك الفوائد التي ستعود على روسيا إذا ما حصلت على قواعد لها في الأراضي المطلة على الخليج، خاصة بعد بدء مفاوضاتها مع شيخ الكويت لاتخاذها محطة لتزويد السفن الروسية بالفحم، واتصالاتهم مع الأمير عبد العزيز بن متعب الرشيد أمير نجد، وقيام رجالها بزيارة قطر، كل ذلك دفع القائمين على السياسة البريطانية إلى التفكير في محمد علي لصد محاولات التوسع والتغلغل الروسي في الخليج العربي، ولو حظيت تلك الأفكار بتأييد بامستون لتغير وجه التاريخ في المنطقة العربية. محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية، 1998).ص 180 - 182.

المشرق العربي، ولسلك الوطن العربي طريق التقدم، فكانت مصر ستعد إمبراطورية شرعية معترفاً بها، وجزءاً من الكيان السياسي للنظام الأوروبي السائد.

ولكن هذا التفكير لم يحظ بموافقة بامستون الذي لم يتقبل وجهات النظر هذه؛ لأنه كان يخشى أن يؤدي الضعف المتزايد للدولة العثمانية إلى خطر وقوع الحرب بين القوى الأوروبية التي ستتنافس بطبيعة الحال للسيطرة على المناطق التابعة للعثمانيين في أوروبا وآسيا[1]، كما أن بامستون لم يرد للطريقين الرئيسين للمواصلات بين الهند وبريطانيا وهما طريقا الخليج والبحر الأحمر، أن يخضعا لسيطرة حاكم واحد وهو محمد علي، وقد اعتقد بامستون أن طموح محمد علي كان يتركز في تكوين إمبراطورية تضمّ كل الممالك التي تتكلم اللغة العربية[2].

ولم يكن يرى في ذلك ضرراً في حد ذاته، ولكن ذلك سيؤدي إلى عزل الدولة العثمانية عن المنطقة، وهو أمر لا يمكنه الموافقة عليه، وهو صاحب مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية ككيان سياسي مهم وضروري لاستمرار توازن القوى في القارة الأوروبية؛ لأنه كان يعتقد أن الدولة العثمانية لا يُمكن أن تنهار إلا بحرب عامة تخوض غمارها كل دول أوروبا[3]، على أن بامستون وحكومة الهند البريطانية لم

(1) F. O: 78 / 227, Palmerston to Campbell, 24 may, 1833, F. O: 78 / 246, Palmerston to Ponsonby, 21 August 1834.

(2) وإذا كانت سياسة مصر العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر قد شهدت معارضة قوية من جانب الحكومة الإنكليزية، فإن سياسة مصر الأفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تقابل بالارتياح من جانبها. وظلت تتحين الفرص للقضاء على إمبراطورية مصر الأفريقية. مثلما قضت على إمبراطوريتها العربية، وقد واتتها الفرصة عام 1882م حين تمكنت من احتلال مصر، ثم إرغامها على الانسحاب من السودان بعد ذلك بسنوات قلائل. محمد محمود السروجي: «سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 9، (1955)، ص 105.

(3) .F. O: 78 / 226،Palmerston to Campbell, February 4, 1833

ويذهب المؤرخ الإيطالي كارلو جيليو أن مبدأ الحفاظ على كيان وسلامة الدولة العثمانية، الذي نادى به بامستون، لم يكن هدفاً مجرداً من المصالح البريطانية الخاصة، فيرى أن قبول بامستون استقلال اليونان، واحتلال فرنسا للجزائر، واستقلال محمد علي جزئياً، خير دليل على أن هذا المبدأ لم يكن ليطبق إلا عند استقطاع جزء كبير من الدولة العثمانية يؤثر في توازن القوى بأسره، ويمس المصالح البريطانية الحيوية، فإنجلترا قد أعلنت مبدأ سلامة الدولة العثمانية لتتخذ منه ذريعة جيدة لمحاربة القوى المنافسة، والتأكيد على مصالحها وعدم تعرضها للخطر، ولهذا غضت الطرف عن استقلال اليونان أو احتلال الجزائر، وذلك لأن مصالحها لم تتعرض للخطر، فلم يكن بامستون مستعداً للقتال من أجل جزء من الدولة العثمانية لا يؤثر في مصالح بريطانيا العظمى، أما إن كانت مصالحها مهددة فكان مبدأ سلامة الدولة العثمانية ذريعة قوية للتدخل. كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 180، 181.

يعترضا على وصول قوات محمد علي إلى الجزيرة العربية، بل إنهما رأيا إمكانية حدوث تعاون بينها وبين القوات البريطانية في الخليج لضرب القواسم فيه عام 1819م، ولهذا أوفدت حكومة الهند البريطانية سادلير مثلما سبق أن أوضحنا ليتدارس مع إبراهيم باشا في إمكانية القيام بحملة مشتركة ضد رأس الخيمة، فقد كان الاعتقاد السائد أن ذلك سيؤدي إلى حفظ الأمن وازدهار التجارة[1]، ولكن بامستون وحكومة الهند اعترضا عليه بشدة عندما أحسا أنه يتجه إلى تحقيق طموحه في أعقاب صلح كوتاهية بالسيطرة على عدن غرباً، وعلى البحرين شرقاً، وعلى العراق شمالاً.

(1) ج. فورستر سادلير: رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م، سعود بن غانم العود بن غانم الجمران العجمي (تحقيق)، (الكويت: مطابع القبس، 2005).

تجدد الصراع وتهديد آلية توازن القوى في القارة الأوروبية

لقد كان عامل زيادة النفوذ الروسي في القارة الأوروبية أمراً يُقلق كل الدول الأوروبية الكبرى، وبالتالي عندما بادر السلطان العثماني محمود الثاني بإعلان الحرب على مصر، رأت بريطانيا وفرنسا والنمسا ضرورة معالجة هذا الأمر بشيء من الحكمة وآلية النظام الأوروبي منعاً لانفراد روسيا بالتدخل، وهو ما قد يمنحها مزيداً من النفوذ في شؤون الدولة العثمانية. فلقد خشي الجميع من قيام روسيا بالتدخل مرة أخرى بمقتضى معاهدة «أونكيار أسكلة سي»، بحيث تقوم بإنزال قواتها في البوسفور مستغلة الأحوال المتردية في الدولة العثمانية لزيادة نفوذها، ولا يستبعد مع ذلك عدم جلاء هذه القوات ووقوع الدولة العثمانية كلها في براثن الاحتلال الروسي، وفي حالة حدوث ذلك فسيواجه الأمن الأوروبي عواقب وخيمة؛ فبدلاً من الخطر المصري على الأستانة سيحل محله الخطر الروسي، الذي يُعتبر أشد تهديداً بالنسبة إلى نظام توازن القوى الأوروبي، ولم يغفل «مترنيخ» هذا العامل الذي كان أمراً بالغ الأهمية للنمسا؛ فعلى الرغم من التعاون القائم بين «مترنيخ» و«نسلروود»، إلا أن هذا التعاون كان مبعثه الحقيقي محاولة احتواء الدب الروسي وتحييد أطماعه بقدر المستطاع في المناطق المتاخمة للنمسا، ولم يكن التخوف من التوسع الروسي غائباً عن السياسة البريطانية والفرنسية، وكان هذا الأمر واضحاً سواء بالنسبة إلى بامستون أو حتى أعدائه

في الحكومة البريطانية، ويضاف إلى ذلك أن العلاقة بين فرنسا وروسيا كانت متوترة للغاية بسبب اختلاف التوجهات السياسية للدولتين. وهكذا كان أحد العوامل التي أثرت في صنع السياسة الخارجية للدول الأوروبية الكبرى هو التخوف من الهيمنة الروسية، فأي نظام مبني على توازن القوى لا بد أن يأخذ في الاعتبار وقف هيمنة أي دولة على منطقة تهم الدول الأخرى أياً كانت هذه الدولة ووضعها في النظام.

وحيث إن الدول الأوروبية الكبرى كانت تخشى أن يؤدي تجدد العمليات العسكرية بين محمد علي والسلطان، وفقاً لشروط اتفاقية «أونكيار أسكلة سي»، إلى تدخل عسكري جديد من جانب روسيا، فقد راحت هذه الدول تضع العراقيل أمام عزم السلطان على تجديد الصراع العسكري بهدف استعادة الشام. ومن جهة أخرى حاولت منع محمد علي من إعلان استقلاله بمصر؛ إذ إن محاولة هذا أو ذاك تحقيق رغبته كانت ستؤدي حتماً إلى اشتعال الحرب بينهما، في وقت كان القيصر الروسي موقناً بانهيار رجل أوروبا المريض، ولهذا فإنه لم يشأ أن يفرط في نصيبه من التركة العثمانية، ومن ثم راح يبحث عن حليف يقف بجانب روسيا التي كان يدرك أنها بمفردها ليست في حالة تسمح لها بمواجهة أطماع بقية الدول، ولكنه رغم انضمامه إلى الحلف الأوروبي، فيما بعد، بالتوقيع على معاهدة لندن 1840م، فقد فشل في الحصول على حليف أوروبي نتيجة لمخاوف كل من فرنسا وبريطانيا من السياسة الشرقية الروسية الداعية إلى دعم موقفها في الدولة العثمانية.

وعندما حاول القيصر الروسي تدعيم علاقاته بالنمسا حتى يتمكن من مواجهة الائتلاف الإنكليزي الفرنسي، حاول تهدئة المستشار النمساوي في اللقاء الأول الذي جمع عواهل الدول الثلاث «روسيا والنمسا وبروسيا» في سبتمبر 1833م في «منيخو فو جراديشت»، فأكد له أنه «لو حدث وسارت الأمور في الدولة العثمانية على نحو يتطلب تدخل روسيا، فإنها لن تتخذ أي خطوة دون أن تشترك فيها النمسا، وصرح بأنه ليس لديه أي نية للتوسع في أراضي الدولة العثمانية على حسابها»[1]، الأمر الذي طمأن الحكومة النمساوية تجاه المخاوف من التدخل الروسي.

(1) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 38.

وأدرك بامستون أن التدخل العسكري من جانب المعسكر الغربي قد يكون مُخاطرة كبرى قد تجر بريطانيا وفرنسا إلى حرب واسعة النطاق مع روسيا بلا مبرر حقيقي، خاصة أن بريطانيا كانت ستتعاظم استفادتها لو أنها عملت على استمالة الدولة العثمانية إلى صفها بعيداً عن روسيا، أي أن الخيار العثماني كان لا يزال مفتوحاً؛ إذ إن السلطان يمكن أن «يتوجه إلى إنكلترا للمساعدة بدلاً من انتظار العون من جار قوي له مطامع في ولاياته»[1]. وهكذا بدأ الاتجاه البريطاني لإنقاذ الدولة العثمانية من براثن النفوذ الروسي عبر القنوات الدبلوماسية والمساعدة المالية والفنية. ويذهب أحد الباحثين إلى أن بريطانيا كانت دائماً تمد الباب العالي بالأسلحة والمعونات العسكرية، حتى يتفوق من الناحية العسكرية على الجانب المصري.

ويؤكد وجهة نظره قائلاً: «إن الوثائق الرسمية كشفت هذه الحقيقة؛ فقد جاء في كتاب بعث به سير ستراتفورد كاننج السفير البريطاني في الآستانة، إلى وزير الخارجية البريطانية في 8 أبريل 1836م يطلب منه أن يبعث بالأسلحة والمعونة إلى العثمانيين حتى يتفوق الجانب العثماني من الناحية العسكرية على الجيش المصري وعلى قوات خورشيد باشا»[2]. فقد كان أي إضعاف للدولة العثمانية يُمثل حافزاً لأي دولة طامعة في القارة الأوروبية للاستيلاء على ممتلكاتها وتهديد الأمن والتوازن الأوروبي، ولقد أدرك بامستون هذه الحقيقة، وبعث للقنصل البريطاني في مصر برسالة جاء فيها: «إن الحكومة البريطانية ترى أن أي تعد على ممتلكات السلطان الآسيوية سيؤدي إلى نضوب مواردها التي ستخصصها للدفاع عن أراضيها في أوروبا، وسيكون لذلك أثر سلبي على المصالح العامة للقارة الأوروبية»[3]، فالدولة العثمانية كما أوضح بامستون في رسالته السابقة، «تُمثل عنصراً مادياً في التوازن الدولي الأوروبي» وتخدم التوازن الأوروبي في جنوبي شرقي القارة.

ولم يكن سلام كوتاهية قد أرضى الباب العالي ولا محمد علي؛ فلم يكن من

(1) F. O: 78 / 220 Palmerston to Ponsonby 6 December 1833

(2) عبد العزيز سليمان نوار: «مصر والخليج العربي في القرن التاسع عشر»، مجلة الهلال، السنة 72، العدد 11، (1964)، ص 163.

(3) .F. O: 78 / 226, Palmerston to Campbell, 4 February 1833

الممكن للباب العالي أن ينسى الإذلال الذي تعرض له من تابعه القوي، وكان يتوق للانتقام لينتزع من محمد علي التنازلات التي اضطر لتقديمها إليه تحت ضغط الهزائم العسكرية، فقد كان السلطان العثماني مُرغماً على هذا الصلح واعتبره مجرد هدنة لالتقاط الأنفاس، وكثيراً ما كان يُردد: «الموت خير من العجز عن هدم تابع متمرد»[1]، وكان محمد علي من الناحية الأخرى يطمح في أن يجعل نفسه مستقلاً تماماً عن القسطنطينية، وكان ينتظر فقط الفرصة المواتية لتحقيق طموحه هذا[2]، وكثيراً ما كان

(1) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 160.

(2) وكان محمد علي قد اعتزم إعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربطه بالدولة العثمانية، وفي 25 مايو 1837م استدعى قناصل بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وأعلمهم بنيته تلك، ولكن ردودهم كانت غير مُشجعة. جمال محمود حجر: مرجع سابق، ص 45، 46. ففي 7 يوليو 1838م كتب بامستون للكولونيل كامبل القنصل البريطاني في مصر يطلب منه أن يُحذر محمد علي بأن «الحكومة البريطانية تشعر بالتزامها بإعلام الباشا دون تحفظات وبصراحة أنه إذا كان ينوي للأسف تنفيذ نواياه، ونشبت الحرب بينه وبين السلطان فإن الباشا يجب أن يتوقع أن يجد بريطانيا إلى جانب السلطان لتدارك الظلم الفادح الذي لحق به، وتجنب تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية». كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 183، وأرسل موليه Mole خطاباً إلى محمد علي بهذا المعنى مؤكداً أن فرنسا ستكتفي بإرسال قطع حربية من الأسطول الفرنسي إلى الإسكندرية، مما صدم محمد علي لدى سماعه ترجمة هذا الخطاب. جي فارجيت: مرجع سابق، ص 151. وقد كان محمد علي عندما استدعى قناصل الدول وأعلمهم برغبته تلك يظن أن الدول سوف تؤيده اعتماداً على تأييدها للثورة اليونانية، ولكنه نسي أن دول أوروبا تنظر إلى اليونان بغير العين التي تنظر بها إلى مصر. أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 163.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يعتزم فيها محمد علي إعلان استقلاله، فقد سبق أن أعلن استقلاله رسمياً في مذكرة بعث بها إلى حكومة كل من لندن وباريس وفيينا في 3 سبتمبر 1834م يعرض عليهم أن جيشاً مصرياً قوامه 130 ألفاً على استعداد للقتال لصالح هذه الحكومات ضد روسيا بشرط واحد هو الاعتراف بحقه في الاستقلال. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها محمد علي رسمياً عن الاستقلال مُعلناً أنه سيكون حليف الباب العالي عندما يتخلص من الروس، ولكن هذه المذكرة قوبلت بوجوم من جانب الدول الأوروبية، فتمسك الإنكليز بأن يظل تحت حماية السلطان ولو نظرياً. أما مترنيخ فقد طمأن محمد علي بالنسبة لنوايا القيصر السلمية. أما فرنسا فقد أعربت عن امتعاضها من أن الباشا على الرغم من العلاقات المميزة فإنه لم يكلف خاطره بإبلاغ فرنسا مُسبقاً، ولهذا فإنها تتمنى بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، وحاول السفير الفرنسي في الأستانة وأمير البحر روسان أن يبذلا الجهد لجعل حكومة مصر وراثية في مقابل بعض الامتيازات الإقليمية، لكن أعداء محمد علي في اسطنبول قاموا بإفشال المحادثات. جي فارجيت: مرجع سابق، ص 143، 144.

كما أرسل في عام 1836م حرم أحد أبنائه إلى الأستانة، وكلفها بأن تكسب له سرأ عطف السراي، وتوسطت فرنسا في مفاوضات بينه وبين السلطان قادها سعيد بك ومصطفى أفندي بهدف ضمان النظام الوراثي لمحمد علي إلا أن تمسك السلطان ببلاد الشام، وبسبب التحريض البريطاني فشلت هذه المفاوضات، وعاد محمد علي عام 1837م وطلب المفاوضة مع الباب العالي راغباً في أن يقوم بها أحمد فوزي باشا، الذي يعطف على أماني محمد علي والمقرب من السلطان، ولكن دسائس خسرو باشا أدت إلى تغيره وأسندت المهمة إلى صارم أفندي المهردار بوزارة الخارجية، ودارت المفاوضات في القاهرة في 7 يناير 1838م، وعرض صارم أفندي الحكم الوراثي في مصر والجزيرة العربية، ولم يرض محمد علي، وعاد صارم أفندي من دون نتيجة. أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 162.

يردد: «إنني تقدمت في السن فيجب الإسراع»[1]، وخير دليل على ذلك ما كتبه القنصل البريطاني في حلب إلى كامبل عن استعدادات محمد علي في جبال طوروس في أعقاب صلح كوتاهية، فكتب يقول: «إن كل ما في سوريا حربي، وخاصة في شمالها، فقد سافرت إلى أقرب موقع تشغله قوات السلطان فوجدت المدافع القوية التي أقامتها القوات المصرية ممتدة على طول الحدود إلى عينتاب، وأرى أن أرواحهم عالية ويفوقون قوات السلطان»[2].

ولهذا عندما بدأت انتفاضة فلسطين ولبنان 1834م، كان في نية السلطان محمود الثاني انتهاز هذه الظروف للقيام بأعمال عسكرية ضد والي مصر؛ بل إنه أصدر أمراً بالفعل بتحرك الأسطول الحربي العثماني إلى الشواطئ المصرية، لولا موقف الدول الأوروبية التي اتخذت كافة التدابير لمنع وقوع الصدام والصراع، وظلت روسيا على وجه الخصوص مُصرّة على إحلال السلام؛ لأنها لم تكن راغبة في تدخلات جديدة في الشرق قد تقودها إلى صدام مع إنكلترا وفرنسا[3]. ويذهب البعض إلى أن السلطان إبان انتفاضة فلسطين ولبنان 1834م توجه إلى إنكلترا يطلب مساعدتها ضد محمد علي، ولكن نامق باشا سفير السلطان لدى لندن لم يستطع الحصول على أي وعود بريطانية لحاجة الأخيرة آنذاك لمحمد علي لتسهيل اتصالها بالهند، في الوقت الذي كانت تقوم فيه بمسح شامل لأنهار العراق لاختبار مدى صلاحيتها للملاحة البخارية، وتأمل في دعمه ومساندته لبعثة تشيزني، ولهذا فقد نصحت السلطان بالتخلي عن فكرة الهجوم المسلح[4]، رغم أن السفير البريطاني في الأستانة بونسونبي أيد طموحات السلطان العدوانية ضد محمد علي، وبث الأمل في داخله بأن إنكلترا سوف تقدم له الدعم العسكري إذا ما دعت الضرورة، وذلك بهدف إضعاف التحالف الروسي العثماني ولتوطيد العلاقات الإنكليزية العثمانية، ورغم أن بامستون لم يكن يؤيده إلا أنه بدأ يؤكد علناً أن بريطانيا ستقف بكل وضوح إلى جانب السلطان العثماني.

(1) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 160.
(2) F. O: 78 / 257 Campbell to Palmerston 29 June 1835 F. O: 78 / 257 werry to Campbell 2 June 1835
(3) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 63.
(4) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 64، 65.

ولهذا، عندما أعلن بونسونبي عام 1836م باسم حكومته احتجاجه على احتكار محمد علي للحرير وبعض السلع الأخرى في الشام[1]، رد الباب العالي على هذا الاحتجاج بفرمان يُحظر فيه سريان هذا النظام في سوريا بشرط أن تتعهد إنكلترا بإرغام محمد علي على تنفيذه، وكان الباب العالي يهدف إلى إضعاف موارد محمد علي الاقتصادية، ويأمل أن توافق إنجلترا على مساعدته عسكرياً ضده، وهو الذي بات يُهدد المصالح البريطانية في العراق بموقفه الممانع لبعثة الفرات، وقد وضح موقف بريطانيا في خطاب بامستون إلى كامبل في 8 ديسمبر 1837م الذي طلب منه توجيه إنذار إلى محمد علي بأن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما فكر في توسيع نفوذه باتجاه بغداد، وجاء فيه: «لقد قامت الحكومة البريطانية دائماً بتوظيف نفوذها في القسطنطينية لحث الباب العالي على الامتناع عن شن أي هجوم على محمد علي في سوريا ولإقناع الحكومة التركية كذلك بترك الأمور بينها وبين الباشا على حالها، ولكن إذا ما قام الباشا بحجة صد غزوات يشنها العرب بإظهار نية التوسع تدريجياً على حساب باشا بغداد، فلن تجد حكومة جلالة الملكة أي حجة سليمة لإقناع السلطان باستمرار الأوضاع الراهنة على حالها، وإضافة إلى ذلك ستعتبر بريطانيا العظمى أن مصالحها الخاصة مرتبطة مباشرة بحماية سلطة السلطان ضد التعرّض للتدخل أو الزعزعة في بغداد»[2].

(1) وكان القنصل البريطاني في مصر كامبل أول من حذر حكومته من خطورة احتكار محمد علي للحرير وبعض السلع الأخرى في الشام حين وجه نداءه إلى حكومته في أكتوبر 1835م لسرعة التحرك مصوراً لها خطورة الموقف قائلاً: «يجب أن تُلاحظ حكومة جلالة الملكة أن هذه هي المرة الثالثة التي يحاول فيها باشا مصر انتهاز الفرص، وهو الآن لا ينوي احتكار الحرير فقط بل إنه أعطى نفسه حق التدخل في الشؤون التجارية للرعايا البريطانيين الذين تحميهم الامتيازات الممنوحة من الباب العالي لبريطانيا». F. O: 78 / 258 Campbell to Palmerston, 5, October 1835 . وكان كامبل قد قام بزيارة بعض مدن الشام على إثر الاتصالات التي أجريت بينه وبين القناصل الإنكليز في الشام، وعقب عودته دارت مفاوضات بينه وبين باشا مصر بشأن وقف احتكار الحرير وجعل تداوله حراً، ولإحساس محمد علي بالقوى المتكاتفة ضده لم يُبد معارضته فاعتبر القنصل البريطاني ذلك موافقة منه. F. O: 78/ 257, Campbell to Palmerston, 18, April 1835. وبعدما صدر فرمان السلطان بإلغاء الاحتكار في بلاد الشام سافر القنصل البريطاني في مصر إلى مدن الشام للتأكد من تطبيق الفرمان، وكتب لحكومته يقول: «لقد زرت مدن سورية وخاصة الموانئ ثم دمشق وحلب ووجدت فرمان السلطان الخاص بتجارتنا محترماً تنفيذه، وليست هناك عقبات الآن تعوق من حرية تجارتنا في روح وكنف امتيازاتنا مع الباب العالي». F. O: 78 / 258, Campbell to Palmerston, 27, may, 1836.

(2) محمد مرسي عبد الله: تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - 1965، المجلد الأول، بريطانيا والإمارات 1797 - 1960. (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، 1996)، ص 177.

وفي عام 1838 توتر الموقف من جديد بصورة خاصة بين السلطان ومحمد علي، وبدأت تظهر في الأفق بوادر حرب جديدة وشيكة، فقد ذكر إبراهيم باشا لمحمد علي في أحد خطاباته أن «الأنباء الواردة من جهات قونية وخربوط والرقة تدل على أن العثمانيين ينظمون أنفسهم بصورة خفية ولا يخلون من الاستعداد، والمفهوم من أوضاعهم وحركاتهم أنهم سيصطدمون بنا لا محالة، إن لم يكن هذه السنة ففي أي وقت آخر، وكل هذا يُحتم علينا أن نكون أقوياء ولا ندع الحزم والاحتياط أصلاً»[1]. وقد تزايد النشاط الدبلوماسي لفرنسا وإنكلترا، وفي يونيو من ذلك العام حاولت حكومة باريس جر روسيا إلى خط عمل مشترك تجاه مصر، مقترحة ممارسة ضغوط على السلطان حتى يتخلى عن عزمه الانتقام من محمد علي والاعتراف بالاستقلال المصري، ولكن الحكومة الروسية لم تكن لها أية مصلحة في تقوية مواقف باشا مصر، ولهذا تغاضت عن الاقتراح؛ بل إنها أعادت التأكيد على قرارها الالتزام بدقة بمعاهدة «أونكيار أسكلة سي» في حالة اندلاع حرب بين السلطان ومحمد علي. وكانت إنكلترا راغبة في إرضاء السلطان لإبعاده عن التحالف مع بطرسبرج، فأخبرت محمد علي من جانبها في بداية يوليو 1838م بأنه في حالة بدء العمليات الحربية ضد الباب العالي لن تتردد إنجلترا في الوقوف إلى جانب السلطان[2]، وصدق حدس إبراهيم باشا حينما كتب إلى والده يقول: «إنه لا يمكن الوثوق بعطف الحكومتين المذكورتين (الإنكليزية والفرنسية) ولا بودهما؛ إذ ليس ببعيد فيما إذا فسخت الدولة العثمانية اتفاقها مع الروس أن تتركنا الحكومتان المذكورتان وتنحازا إلى ذلك الطرف (الدولة العثمانية) وتساعدانه فيما يطلبه»[3].

وقد شجعت الأمور في القارة الأوروبية في عام 1838م محمد علي على إعلان

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 79، وثيقة 350 / 25، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، في 7 ذي الحجة 1253هـ/ 3 مارس 1838م.

(2) محمد مصطفى صفوت: مرجع سابق، ص 18.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 79، وثيقة 350 / 25، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، في 7 ذي الحجة 1253هـ/ 3 مارس 1838م.

استقلاله عن الدولة العثمانية، فقد سعت روسيا إلى تفتيت المعسكر الغربي بمحاولة إبعاد فرنسا عن بريطانيا، في ظل العلاقة غير المستقرة بينها وبين فرنسا بسبب الكراهية المتبادلة بين ملك فرنسا «لويس فيليب» وقيصر روسيا «نيقولا الأول»، فشجعته حالة الخلاف هذه بين المعسكرين الشرقي ونظيره الغربي، وتدهور العلاقات الروسية الفرنسية على التفكير في محاولة إعلان استقلاله عن السلطان العثماني، وأدرك أن قطع علاقة التبعية هذه تُتيح له مزيداً من الحرية في علاقاته مع الدول الأوروبية بعيداً عن إطار فكرة إضعاف الدولة العثمانية، وستجعل مصر وراثية لأسرته، وستضع حداً للتغلغل العثماني في شؤون مصر الداخلية، وعليه جمع محمد علي الديوان في مطلع العام 1838م، وطرح عليهم فكرة إعلان الاستقلال.

غير أن بوغوص بك عارض هذه الفكرة، مُؤكداً أن أي محاولة لإعلان الاستقلال سيُنظر إليها من قبل الدول الأوروبية على اعتبار أنها إضعاف للدولة العثمانية، وهو ما سيكون له توابع لا تُحمد عقباها، ولكن محمد علي أبى الاستماع للنصيحة، وجمع قناصل الدول الأوروبية في 25 مايو وأبلغهم عزمه، وراهن محمد علي على تفتت النظام الأوروبي وانقسامه، ولكن حساباته أخطأت التقدير؛ فالدول الأوروبية لم تكن على استعداد لتغير الوضع القائم خشية اندلاع صراع مصري عثماني جديد يكون له انعكاساته السلبية على الترتيبات الأمنية في جنوبي شرقي النظام الأوروبي، وبالفعل رفضت كل الدول الأوروبية واتفقت على خطورة هذه الخطوة على الأمن الأوروبي، فحذرت فرنسا محمد علي من الإقدام على تلك الخطوة، وأعلنت روسيا التزامها بمساندة الباب العالي بمقتضى اتفاقية «أونكيار أسكلة سي»، ورفضت النمسا فكرة الاستقلال والثورة على الحكم الشرعي، ولوحت بريطانيا بالتدخل العسكري[1].

وهكذا اتضحت الرؤية أمام محمد علي؛ فمواقف الدول الأوروبية بدأت تعكس التزاماتها بآليات توازن القوى في القارة الأوروبية، فكل الدول بما فيها فرنسا رفضت أن

(1) John Marlowe: Anglo-Egyptian Relation 1800-1953 (London: the Cresset press (1954) chapter II Great Britain and Mohamed Ali PP 30 - 60.

تسمح له بتهديد التوازن الأوروبي، وجاء الرفض الجماعي لهذه الخطوة في نسق شامل ومطابق لآليات نظام توازن القوى الأوروبي، بحيث استعدت كل الدول الأوروبية لمواجهة الدولة التي ستخل بالتوازن أو تهدده، وقام بامستون بأخذ زمام المبادرة فوراً، وقرر التعامل مع هذه المسألة في إطار التحالف الغربي فقط؛ فدعا فرنسا إلى قيام أسطولها بالاشتراك مع الأسطول البريطاني والعثماني بدعم موقف الدولة العثمانية في البحر المتوسط، كوسيلة للضغط على محمد علي لمنعه من إعلان استقلاله.

ولكن على الرغم من أن الحكومة الفرنسية كانت على أتم الاستعداد للتعاون مع بريطانيا بشأن موضوع استقلال مصر، إلا أنها لم تكن على استعداد لأن يكون هذا التنسيق في شكل مظاهرة حربية ضد مصر، وهنا أدرك بامستون أهمية العمل الأوروبي الجماعي، فقرر مفاتحة سفراء روسيا والنمسا وبروسيا في لندن لتنسيق الجهود لاحتواء فكرة الاستقلال المصري، ومعه شبح تجدد الصراع بين الوالي والسلطان[1].

وهنا يُمكننا القول إن الباب أصبح مفتوحاً أمام مزيد من الوحدة داخل النظام الأوروبي على حساب مصالح والي مصر الذي بدأ يواجه بتجمع أوروبي ضخم ضد أحلامه، ولم يجد محمد علي بُداً من التنازل عن فكرة الاستقلال نتيجة للضغوط الأوروبية، بعدما نما إلى علمه المعارضة الجادة لهذه الدول، وموقفها الموحد باستثناء فرنسا، فأذعن للتهديدات الأوروبية ضد مشروع استقلاله، وإن ظل مُتمسكاً بفكرة حكم مصر وراثياً لأسرته من بعده، وهكذا أصبح الصدام بين مصر والنظام الأوروبي مسألة وقت لا غير.

لقد فشلت محاولات محمد علي المتعددة لإقناع الدول الأوروبية الكبرى بدور مصر المستقلة الإيجابي في المنظومة الأمنية الأوروبية، أو بمعنى أدق دور مصر الذي يُمكن أن تلعبه في إطار نظام توازن القوى دون أن تخل بمعادلات توزيعات

(1) James Jankowski: Egypt A short History (Oxford: one world publications 2000) pp 76 -82.

القوة في القارة الأوروبية، حتى لا تُصبح عبئاً على النظام الأوروبي، ولكن خطته ووجهت بالرفض من قبل جميع الدول بما فيها فرنسا حليفته، ويرجع سبب ذلك إلى أن معطيات النظام الأوروبي والتطورات الداخلية فيه قد فرضت على الدول الأوروبية سياسة محددة تجاه مصر في إطار سياسة عامة لمساندة الدولة العثمانية، وعدم إضعافها، وهي السياسة التي أدت إلى ظهور حالة من تناقض المصالح بين مصر وأوروبا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

تشجع السلطان العثماني كثيراً بعد معرفته بالمساعدة البريطانية في حالة نشوب حرب ضد الباشا، لدرجة أنه منح الإنكليز شروطاً مواتية جداً في المفاوضات، وتأكد الاتفاق الإنكليزي العثماني الذي كان يرتسم في الأفق بإبرام معاهدة تجارية بين الدولتين في 16 أغسطس 1838م، هي معاهدة بلطة ليمان التي ألغت الاحتكار من جميع الولايات العثمانية، وقيدت محمد علي في فرض الضرائب، وتحصيل الرسوم الجمركية على تجارة الأجانب[1]، وفتحت المجال أمام زيادة التجارة الإنكليزية مع الدولة العثمانية في كل ممتلكاتها بما في ذلك مصر.

ولا يختلف أحد في أن ظروف السياسة الخارجية المتعلقة بالصراع المصري العثماني هي التي فرضت على الباب العالي توقيع هذه الاتفاقية، فقد كان السلطان محمود الثاني يعتبر أن القضاء على نظام الاحتكار الذي كان يطبقه محمد علي بصورة واسعة في مصر، سوف يقضي على القوة الاقتصادية التي مكنت الوالي من تمويل آلته العسكرية، ووجد السلطان أنه إذا أمكن إجبار الباشا على التخلي عن احتكاراته

(1) Hurewitz. J.C: op - citpp 110 - 111.
وقد حددت تلك المعاهدة الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الدولتين، ومنحت التجار الإنكليز حق الشراء المباشر من المنتجين في بلاد الدولة العثمانية، فهي إذن كانت ضربة قاضية لنظام الاحتكار الذي كان المصدر الرئيس لدخل محمد علي. عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الثاني، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986)، ص 788؛ أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 213. وفي الفترة ما بين عامي 1839 و1841م انضمت إلى المعاهدة فرنسا وعدد من المدن الألمانية وكذلك بروسيا وسردينيا وهولندا والسويد وأسبانيا وبلجيكا والدانمارك وتوسكانا، وفي عام 1846م انضمت إليها روسيا. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 93؛ خالد فهمي: **كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، شريف يونس (ترجمة)، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 395.

فسيتمكن من قص أجنحته، كما كان السلطان يأمل أن تقوم إنكلترا بالموافقة على تحالف عسكري ضد محمد علي مقابل هذا التنازل، ولكن المحادثات التالية التي بدأها السفير العثماني في لندن مصطفى رشيد باشا مع بامستون لإبرام معاهدة تحالف، فشلت في التوصل لأي نتيجة بسبب اعتراض بامستون على أن يأخذ السلطان زمام المبادرة في الحرب. فقد كان بامستون مُستعداً لتقديم المساعدة الحربية فقط في حالة إعلان محمد علي استقلاله أو قيامه بالاعتداء، بينما كان الباب العالي يرغب في أن يكون تحالفه مع إنكلترا تحالفاً هجومياً لا دفاعياً، وكان هناك سبب آخر أدى إلى فشل تلك المحادثات؛ ألا وهو التحسن الذي طرأ على العلاقات الإنكليزية الروسية في أعقاب زيارة قام بها «زاريفيتش» إلى لندن، ترتب عليها إلغاء عمل الموظفين الروس في فارس واستدعاؤهم[1]، ولذا لم يعد التحالف مع الدولة العثمانية ضرورياً لبريطانيا.

ولم تكن بريطانيا حتى عام 1837م ترغب في أن تُقدم على أية خطوة عدائية ضد محمد علي، لاسيما وأن الأخير كان راغباً في المحافظة على المصالح البريطانية في الخليج والبحر الأحمر، وكان يعتقد أنه نجح في ذلك بدليل أن القنصل البريطاني سلمه في فبراير 1837م خطاباً من الحاكم البريطاني في بومباي يؤكد فيه المشاعر الطيبة ودعم الصداقة والتبادل التجاري بين البلدين، وطلب السماح لبريطانيا بأن تُقيم محطة فحم في جزيرة «كمران» الواقعة تحت حكمه لتزويد بواخرها بالوقود، واستجاب محمد علي لهذا الطلب؛ بل وعرض تسهيلات أخرى كثيرة منها نقل البريد البريطاني عبر الأراضي المصرية، وأرسل إلى إبراهيم يكن يطلب منه أن يبذل ما في وسعه لتسهيل مهمة السفن البريطانية في المياه اليمنية، وقدَّم القنصل البريطاني شكر وزير خارجيته على ذلك فزاد من اطمئنان محمد علي وتوثيق علاقاته ببريطانيا، واعتبر ذلك كالاعتراف الضمني بسيادته، وهذا أمر له أهميته الدولية آنذاك نظراً

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 192.

للصراع الذي كان قائماً بين محمد علي والسلطان العثماني، وما هي إلا بضعة أشهر حتى توغلت القوات المصرية في داخل اليمن[1].

وكانت بريطانيا ترقب بعين الخوف والحذر تقدم القوات المصرية في الجزيرة العربية عندما تحركت جنوباً نحو اليمن لتعقب «تركي بلماز» المتمرد على محمد علي، والذي فر من الحجاز إلى اليمن سنة 1833م، واحتلت عدة موانئ يمنية على ساحل البحر الأحمر كالحديدة ومخا[2]. وبدأ الشك يراود بريطانيا حول نيته ورغبته في السيطرة على الموانئ اليمنية في الجنوب، والسيطرة على مدخل البحر الأحمر وخاصة عدن، ولعل هذا ما دفع روبرت جرانت حاكم بومباي إلى أن يكتب قائلاً: «إن مطامع محمد علي التوسعية في الجزيرة العربية يجب أن تُكبح قبل أن يستفحل أمرها»[3]، وفي الوقت ذاته كان الجيش المصري بقيادة خورشيد باشا قد سيطر بقواته المصرية على نجد، واتجه شمالاً نحو الخليج فازداد انزعاج الحكومة البريطانية من الانتصارات المصرية المتتالية في الشام والأناضول والجزيرة العربية، الأمر الذي بات يُهدد طريقيها عبر الشرق الأدنى إلى الشرق الأقصى والهند، وفي الوقت ذاته يُهدد بقاء الدولة العثمانية التي كانت السياسة البريطانية ترى ضرورة المحافظة عليها لأنها أيقنت أن وجودها ضرورة أمنية للحفاظ على النظام الأمني الأوروبي، ولهذا أخذت بريطانيا جانب السلطان العثماني، وعملت على التقرب منه في الوقت الذي رفضت توقيع اتفاقية التجارة مع محمد علي، ولم تكتفِ بذلك؛ بل ألبت الدول الأوروبية الكبرى عليه، خاصة عندما تحكم في مفتاح الطرق التجارية سواء طريق الفرات والخليج أو البحر الأحمر، وغدا في استطاعته الوقوف في طريقها إلى الهند[4].

---

(1) جميلة هادي الرجوي: محمد علي واليمن 1818-1841، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2006).

(2) فقد كتب بامستون في 24 مايو 1838م يقول: «إن بريطانيا العظمى لا يُمكنها أن تقف موقف اللامبالاة أمام أية محاولة من قبل محمد علي باشا لغزو أو احتلال البلاد الواقعة فيما وراء مدخل البحر الأحمر، كما وأنها لا تُريد أن ترى القوات المصرية تستمر في احتلال اليمن». سلطان ناجي: «الخلفية التاريخية للاحتلال البريطاني لعدن، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثاني (1975)، ص 36.

(3) سلطان ناجي: مرجع سابق، ص 36.

(4) لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام، ص 47.

ومنذ ذلك الوقت ازدادت كراهية «بامستون» لمحمد علي[1]، فقد أصبح يعتبر الباشا يقوم بأفعال ليس من شأنها سوى اجتذاب المزيد من التدخل الروسي في الشؤون العثمانية، وتأججت تلك الكراهية بفعل التقارير التي كان يُرسلها له «بونسونبي Ponsony» سفيره الجديد في اسطنبول (بدءاً من فبراير 1833م)، والذي اشتهر بكراهيته العمياء للروس[2]، وفوق ذلك بات محمد علي يهدد المصالح البريطانية في العراق، وكان محور هذه المصالح، بحلول الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، هو استكشاف نهر الفرات بغرض معرفة مدى صلاحيته للملاحة، وعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل تشيزني Chesney، وتمّ تشييد سفينتين بخاريتين لهذا الغرض أطلقت عليهما مسميات «دجلة» و«الفرات»، وتمتع هذا المشروع بأهمية كبيرة لدوره في إيجاد طريق بديل إلى الهند عن طريق البحر الأحمر الذي أصبح محمد علي يُسيطر عليه[3]. كما أن نجاح هذا المشروع كان سيُثبت أن بمقدور السفن البخارية أن تصل إلى الهند طوال العام بدلاً من اقتصارها على ثمانية أشهر في السنة باستخدام طريق البحر الأحمر[4]. وكان بامستون قد خطط لنقل مهمات البعثة عن طريق الساحل السوري ثم براً إلى الفرات، خاصة بعدما تلقى وعداً من محمد علي عن طريق القنصل البريطاني في مصر، بتسهيل مهمة إنزال الباخرتين البريطانيتين في نهر الفرات[5]، ولكن محمد علي استخدم فعلياً كل وسيلة ممكنة لإعاقة نجاحها، ونجح تماماً في ذلك. فعلى

(1) يذهب جي فارجيت إلى أن الدوافع الاقتصادية هي التي جعلت بامستون يقف بعنف ضد محمد علي، وهذا عمل على منعه من الحصول على موارد ضخمة من خلال احتكاراته. ويتضح ذلك جلياً مما كتبه لسفيره في اسطنبول اللورد بونسونبي في يونيو 1838م قائلاً: «قسم محمد علي السكان في مصر إلى طبقتين الأغنياء والفقراء، ولا تشمل طبقة الأغنياء إلا محمد علي فقط، أما طبقة الفقراء فتضم باقي سكان مصر». جي فارجيت: مرجع سابق، ص 171.

(2) Kelly J. B: Britain and the Persian Gulf (1795 - 1880) (oxford: 1968) pp. 238 239.

(3) علي عفيفي علي غازي: «محمد علي وبعثة الفرات (1830-1839)». مجلة التجربة الأسيوية، العدد السادس (مارس 2012)، ص 72-85.

(4) Hoskins. H.L: British routs to India, (London: 1928), p. 153 - 182.

(5) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 76، وثيقة 25، من الجناب العالي إلى الباشا السر عسكر، في 27 محرم 1251 هـ / 24 مايو 1835م

الرغم من احتجاجات القناصل المتكررة في مصر والشام، وعلى الرغم من صدور فرمان سلطاني إلى الباشا يسمح فيه بمواصلة هذه البعثة[1]، فقد استجاب إبراهيم لأوامر أبيه وقام بتعطيلها بكل ما أوتي من صلاحيات.

(1) Hurewitz. J.C: op - citpp 109 - 110.

إدراك محمد علي لدور الدولة العثمانية في حفظ الأمن الأوروبي

تحتفظ دار الوثائق القومية في القاهرة بخطابات عديدة متبادلة بين إبراهيم باشا وأبيه تُبيِّن كيف حاولا أن يعرقلا إنجاز بعثة الفرات، وكيف كانا على علم ودراية تامة بنظام توازن القوى الأوروبي، فتكشف لنا وثيقة على قدر كبير من الأهمية بعث بها إبراهيم باشا إلى والده الجناب العالي، يُخمن فيها أن المعدات الثقيلة التي سمح للبريطانيين بإنزالها على ساحل البحر المتوسط ونقلها عبر الصحراء إلى الفرات، إنما يحتاجونها لبناء قلعة عسكرية أمامية «يقصدون من وراء إنشائهم القلعة أن يستولوا على بغداد، فهل ترضى روسيا بترك بغداد للإنكليز مع ورود الشروط التي بينها وبين الدول، ولئن فرضنا أن روسيا أبت المداخلة في الأمر، وكنا متفقين مع الدولة وأتوا بثمانين ألف عسكري من الهند، فإن إجلاءهم من بغداد يكون أمراً غريباً لبُعد المسافة»، وقال لأبيه إنهم ربما يكونون مهتمين فحسب بأن تكون لهم قلعة لحفظ معداتهم فيها، وأضاف أنه في هذه الحالة «يُمكنكم أن تقولوا لهم دون أن تكسروا خواطرهم: نحن نتعهد بحفظ مهماتكم كما تريدون؛ فليس لكم حاجة بإنشاء هذه القلعة، فتصرفوهم بهذا التعهد عن إنشائها... ولا نكون قد كسرنا خاطرهم ولا يلزمنا الانهماك في منعهم»[1].

وبالتالي يبدو أن الجانب السياسي من بعثة الفرات كان منع المواجهة بين محمد علي والسلطان، ولكي تكون هذه البواخر على أُهبة الاستعداد للتصدي لأي محاولة

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 76، وثيقة 7 / 21 من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، في 7 محرم 1251 هـ / 4 مايو 1835م.

من جانب محمد علي للوصول إلى العراق، وتمنع أي محاولات لإيجاد تعاون بين شعبي العراق ومصر ضد الحكم العثماني[1]، وفي الوقت ذاته تكون إلى جوار السلطان للوقوف على تطورات الصراع بينه وبين تابعه خشية أن يؤدي الصراع بينهما إلى اندحاره مرة أخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى دفع السلطان إلى طلب المساعدة الروسية مرة أخرى، وهو ما لم يغب عن ذهن محمد علي وإبراهيم باشا أبداً.

ولا بد أن بامستون كان يُدرك أن محمد علي لا يُهدد بعثة الفرات فحسب، وإنما كانت قواته تتجه شرقاً نحو الخليج بقيادة خورشيد باشا، وجنوباً نحو اليمن بقيادة إبراهيم يكن باشا، في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية هاتين المنطقتين لبريطانيا نتيجة للتطور الملموس للسفن البخارية، والتوسع السريع في استخدامها في حمل البريد والمسافرين إلى الهند.

وأصبحت المسألة الملحة هي العثور على مرافئ مناسبة لتزويدها بالفحم، ومن ثم نظر بامستون بعين الشك لعمليات محمد علي في شبه الجزيرة العربية وخاصة في اليمن، التي وضح أن محمد علي كان يبغي من الوصول إلى تُهامة اليمن حينذاك السيطرة على تجارة البن[2] اليمني المربحة، ومنافسة البريطانيين

---

(1) علي عفيفي علي غازي: **محمد علي وبعثة الفرات**، ص 85-72.

(2) البن شجرة في اليمن تزرع في «آذار -مارس»، وتنمو في «أب -أغسطس»، وتزهر زهراً أبيض يُنتج حباً كالبندق، يقشر ويطحن ليتحول إلى القهوة التي تعد من المشروبات الرئيسة التي تتمتع بمكانة مرموقة منذ ما يقارب ثلاثة قرون تقريباً. ودخل البن أو القهوة إلى بلاد العرب في القرن التاسع الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وانتشر أمرها في الجزيرة العربية والشام ومصر ثم الأستانة سنة 1550م ثم انتشرت في أوروبا. وتنافس عليها التجار البريطانيون والأميركيون. وتنافس معهم محمد علي. ومن ثم شكل إزعاجاً للمصالح البريطانية فكان ذلك عاملاً من العوامل التي جعلت بامستون يقف ضد محمد علي في صراعه مع السلطان العثماني محمود الثاني. حصة بنت جمعان الهلالي الزهراني: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية 1824 -1891م**. (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 2004)، ص 231. ولا شك أن أرباح تجارة البن اليمني كانت أحد الأسباب التي حدت بمحمد علي لأن يُرسل قواته إلى اليمن. سلطان ناجي: **مرجع سابق**، ص 36. فعندما أراد إبراهيم يكن باشا فتح صنعاء كتب لمحمد علي يُغريه بفوائد الاستيلاء عليها يقول: «فإننا إن فتحنا صنعاء كما هو غاية أملنا ورفعت أيدي المفسدين وشملنا أصحاب أشجار البن بعين المراحم الخديوية، وغرست أشجار البن بكل اعتناء زاد المحصول سنة بعد أخرى وبلغ مركزه الأول»ونظراً لمعرفة إبراهيم باشا يكن باهتمام محمد علي باحتكار تجارة البن حتى إنه أنشأ له ديواناً خاصاً في اليمن سُمي بديوان البن لتنظيم هذا الاحتكار. فقد حاول إغراء محمد علي بالفوائد التي ستعود عليه إن مد نفوذه إلى صنعاء فذكر «إن إقليم تعز يعطي دخلاً سنوياً بحوالي 700 ألف ريال. وآن الأوان لفتح صنعاء لأن ذلك سوف يؤدي إلى ازدياد محصول البن الذي يُمكن احتكار تجارته». ولم يكتفِ إبراهيم باشا يكن بذلك بل أرسل معاونه إسماعيل حقي لشرح هذا الموقف، مؤكداً له أن زيادة محصول البن لا تعمّ إلا بالاستيلاء على صنعاء. والاهتمام والعناية بأصحاب أشجار البن. والعناية بغرس هذه الأشجار. محمد حسن العيدروس: **تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**. (الكويت: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996)، ص 259.

كذلك في هذا الميدان، وقيامه بفرض ضرائب باهظة على التجار التابعين لشركة الهند الشرقية الإنكليزية بلغت نسبتها 7.25% في الموانئ اليمنية[1].

وكانت التقارير التي يتلقاها من الكابتن ماكنزي Mackenzie عن الأحوال في جنوبي غربي شبه الجزيرة العربية من العوامل الأساسية التي أثارت مخاوف بامستون، فقد كتب ماكنزي أن اليمن بأكمله باستثناء صنعاء قد أصبح تحت سيطرة محمد علي المصمم على بسط سيطرته على مُجمل شبه الجزيرة العربية، ولديه مخططات بالنسبة إلى عدن[2]، ومتى وصل إلى هناك فسوف يندفع عبر حضرموت،

(1) ونتيجة لذلك فقد قام اللورد بامستون وزير خارجية بريطانيا بتوجيه تعليماته إلى كامبل القنصل البريطاني في مصر في أول مارس 1837م ليطلب بشكل قاطع من محمد علي رفع القيود المفروضة على التجارة البريطانية على وجه السرعة لأن بريطانيا لن تسمح للمصريين بأن يواصلوا تطبيق هذا النظام الذي ينطوي على العداء الكامل للتجارة البريطانية، وأنه إذا لم ترفع هذه القيود فإن الحكومة البريطانية سوف تأخذ في اعتبارها فوراً اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن المحافظة على شرف بريطانيا العظمى، وعلى مصالحها في منطقة البحر الأحمر.
.F. O: 78 / 318, Palmerston to Campbell, 1 march, 1837

(2) وكانت عدن تمثل أهمية خاصة لبريطانيا، ووضحت تلك الأهمية في خطاب موجه من روبرت جرانت حاكم بومباي إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في 27 فبراير 1838م حيث قال: «إن عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن؛ فهي تصلح لخزن الفحم طيلة فصول السنة، ويمكن أن تكون ملتقى عاماً للسفن المستخدمة لطريق البحر الأحمر، وقاعدة عسكرية قوية بواسطتها يُمكننا أن نحمي ونستفيد من تجارة الخليج العربي والبحر الأحمر والساحل المصري المحاذي الغني بمنتوجاته، وعدن كجبل طارق متى ما أصبحت بأيدينا ستكون صعبة المنال من البر والبحر. إنني أنظر إلى الموضوع بشمول وعمق أكثر. هناك أمتان كبريان تتآمران علينا وتودان القضاء على نفوذنا في الشرق؛ الأولى روسيا وتتجه نحونا من خلال إيران، والثانية فرنسا وهي آتية من خلال مصر، وحتى نتصدى لهذه التهديدات يتحتم على بريطانيا أن تعد لنفسها مراكز دفاعية خارج الحدود». سلطان ناجي: مرجع سابق، ص 36. وقد دار جدل علمي بعيد المدى حول تحديد ماهية الدوافع الحقيقية لاحتلال بريطانيا لعدن في 19 يناير 1839م. ورأى أحد الباحثين أنها تتلخص في رغبة بريطانيا في استخدامها كمحطة لتموين السفن البريطانية بالفحم والمياه والمؤن اللازمة نظراً لموقعها المتوسط بين بومباي والسويس من جهة، وصلاحية مينائها للملاحة طوال فصول السنة. ورأى البعض الآخر أن هدف البريطانيين من احتلالها كان اتخاذها مركزاً لوقف توسع محمد علي وتصفية نفوذه في الجزيرة العربية حتى لا يُهدد طريقي مواصلاتها إلى الهند عبر الخليج العربي والبحر الأحمر على السواء. واعتقد البعض الآخر أن البريطانيين هدفوا إلى أن تكون قاعدة دفاعية أمامية فيما وراء نطاق حدودهم لمواجهة المنافسة الضارية من قبل روسيا القيصرية، التي كانت تسعى للوثوب على المصالح البريطانية عبر اسطنبول والعراق وفارس، ومن قبل فرنسا التي كانت تتسلل لتحقيق غايتها بضرب بريطانيا في الشرق عبر البحر المتوسط من خلال محمد علي، هذا إضافة إلى رغبة بريطانيا في احتكار تجارة البن اليمني المربحة حينذاك بشكل خاص، وتحطيم المنافسة الأميركية والمصرية في هذا المجال بعد أن بدت خطورتها بشكل ملحوظ. ويُمكننا أن نخلص من كل ذلك إلى أن البريطانيين كانوا يهدفون من وراء احتلال عدن أهدافاً سياسية وقومية واستراتيجية علاوة على الأهداف والمصالح الاقتصادية، ونظراً لأهمية عدن لبريطانيا، فقد زودت المستر هينز بتعليمات صريحة في حالة قيام قوات مصر بالزحف إلى عدن والاستيلاء عليها أن ينذر القائد المصري بأن احتلال القوات المصرية لعدن أو حتى التقدم بالقوات في اتجاهها يعتبر عدواناً مباشراً على أراضي بريطانيا. للمزيد من التوسع حول معرفة دوافع احتلال بريطانيا لعدن انظر سلطان ناجي: مرجع سابق، ص 37 وما بعدها، سلطان بن محمد القاسمي: مرجع سابق، ص 7 وما بعدها، فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص 34، 35، 52، 53، 93، محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية، ص 262 وما بعدها.
Henary Dodwell: The Founder of Modern Egypt: A study of Mohammed Ali, (Cambridge:, 1967), Kelly J. B: op. cit.,Chs. 7 and 8, Hoskins. H.L: op. cit.,VaTikiotis. P. v: The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat, (London: weidenfeld and .Nicholson, 1980),part II

ويسقط حكم الإمام في مسقط، الحاكم العربي الوحيد الذي يستطيع البريطانيون الاعتماد عليه، في الوقت الذي تلقى تقارير من تشيزني المكلف بدراسة مدى صلاحية نهر الفرات للملاحة البخارية، تندد بعدم تعاون إبراهيم باشا في نقل مهمات البعثة، كما كان بونسونبي السفير البريطاني في الأستانة يغذي بامستون بصفة مستمرة بتقارير تنذر بالخطر من إمكانية قيام تحالف مصري روسي. وبسبب هذه التقارير مجتمعة، فقد أصبح بامستون مقتنعاً بأن محمد علي قد تخطى في توسعه الحد المسموح به، فلم يعد يُهدد الدولة العثمانية فحسب؛ بل صار يُهدد إمبراطورية جلالة الملكة، ويُهدد نظام توازن القوى في القارة الأوروبية[1].

ومما يلفت الانتباه أن محمد علي لم يشأ الاصطدام بالإنكليز؛ إذ أعلن أنه لن يبلغ من توسعه في الجزيرة العربية وسواحل الخليج أكثر من إخضاع السعوديين وحماية الحرمين الشريفين[2]، كما أوضح أنه لا يهدف من حروبه في الشام سوى إلى تجديد شباب السلطنة، وأنه لا يبغي الجلوس على عرش آل عثمان كما يتردد، كما أعلن عن استعداده لتقديم كافة الضمانات لتسيير سبل الاتصال بين مصر والهند، غير أنه لم يكن من السهولة أن تُسلِّم بريطانيا بذلك وإنما سارعت إلى توطيد علاقتها بشيوخ الخليج، وكلفت تشيزني بالقيام بمسح نهري دجلة والفرات واختبار صلاحيتهما للملاحة، وبتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى محمد علي تحذره من توسيع نفوذه باتجاه بغداد. فقد جاء في رسالة موجهة من بامستون وزير خارجية بريطانيا إلى الكولونيل كامبل في 8 ديسمبر 1837م، يقول فيها: «يتعين على أمرك التعبير لمحمد علي بصورة ودية ولكن حازمة، عن المدى الذي سيصل إليه أسف حكومة جلالتها نتيجة أية خطوات تُشير إلى أنه يكن نوايا لمواصلة توسيع سلطانه باتجاه بغداد»[3].

(1) Kelly J. B: op. cit.Chs. 7 and 8.

(2) F. O: 78 / 343 Palmerston to Campbell 29 November 1838.

(3) محمد مرسي عبد الله: مرجع سابق، ص 177.

وأرسلت بريطانيا بعض قواتها لاحتلال جزيرة خرج 1838م، التي تقع عند مدخل الخليج من ناحيته الشمالية بهدف مراقبة التحركات المصرية في شمالي الخليج[1]، وفي العام التالي أقدمت على احتلال عدن[2].

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 103، وثيقة 7 أصلية، 50 حمراء، من خورشيد باشا إلى الباشمعاون، في 21 محرم 1255هـ/ 5 أبريل 1839م.

(2) وجدير بالذكر أنه قد نشب تنافس حاد بين المصريين والبريطانيين في أعقاب احتلال بريطانيا لعدن حول تجارة البن اليمني على وجه الخصوص؛ ففي نهاية شهر فبراير 1839م توجه إلى عدن مبعوث الشيخ «الشرزبي» حاكم إقليم الحجرية اليمني ليوضح أن الشيخ «الشرزبي» يرغب في زيارة «هينز»، المقيم السياسي البريطاني في عدن، بعد أن تلقى عدة رسائل من الحاكم المصري في اليمن يعرض منحه مكافأة عظيمة ووعوداً كريمةً إذا هو سلّم إقليمه للمصريين، وأوضح مبعوث الشيخ أيضاً أن رئيسه يرغب في أن يتفق مع الإنكليز لتجد صادرات إقليمه الخصب طريقاً ومخرجاً لها إلى عدن. وليس عن طريق الموانئ اليمنية الأخرى التابعة لحكم محمد علي مثل مينائي مخا والحديدة، كما أوضح أيضاً أن الحاكم المصري في تهامة حذر الشيخ «الشرزبي» من التوجه إلى عدن لأن الإنكليز سوف يقبضون عليه نظراً لما بين الجانبين المصري والإنكليزي حينذاك من علاقات طيبة. فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص 91.

الدبلوماسية العثمانية والصراع العثماني- المصري (1833-1838)

بدأ السلطان العثماني استعداده لشن الهجوم على الجيش المصري بمجرد أن أيقن أن كل مؤشرات النظام الأوروبي في صالحه، غير أنه أدرك ضرورة العمل على ضمان التأييد الأوروبي، وعدم الاعتماد على المراهنات السياسية دون دعمها بعمل دبلوماسي نشط من شأنه تجسيد هذا التدخل في اللحظة الحاسمة، واستقر رأيه على إيفاد «مصطفى رشيد باشا» أحد أعوانه المقربين في جولة لحشد المساندة الأوروبية لمشروعه الهجومي، وذلك عن طريق تغيير الصورة الخاطئة التي تكونت عن الدولة العثمانية لدى رجال السياسة في أوروبا، ومحاولة التوصل إلى حل يتناسب وحقوق الدولة ومصالحها. وبالفعل أجرى مصطفى رشيد باشا محادثات مع «مترنيخ» و«موليه» و«بامستون»، غير أنها لم تأتِ بالنتائج المرجوة؛ فقد رفض كل من «مترنيخ» و«موليه» مساندة السلطان على الرغم من أن مصطفى رشيد باشا لم يكشف تماماً عن غرض السلطان، وفي فيينا أكد له مترنيخ أن الدول الكبرى لا ترغب في تصعيد الصراع المصري العثماني، وأنها لن تسمح به.

وفي باريس أجرى مصطفى رشيد باشا محادثات مع جاك ديزاج رئيس إدارة

البروتوكول في وزارة الخارجية الفرنسية، تأكد له من خلالها موقف فرنسا المناصر لمحمد علي، وازدادت قناعته بإمكانية إنهاء الصراع المصري العثماني بمساعدة إنكلترا. أما في لندن فقد أخفق كذلك في عقد اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا؛ إذ رفض بامستون ربط بلاده باتفاقية قد توحي للسلطان بأن إنكلترا على استعداد لمساندته عسكرياً في مشروعه هذا، وهو ما قد يُترجم على أنه ضوء أخضر لبدء حرب مع مصر.

ولكن خوف بامستون من أن ترتمي الدولة العثمانية مرة أخرى في أحضان روسيا، قد دفعه إلى الموافقة على قيام الأسطول البريطاني والعثماني بإجراء مناورات مشتركة في البحر المتوسط دون الخوض في اتفاقية دفاع مشترك، وعاد مصطفى رشيد باشا من جولته الأوروبية التي شملت النمسا وبروسيا وفرنسا وبريطانيا برسالة واضحة من فرنسا والنمسا وبروسيا تدعو فيها السلطان إلى عدم فتح جبهة الوالي المصري وتفادي التوتر في المنطقة، وبمساندة معنوية من بريطانيا كان لها أكبر الأثر في دفع السلطان إلى الثأر من محمد علي بعدما تأكد من المساندة البريطانية في حالة هزيمة قواته عسكرياً.

وعاد مصطفى رشيد باشا[1] وزير الخارجية العثمانية في يونيو 1837م، محملاً بخيبة الرجاء، لكنه اقتنع تماماً بضرورة إصلاح شؤون وإدارات الدولة العثمانية، بهدف القضاء على أسباب السخط لدى الشعوب الخاضعة للدولة، والعمل على وحدتها وقوتها، الأمر الذي سيؤدي إلى أن يكون لهذه الإصلاحات صدى إيجابي في أوروبا، ربما يُساعد في إيجاد حل ملائم للمشكلات السياسية الخارجية بما فيها

(1) ترك لنا معاصرو مصطفى رشيد باشا وصفاً لمظهره وشخصيته، فيذكر ستراتفورد كاننج أنه «كان شاباً وقوراً يتمتع بالذكاء والحيوية يشبه في مظهره رجلاً تركياً متوسط الطول يتمتع بجاذبية وروح مرحة». ويذكر أوبيتشين أنه «كان يتمتع بموهبة الإقناع بتفوق إلى جانب ما كان يتحلى به من كياسة ولباقة ودماثة خلق، إضافة إلى موهبة بلاغية رائعة، وكان على دراية جيدة بخطط ومصالح الحكومات الأوروبية». أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 58، ويذكر بونسونبي السفير البريطاني في الأستانة أن «مصطفى رشيد باشا الوحيد القادر على استقلال ووحدة الدولة». المرجع السابق، ص 113.

الصراع المصري العثماني، وعودة الجزائر إلى سيادة الدولة العثمانية. وكتب مصطفى رشيد باشا تقريراً أشار فيه إلى ضرورة القيام بعدد من الإصلاحات الداخلية نتيجة للوضع الدولي المتدهور، بهدف رفع هيبة الدولة واستمالة الرأي العام الأوروبي، وبدأ مصطفى رشيد باشا مرحلة جديدة من الإصلاح داخل الدولة العثمانية[1].

وفي 3 نوفمبر 1839م في احتفال مُهيب، أعلن خط شريف كلخانة الذي فتح عهداً جديداً في تاريخ الدولة العثمانية، لأنه اشتمل على أفكار جديدة تعارضت بدرجة كبيرة مع التقاليد والشريعة الإسلامية، واعتبر معارضي الإصلاحات أن خط كلخانة ما هو إلا إجراء وقتي ستزول الحاجة إليه بمجرد انتهاء الصراع المصري العثماني، بينما أدرك أنصار الإصلاحات أنه ضرورة تاريخية ستعود على تطوير المجتمع، وفي الوقت ذاته يُمكن أن يُساعده في جذب انتباه العالم في الدول الأوروبية إلى جانب السلطان ضد محمد علي. وكتب أحدهم يقول: «إن الإصلاحات الجارية الآن في الإمبراطورية العثمانية تلقى استحساناً واعترافاً من أوروبا بأسرها، وإن أوروبا كلها تُعارض نظام الالتزام المطبق في الدولة العثمانية»[2]، وقد مست الإصلاحات التي أجراها السلطان محمود الثاني الشؤون الدبلوماسية أيضاً؛ ففي مطلع عام 1836م أنشئت وزارة للخارجية[3]، في إشارة إلى أن الدبلوماسية العثمانية تشكلت باعتبارها مؤسسة مستقلة داخل الحكومة، وأن أهمية قضايا السياسة الخارجية قد تعاظمت بشكل ملحوظ، وكان التجديد الأساسي في هذا المجال هو إقامة الباب العالي لسفارات دائمة في العواصم الأوروبية.

وكمعظم القرارات الإصلاحية، تباينت ردود الأفعال الأوروبية تجاه خط كلخانة،

(1) وقد كان محمد علي ينظر إلى نفسه في تلك الفترة نظرة المنقذ للدولة العثمانية، فقد كان يرى نفسه أقوى مرشح لتولي مهمة إصلاح الدولة العثمانية، من خلال إحياء أو تجديد شبابها، وهو ما كان يطلق عليه «مشروع إحياء الدولة العثمانية The Rejuvenation Project» الذي بدأت تنظر له قناصل الدول الأوروبية على أنه خطر داهم. F. O: 78 / 375 Campbell to Palmerston, 16 August 1839.

(2) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 85.

(3) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 54.

فقد حذر مترنيخ مستشار النمسا العثمانيين من الخطر الكامن وراء استعارة أساليب الحضارة الأوروبية المتعارضة مع الحضارة الإسلامية، ودعا العثمانيين إلى أن يظلوا مُتمسكين بطابعهم الإسلامي الشرقي على أن يمنحوا أهل الذمة الحماية وحرية العبادة، أما بريطانيا فقد كان من مصلحتها أن تُتابع حكومة الأستانة خط الإصلاح، حيث إن علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية كانت تُحتم عليها مساعدة الدولة في الوقوف على قدميها أمام الضغط الروسي، وهذا لم يكن ليتأتى إلا بإعادة تنظيم الجيش والإدارة العثمانية، وتحمست فرنسا لحركة الإصلاحات والتجديدات العثمانية؛ إذ رأت أن إدخال النظم الأوروبية إلى الإدارات العثمانية سيفتح أمامها مجالات اقتصادية سياسية وتبشيرية واسعة.

وفي أكتوبر 1838م قرر السلطان العثماني إرسال وزير خارجيته مصطفى رشيد باشا في جولة أوروبية جديدة لجس النبض الأوروبي عامة والإنكليزي خاصة، فقد كان السلطان عاقد العزم على إخضاع الوالي المصري بالقوة العسكرية، سواء بمساعدة إنكلترا أو بدون مساعدتها، ولهذا قرر إيفاده في رحلة أوروبية ليستوضح مرة أخرى موقف الدول الأوروبية الكبرى قبيل قيامه بتنفيذ مخططه المرسوم. وبدأ مصطفى رشيد باشا جولته من فيينا، وأجرى مباحثات مع المستشار النمساوي مترنيخ، الذي صرح بأن محمد علي لن يتنازل عن سلطته طواعية، وآثر الانتظار حتى توافيه المنية. وفي برلين في سياق المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية البروسية أشار عليه بتأجيل النظر في المسألة المصرية، معرباً عن رضائه بالوضع الراهن والفوائد الناجمة عن التحالف مع روسيا.

وفي مارس 1839م زار مصطفى رشيد باشا لندن وبدأ مباحثاته مع بامستون الذي كانت لديه الرغبة في تقديم المساعدة للسلطان، إلا أنه كان يرى من المستحيل أن تتخذ إنكلترا موقفاً منفرداً، كما كان يخشى أن يواجه باحتجاج شديد من جانب روسيا وفرنسا، ولهذا فشلت محاولات مصطفى رشيد باشا للوصول إلى معاهدة

عثمانية بريطانية حربية كانت تقضي بسرعة فرض الحصار على السواحل الشامية، بسبب رفض بامستون مبادرة السلطان بالهجوم، إذ كان يرغب في أن تكون معاهدة دفاعية تُطبق فقط في حالة إعلان محمد علي الاستقلال أو بوفاته وعدم خضوع أولاده لإرادة السلطان. وشعر الباب العالي بالإحباط التام نتيجة لفشل المفاوضات التي أجراها مصطفى رشيد باشا مع بامستون، ومن ثم قرر اتخاذ إجراءات تهدف إلى تقوية تحالف الدولة العثمانية مع روسيا، فأعفى مصطفى رشيد باشا من منصب وزارة الخارجية، وعينه سفيراً لدى باريس من أجل توطيد العلاقات مع الحكومة الفرنسية. وعلى الرغم من فشل مفاوضات مصطفى رشيد باشا مع بامستون في التوصل إلى اتفاق بشأن عمل عسكري مشترك[1]، فإنه ظل مقتنعاً بأن الإنكليز وحدهم هم القادرون على تقليص قوة الباشا، وبالتالي إنقاذ اسطنبول من المزيد من الانزلاق في الفخ الروسي، خاصة أنه أيقن خلال إقامته الطويلة في لندن (أواخر 1838 إلى سبتمبر 1839م) أن بريطانيا وإن كانت قد امتنعت مراراً عن مساعدة الباب العالي عسكرياً فإنها من خلال بامستون مهتمة بتحديد سلطة باشا مصر.

ولم تخفَ عن محمد علي هذه التحركات، فأدرك ما ينويه السلطان العثماني، خاصة بعد الإخباريات المتعددة التي تلقاها من نجله إبراهيم باشا في الشام. وكان موقف محمد علي واضحاً في هذا الصدد، حيث أكد مراراً لإبراهيم باشا أن يأخذ الحيطة لحماية سورية دون مجازفة باتخاذ أية خطوة من شأنها إشعال الحرب[2]، فقد كان يُدرك خطورة الوضع في أوروبا، وأن الظروف قد تغيرت عمّا كانت عليه

(1) وقد ترتب على فشل مصطفى رشيد باشا في الوصول إلى اتفاقية عسكرية ثنائية مع بامستون ضد محمد علي أن أصدر السلطان محمود الثاني أمراً سرياً بإعدامه، وفور عودته إلى العاصمة العثمانية في نهاية سبتمبر 1839م كان السلطان محمود الثاني قد مات وخلفه عبد المجيد، فتقدم خسرو باشا بمذكرة له متضمنة أمر السلطان محمود، وأصر خسرو باشا على إعدامه لولا شفاعة السلطان عبد المجيد وقناصل الدول الأوروبية. أنييل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 113.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام: محفظة 81، وثيقة 46/ 27، من الباشا السر عسكر إلى كامل بك ناظر قلم البلاد البعيدة، 13 صفر 1255هـ/ 27 أبريل 1839م، إفادة مذيلة بتاريخ 25 صفر 1255هـ/ 9 مايو 1839م، أمين سامي باشا: مصدر سابق، ص 497.

في الماضي، وأنه لن يُسمح له بتهديد الدولة العثمانية مرة أخرى كما حدث عام 1833م، وأن النظام الأوروبي لن يَسمح له بتهديد توازناته الداخلية، لذا فقد آثر عدم الاشتباك مع الجيش العثماني في تلك المرحلة المبكرة من جس النبض، إلا أن هذا لم يمنعه من الاستعداد للمعركة المنتظرة، وهو ما زاد العبء على إبراهيم باشا نتيجة للثورات المتكررة في الشام، ولم يكن الأمر خافياً على سفراء الدول الكبرى في الأستانة، والذين عملوا على إثناء السلطان عن عزمه دون جدوى، فلقد كانت مرارة الهزائم المتتالية خلال الحرب المصرية العثمانية الأولى تؤرق السلطان، حيث على مدار قرون طويلة لم تستطع أية دولة كبيرة كانت أم صغيرة احتلال جزء من الأناضول وتهديد السلطنة ذاتها، فلولا تدخل الدول الأوروبية لكان مصير الدولة العثمانية محتوماً على أيدي إحدى الولايات التابعة لها، وهو أمر ترك مرارة كبيرة في حلق السلطان محمود الثاني الذي أخذ يتحين الفرص للانقضاض على الجيش المصري واستعادة الشام وهيبة الدولة العثمانية معها، ولهذا دفعت خطوة التقارب العثماني الإنكليزي السلطان العثماني إلى أن يُرسل في العاشر من أبريل 1839م بمذكرة إلى محمد علي يطلب فيها وقف تركيز قواته العسكرية في الشام وسحب جيش إبراهيم باشا إلى دمشق[1].

(1) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 104.

إعلان السلطان الحرب على محمد علي وتهديد التوازن شرقي أوروبا

غامر السلطان محمود الثاني فاتخذ قراره الحاسم بمحاربة مصر في 21 أبريل 1839م وأمر حافظ باشا قائد الجيش العثماني بعبور الفرات لملاقاة الجيش المصري وهزيمته[1]، مُراهناً على عدم التدخل الروسي منفرداً بمقتضى معاهدة «أونكيار أسكلة سي». فقد أيقن أن بامستون سوف يتدخل على الرغم من موقفه الحاسم برفض تورط بلاده في مثل هذه المغامرة، حيث كان يُدرك في قرارة نفسه أن بريطانيا لن ترتكب نفس الخطأ مرتين في أقل من ست سنوات، وقد كان السلطان مُحقاً؛ فقد أيقن بامستون في قرارة نفسه أنه لن يستطيع التخلي عن الدولة العثمانية تحت أي ظرف، وأنه لن يسمح بهزيمتها عسكرياً تحت أي مُبرر، وقد أدرك السلطان العثماني هذه الحقيقة؛ فالمصلحة الأوروبية كانت العامل الفيصل الذي سيُحتم على بريطانيا وباقي الدول الأوروبية التدخل في الصراع المصري العثماني؛ سواء لتدارك تبعات هزيمة عثمانية، أو للحفاظ على الدولة العثمانية ذاتها، ومن هنا أصاب السلطان محمود الثاني في رهانه، فقد سارع بونسونبي يزف الخبر إلى بامستون مُشيراً إلى أن السلطان العثماني «سيسعى إلى محاربة واليه المتمرد ويفضل الموت أو الولاء لروسيا على ألّا يمنعه

(1) Holt. P. M: op - citp 186.

شيء عن تحقيق هذا الهدف»[1]، موضحاً له أن كبار رجال الدولة العثمانية قد ذهب رأيهم إلى أنه «في حالة الهزيمة فإنهم واثقون من نجدة روسيا لهم»[2]، خاصة بعدما أعربت فيما يعرف بإعلان «تويبليتز» عن نيتها في التدخل لمساندة السلطان العثماني في حالة الاعتداء من جانب محمد علي[3]، في حين أن بامستون لم يكن يرغب في أن يكون السلطان هو المهاجم، ولهذا كتب في 29 مايو 1839م بعد أن بدأت الحرب بين المتنافسين، يقول للسفير جرانفيل في باريس: «إن الضغط على محمد علي من قبل إنكلترا يمكن أن يكون مُتحزباً وظالماً، ولكننا متحزبون وظالمون ولا يُمكن لأي فكرة للحياد تجاه محمد علي أن تُعرقل مصالح عليا لهذا الحد»[4].

وإذا كان اللوم يقع على السلطان العثماني باعتباره المتسبب الرئيس في الحرب، فإن تحركات محمد علي كانت مغامرة غير مضمونة العواقب، معتقداً أن الدولة العثمانية هي البادئة بالعدوان، وأن أوامر الحرب لإبراهيم باشا تدخل في نطاق الدفاع عن النفس، وتعكس رسالته لإبراهيم باشا هذا الرأي حين كتب له يقول: «كلما صبرنا عليه (السلطان) رغبة منا في عدم مُعارضة رغبات الدول الكبرى، زاد عدواناً وتوغلاً في بلادنا وزادت الأمور تحرجاً، وتلك حالة تُرغمنا على العمل، فعلينا أن نرد هجومه بهجوم مثله، ولما كان العدو هو المعتدي فإن الدول لن تُلقي علينا التبعية»[5]. ومن ثم طلب من إبراهيم باشا في 10 يونيو 1839م المضي قدماً في الحرب وهزيمة العثمانيين، وكان هذا خطأ كبيراً من محمد علي؛ فحقيقة الأمر أن الدول الأوروبية لم تكن على استعداد لإعادة مأساة 1833م مرة أخرى، فسنة السياسة في نظام مبني على توازن القوى لا تعرف نظرية الدفاع عن النفس.

(1) F. O: 78 / 354 ponsonby to Palmerston 2 February 1839.

(2) F. O: 78 / 356, ponsonby to Palmerston, 20 may, 1839.

ولقد عبرت هذه الرسالة عن حقيقة الشعور داخل الدولة العثمانية بالنسبة لقرار السلطان محمود الثاني، الذي كان واثقاً بالجيش العثماني على الرغم من معارضة وتأكيد القائد البروسي فون مولتك بأن الجيش ليس أهلاً لتحقيق النصر.

(3) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 184.

(4) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 185. ويعني بالمصالح العليا الحفاظ على الدولة العثمانية، التي كان تقسيمها سيؤدي إلى نتائج لا يُمكن التنبؤ بها.

(5) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 163.

غير أن الأوضاع لم تستقر في الشام خاصة بعد تجدد القتال بين محمد علي والسلطان، فقد قرر الأخير مهاجمة القوات المصرية المتمركزة في الشام في أبريل 1839م معتقداً أن الموقف الدولي قد أصبح مناسباً لذلك، على الرغم من النصائح المتكررة من بامستون بالعدول عن شن حرب هجومية ضد محمد علي، وتأكيده له أن إنكلترا لن تساعده إلا إذا تطورت الأحداث في غير صالحه[1]. واتخذ محمد علي في البداية موقفاً دفاعياً لكي يُظهر أنه هو المعتدى عليه، ثم أصدر أمره إلى ابنه بطرد العثمانيين من الشام والتوغل بعد ذلك في الأناضول، وجاء اللقاء الحربي بين الطرفين في موقعة نصيبين في 12 ربيع ثاني 1255هـ/ 24 يونيو 1839م في آسيا الصغرى، ومع وجود القائد البروسي الشهير «فون مولتك Von moltke»، إلا أن الموقعة انتهت بهزيمة قاسية للعثمانيين[2]، وصفها الرحالة الفرنسي شولشيه بأنها «انتصار حاسم ارتفعت بعده أسهم إبراهيم باشا ومحمد علي»[3]، فقد أذهل النصر المصري الأوروبيين والعثمانيين على السواء، وأصبح لإبراهيم باشا الخيار في أن يسير بجيشه نحو القسطنطينية للمرة الثانية، حيث وضع هذا النصر العاصمة العثمانية تحت رحمة القوات المصرية التي كانت على استعداد لتلقي الأوامر لدخولها، وهو أمر لا يُمكن للدول الأوروبية السكوت عنه.

وكانت فرنسا بعدما قرأت الوضع الأوروبي جيداً، قد أرسلت المسيو كابي إلى محمد علي ليُخبره بأن جميع الدول الأوروبية الكبرى عازمة على الحفاظ على الدولة العثمانية من الانهيار حتى ولو اضطرها الأمر إلى التدخل العسكري، وفي 13 يونيو 1839م التقى بمحمد علي وطلب منه أمراً لولده إبراهيم باشا بعدم الابتداء بالحرب وبعدم اجتياز جبال طوروس لو انتصر على العثمانيين، فأجابه محمد علي إلى طلبه، وأسرع بالسفر إلى الشام مُستبشراً بنجاح مهمته، ولكن لسوء حظه العاثر، لما وصل حلب وصله خبر انتصار إبراهيم باشا على العثمانيين في موقعة نصيبين، فلم ييأس

(1) جي فارجيت: مرجع سابق، ص 172.

(2) محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 174- 176.

(3) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن 19. ص 186.

أو يستسلم رغم تأكده من فشل مهمته، فسافر مُسرعاً إلى مقر إقامة القائد المغوار ليمنعه من اجتياز جبال طوروس، فوجده قد وجه قواته إلى تحصين مضايق الجبل والاستيلاء على قونية وملطية فيما وراء الجبل، فأيقن المسيو كابي عندئذ بتدخل الدول الأوروبية لصد إبراهيم باشا عن الوصول إلى العاصمة العثمانية، والتقى بإبراهيم باشا في قيصرية وسلمه أمر محمد علي القاضي بعدم استكمال المسير نحو الأناضول، فاستشاط الباشا غيظاً، ولكن المسيو كابي نجح في إقناعه بعدم الاستمرار في القتال، وفي وقف التقدم في قلب الأناضول[1].

وامتنع إبراهيم باشا عن تعقب المنهزمين على الرغم من أن الطريق أصبحت مفتوحة أمامه إلى الأستانة، واهتزت هيبة الدولة العثمانية، الأمر الذي أحرج الحكومة الفرنسية، وتخوف تيير من نمو النفوذ المصري في البحر المتوسط، وتدخل الفرنسيون للمرة الثانية لتهدئة حماسة واندفاع القوات المصرية ومنع إبراهيم باشا من اجتياز الأناضول والقضاء على الجيش العثماني، خوفاً من تدخل روسيا طبقاً لمعاهدة «أونكيار أسكلة سي»، وتقاسم بامستون مع فرنسا نفس الشعور بالتخوف، فصدرت الأوامر للأسطول الفرنسي والبريطاني بالتوجه إلى مضيق الدردنيل لردع أي احتمال للتدخل الروسي، إضافة إلى أن تأييد فرنسا لحملات محمد علي في الأحساء والخليج أدى إلى تخوف بريطانيا من إحياء مشروع بونابرت بغزو الهند عن طريق مصر، فتقدمت بمشروع للتوفيق بين مصر والباب العالي، حيث اقترح بامستون في أكتوبر 1839م على السفير الفرنسي سباستياني أن يعطى محمد علي حكم مصر وراثياً، والشام الجنوبي ما عدا مدينة عكا[2]، فرفضت فرنسا «وكان هذا خطأ منها تحملت مصر عواقبه» على حد قول الرافعي[3] حيث تمسك تيير بضم الشام كلها إلى مصر، وسعى إلى إنهاء هذه المسألة بين الباب العالي ومحمد علي.

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن مهمة المسيو كابي، ودوره في وقف تقدم إبراهيم باشا صوب الأناضول. محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 188، 189.

(2) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 191؛ أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 177.

(3) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 280.

ولكن بامستون Palmerston وزير خارجية بريطانيا ما إن علم بتلك المساعي حتى سعى إلى التفاوض مع الدول الأخرى روسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، معلناً أن بريطانيا تعمل على المحافظة على سلامة وتكامل الدولة العثمانية، فبينما كادت تُسفر مناقشات الديوان السلطاني عن الخضوع لمطالب محمد علي أو بعضها على أقل تقدير، حدث شيء مُهم غير مجرى الأحداث وأطاح بأماني مصر، فقد تدخلت الدول الأوروبية في آخر لحظة لمساندة الدولة العثمانية في مفاوضاتها مع محمد علي، في ما عرف باسم «مذكرة 27 يوليو 1839م»، التي طالب بمقتضاها سفراء الدول الأوروبية الكبرى في الدولة العثمانية «خسرو باشا» الصدر الأعظم بعدم التوصل إلى أي اتفاق مع محمد علي إلا بالرجوع إليهم[1]، وكانت هذه بداية التدخل الأوروبي لحسم الخلاف بين مصر والدولة العثمانية مُستخدماً آلية توازن القوى.

وعندما تولى السلطان عبد المجيد السلطة خلفاً للسلطان محمود الثاني، ورأى أن الدولة تتهاوى أمام جيوش إبراهيم باشا، الذي بات قاب قوسين أو أدنى من دخول القصر السلطاني، والإطاحة به من فوق عرشه، رأى ضرورة المفاوضة رأساً مع محمد علي لإنهاء النزاع سلمياً، فأرسل عاكف أفندي يحمل كتاباً من خسرو باشا الصدر الأعظم يعلم محمد علي باعتلاء السلطان عبد المجيد العرش، وأنه يصفح عن مسلكه ويعرض على محمد علي حكم مصر وراثياً[2]، وكادت تسفر المباحثات عن استجابته لمطالب عزيز مصر لولا تدخل سفراء الدول الأوروبية الكبرى الخمس بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا بمذكرة مشتركة إلى الباب العالي في 27 يوليو 1839م يطلبون منه فيها ألا يعقد اتفاقاً مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية ومشاركتها انتظاراً لقرارها[3]، ونقل هذا التدخل الواضح الصراع المصري العثماني إلى مرحلة جديدة كانت الدول الأوروبية فيها هي محور

(1) جي فارجيت: مرجع سابق، ص 173، أحمد عزت عبد الكريم (وآخرون): مرجع سابق، ص 81؛ عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 397.
(2) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 164.
(3) بروتو أليبتي: مرجع سابق، ص 96.

السياسات التي رسمت خريطة المنطقة. وكان اشتراك فرنسا في هذه المذكرة من الأمور الغريبة، ذلك أنها رأت أن اشتراكها قد يحول دون انفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية، وكان انضمام روسيا المفاجئ للمذكرة ضربة موجهة للسياسة الفرنسية جعلتها تضطرب وتحار في سياستها التي كانت تعمل سراً وعلانيةً ضد سياسة روسيا التي أظهرت استعدادها للموافقة على أي حل للأزمة بين السلطان العثماني وتابعه، هادفة إلى أن تعزل فرنسا عن المجموعة الأوروبية، وأن تشترك الدول الأربع الكبرى الأخرى في تقرير مصير النزاع.

واشتراك فرنسا في هذه المذكرة يدل على تذبذب سياستها[1]، ولكنها كانت عموماً تأمل أن تصل من خلال اتفاق الدول إلى التوفيق بين وجهتي النظر المصرية والعثمانية بطريقة الوساطة الدبلوماسية، ولكن بامستون أيقن من موقفها هذا أنها لن تستطيع الوقوف أمام التحالف الأوروبي مجتمعاً، ورأى فيه خضوعاً للسياسة الإنكليزية، فعمل منفرداً على تأليب الدول على محمد علي، خاصة عندما لم يستطع أن يقنعها بما عزم على منحه لمحمد علي من ولاية مصر وولاية عكا، ثم إن موقفها هذا أتاح الفرصة لروسيا للتقرب من إنكلترا مُنتهزة فرصة الخلاف بين الدولتين في محاولة منها لعزل فرنسا لكي تشترك الدول الأربع الأخرى في تقرير مصير هذا النزاع، ومن ثم أرسلت في سبتمبر 1839م بعثة «برونو Brunnow» للعمل على تحسين العلاقات الإنكليزية الروسية على أساس الاتفاق على الخطوات التي تتخذ ضد محمد علي، وعلى أساس موافقة روسيا على إلغاء معاهدة «أونكيار أسكلة سي»، بينما كان الدافع الأكبر لبامستون هو مصالح بريطانيا في الشرق، وفكرة التوازن الدولي في الغرب، ولهذا كان حريصاً على منع الاتصال المباشر بين روسيا ومحمد علي، بل إنه في فترة

(1) وقد تعرض اشتراك فرنسا في تلك المذكرة لحملة صحفية معارضة بشدة ومؤيدة لموقف محمد علي. الأمر الذي دفع السفير الفرنسي في لندن إلى أن يُسارع بالإعلان أن حكومته تُعارض إجبار المصريين على الجلاء بالقوة عن الشام، وأدى ذلك الموقف إلى إقالة المارشال سولت Soult من رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي، وحل محله أدولف تيير Adolph theirs محتفظاً بوزارة الخارجية في ظل الظروف الصعبة التي تعرض خلالها لضغط من الملك لويس فيليب لتحسين علاقاته مع إنكلترا، والرأي العام الفرنسي المؤيد لمحمد علي. جي فارجيت: مرجع سابق، ص 174.

من الفترات كان يفكر في استغلال الوجود المصري في الخليج لمقاومة التغلغل الروسي هناك لولا اعتقاده أن أي نمو في القوة المصرية هو نمو للنفوذ الفرنسي، وعلى أية حال كانت هذه المذكرة إلغاء لنتائج معركة نصيبين، وكانت انتصاراً لوجهة نظر إنكلترا، ووضعت الدولة العثمانية تحت حماية الدول الأوروبية.

وقد أظهر محمد علي إزاء هذا التحالف الأوروبي موقفاً يتسم بالود والوفاق مع إظهار الشدة والتمسك بحقوقه، فعندما أبلغه كوشيليه القنصل الفرنسي في مصر في 14 أغسطس 1839م أن السفن الحربية الإنكليزية والفرنسية سوف تتلقى تعليمات بالاستيلاء على سفن الأسطول المصري، أجاب محمد علي أن إبراهيم باشا سوف يتحرك فوراً عند أول تهديد، ثم عاد وأوضح أنه في حالة عزل خسرو باشا من منصب الصدارة العظمى، فسوف يُعيد الأسطول العثماني بقيادة ابنه سعيد بنفسه إلى الأستانة، وعندما أرسل إليه خسرو باشا يعرض التفاوض أصر على إقالته وتعيين صدر أعظم غيره؛ بل وكتب إلى جميع ولاة السلطنة يطلب منهم أن يُساعدوه على إزاحة خسرو باشا من منصب الصدارة العظمى لأنه هو المسؤول عمّا أصاب الدولة من التدهور[1].

(1) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق. ص 172.

العمل الأوروبي لوقف التقدم المصري وحماية التوازن الأمني

ما الذي دفع الدول الأوروبية إلى التدخل؟ لا شك أن انتصار الجيش المصري على الجيش العثماني في موقعة نصيبين قد أدى إلى إحداث حالة من عدم الاستقرار في توزيعات القوة في أوروبا، وصار الانتصار المصري يُهدد النظام الأمني الأوروبي؛ لأنه أصبح يُهدد الكيان العثماني الذي كان يلعب دوراً مُهماً في التوازن الأمني الأوروبي شرقي النظام. وأكد بامستون هذه الرؤية حينما كتب في إحدى المناسبات يصف أهمية بقاء الدولة العثمانية متكاملة بلا تفكك عقب معركة نصيبين، بقوله: «إن بقاءها هدف منشود وغاية في الأهمية بالنسبة إلى إنكلترا من أجل الحفاظ على توازن القوة والأمن في أوروبا»[1].

أثار الانتصار المصري إذن المسألة الشرقية، والمسألة المصرية، ومسألة التوازن في القارة الأوروبية، ولكن الدول الأوروبية الكبرى وقفت مواقف مختلفة تبعاً لاختلاف أطماعها ومصالحها، فأعلن «بامستون» أن الحكومة البريطانية مهتمة في المقام الأول بضرورة الحفاظ على الدولة العثمانية ككيان لا غنى عنه لبقاء التوازن الأمني في القارة الأوروبية، وجاهر بأن هذا الكيان لا يقوم إلا بضم الشام إليه، وإخضاع محمد علي ولو بالقوة، والتدخل العسكري المسلح، خاصة بعدما بات محمد علي يُهدد

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 167.

طرق مواصلاتها إلى الهند بوصول خورشيد باشا إلى الخليج وتفكيره في الوصول إلى البصرة [1]، وبوصول إبراهيم باشا يكن إلى اليمن وتفكيره في الوصول إلى عدن والمخا، وتمسك أيضاً برد الأسطول العثماني لأن اندماجه في الأسطول المصري يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تزاحم بريطانيا في سيادتها على البحر المتوسط.

(1) حظيت مدينة البصرة بحكم موقعها على شط العرب، الذي ينتهي إلى الخليج العربي بنصيب كبير من الحروب والمناوشات التي وقعت بين الدولتين الفارسية والعثمانية، ويرجع ذلك إلى أنها تُعتبر الميناء الرئيس للعراق على الخليج العربي، ولهذا كانت أكثر مدن العراق اتصالاً بالصراع على النفوذ في الخليج. وقد ازدادت أهميتها التجارية منذ أوائل القرن السابع عشر بعدما نقل البرتغاليون مراكزهم التجارية إليها على إثر ضياع جزيرة هرمز من أيديهم عام 1622م. وظلوا منافساً قوياً للتجارة البريطانية فيها حتى العام 1640م، ومن ثم أصبحت البصرة المركز التجاري الرئيس في مياه الخليج، وبدأت تفقد الموانئ الفارسية ميزاتها رويداً رويداً، ولهذا اتجه تفكير معظم شاهات فارس إلى احتلالها. مصطفى عقيل الخطيب: «التطلعات الإيرانية في البصرة على عهد كريم خان الزند (1774-1779)»، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر**، العدد 16، (1993)، ص 364. وكذلك تنبهت بريطانيا لأهميتها التجارية والاستراتيجية في أعقاب حرب السنوات السبع (1756-1763) التي خرجت منها منتصرة على فرنسا، ووضعت يدها على أكثر المستعمرات الفرنسية في الهند، وكشفت هذه الحرب عن أهمية الطريق بين الهند وأوروبا عبر العراق، وكان قرب منطقة الخليج العربي والبصرة من الهند من العوامل التي جعلت شركة الهند الشرقية البريطانية تعطيها عناية خاصة، وكانت الشركة تنظر إلى وكالتها التي أنشأتها في البصرة عام 1643م على أنها مركز تجارتها الرئيس.

Longrigg. S. h: Four Centuries of Modern IRAQ, (Oxford: Oxford University press, 1968), p 108.

ونظراً لتزايد أهمية البصرة لدى الإنكليز فقد ارتفع تمثيلهم السياسي فيها إلى القنصلية عام 1764م، ولم تعد مهمة القنصل البريطاني مقتصرة على حماية الشؤون التجارية فحسب بل رعاية المصالح السياسية الإنكليزية أيضاً. علي عفيفي علي غازي: **الصراع الأجنبي**. ص 15، 16.

وفي أوائل القرن السابع عشر تولى الحكم في البصرة أحد المغتصبين ويُدعى أفراسياب. وظفرت البصرة بالأمن والاستقرار إبان حكم أسرته الذي انتهى سنة 1668م، فقد كان حكام هذه الأسرة يُرحبون بالأجانب جميعاً هولنديين وبريطانيين وفرنسيين وهنوداً وغيرهم فضلاً عن العثمانيين والعرب الوافدين من سائر أنحاء العالم العربي، حيث كانت تتمّ في البصرة صفقات تجارية في السلع الواردة من الهند وفارس، وكانت البصرة تزدحم بالبدو الذين يقصدونها لبيع الإبل للتجار لاستخدامها في نقل البضائع إلى الثغور الشامية. طارق نافع الحمداني: «علاقة العثمانيين وآل أفراسياب بالأحساء في القرنين السادس عشر والسابع عشر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 32 (1988)؛ طارق نافع الحمداني: «علاقات آل أفراسياب السياسية والتجارية مع القوى الأوروبية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن السابع عشر»، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر**، العدد 20 (1997).

ولم تفقد البصرة مكانتها التجارية في الفترات التي استولى فيها الفرس عليها؛ إذ عملوا على اجتذاب التجار إليها فظلت مدينة مزدهرة تجارياً خلال الفترات التي تعاقب الفرس على حكمها، وقد استولى الفرس على البصرة عام 1697م لمدة عامين، ثم خضعت لهم مرة أخرى 1776م لتعود للعثمانيين في العام 1779م، الذين أنزلوها من مركز الولاية إلى مركز المتسلمية التابعة لبغداد حتى العام 1871م حين عزل مدحت باشا من باشوية بغداد، لتعود مرة أخرى ولاية تابعة رأساً إلى العاصمة العثمانية، وأصبح ناصر باشا شيخ المنتفق أول حاكم لهذه الولاية على الرغم من أنه عربي المولد والقبيلة. عبد العزيز محمد الشناوي: مرجع سابق، ص 756 759.

وكانت النمسا أيضاً تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تمنح روسيا فرصة التدخل منفردة طبقاً لاتفاقية «أونكيار أسكلة سي»، ومن ثم تفرض حمايتها على السلطان العثماني، وبذلك ستجاور روسيا النمسا، وهو ما كان يُمثل خطراً عليها، في الوقت الذي كانت روسيا تريد الوقوف أمام محمد علي إنقاذاً للدولة العثمانية من هذا الوالي القوي الذي بات يُهدد أمنها واستقرارها، فكان القيصر الروسي يرى في وجود السلطان الضعيف جاراً له خيراً من محمد علي ذلك الحاكم القوي[1].

فلقد كانت مصالح روسيا تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف، فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام، ويُشرف على الأناضول، تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية، واستيلائه عليها، والقضاء على مطامعها فيها. نظرت روسيا إذن بعين الخوف إلى تقدم الجيش المصري، واقترابه من عاصمة الدولة العثمانية، وخشيت من أن يستولي محمد علي على عرش السلطنة، ويمد نفوذ مصر إلى ضفاف البوسفور والدردنيل والبحر الأسود، فيؤسس دولة قوية تقوم على أنقاض السلطنة العثمانية المتداعية الأركان المختلة النظام، وليس من مصلحة القيصر الروسي أن يقع هذا الانقلاب لأنه سيحول دون تحقيق أطماعه في الوصول إلى البحر المتوسط، فبادر بإيفاد الجنرال مورافيف Mourawief إلى السلطان محمود الثاني يعرض عليه استعداده للدفاع بقواته البرية والبحرية عن عرشه المتهاوي[2].

ومن جهة أخرى كان القيصر نيقولا الأول يرى أن أي تفكيك للدولة العثمانية سيكون في غير صالح روسيا، لأنه سيترتب على انهيارها تدخل النمسا في البوسنة وألبانيا والجبل الأسود، وفرنسا في مصر، وإنكلترا في كريت وجزر بحر إيجة، وبالتالي ستُصبح روسيا محاطة بثلاثة جيران أقوياء بدلاً من واحد ضعيف، بينما سيُصبح في وسع إنكلترا وفرنسا المطالبة بالوصول إلى البحر الأسود، ونتيجة لهذا فقد فضل القيصر الروسي والساسة الروس التغلغل التدريجي السلمي في الدولة العثمانية، ومن ثم كان من مصلحة روسيا التوصل إلى حل لأزمة الصراع المصري

(1) عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص 319.
(2) عبد الغفار محمد حسين: مرجع سابق، ص 199.

العثماني، لذلك لم تقف ضد العمل الجماعي الأوروبي، وفضلت الانضمام للوحدة الأوروبية ضد محمد علي، خاصة أنه لم يكن في وسع روسيا في الوقت ذاته مساعدة السلطان العثماني منفردة ضد واليه؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى حرب بينها وبين إنكلترا وفرنسا لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

ولم تتغير سياسة فرنسا تجاه الدولة العثمانية، فكانت ترى أنها ركيزة الاستقرار الأمني في أوروبا، ولكنها في الواقع لم يكن من رأيها استقلال مصر استقلالاً تاماً عن الدولة العثمانية؛ بل كانت ترى ضرورة بقاء محمد علي وممتلكاته جزءاً من نظام الدولة العثمانية، ولهذا اتجهت لدعم محمد علي عسكرياً باعتباره الامتداد الطبيعي لوجودها في المتوسط[1]، وكانت تميل إلى إقراره في الشام والجزيرة العربية طبقاً لصلح كوتاهية، ولذا فإنها كانت مهتمة بإنهاء حالة الصراع بين الباب العالي ومحمد علي كما فعلت في أزمة العام 1833م، وكان الدافع الحقيقي للسياسة الفرنسية تجاه هذه الأزمة هو التخوف من احتمالات التدخل الروسي المنفرد لمساندة السلطان العثماني، وزيادة نفوذها في الدولة العثمانية وشرقي أوروبا، وهي التي تمثل في رأي سولت وزير الخارجية الفرنسية تهديداً جسيماً لكل من فرنسا وبريطانيا.

ولكن إنكلترا كان لها رأي مخالف؛ فقد كانت مُعادية بصورة حاسمة وصريحة لمحمد علي، حيث إن توسعاته في شبه الجزيرة العربية وتهديده للعراق الذي يُمثل طريقها إلى الهند ليس فيها أي مصلحة حيوية للإمبريالية البريطانية. وقد لخص بامستون موقف بريطانيا في أحد خطاباته للسفير البريطاني في النمسا، حيث كتب يوضح: «... إن القوى الكبرى معها الحق في التدخل في هذه المسألة بين السلطان ومحمد علي... لأن هذه المنافسة القائمة بينهما من شأنها خلق مخاطر كبيرة وفورية لمصالح القوى الأوروبية والسلام العام في أوروبا... إن الحفاظ على الإمبراطورية

---

(1) وقد تنبه المستشار النمساوي «مترنيخ» إلى تلك السياسة الفرنسية، وأعلن ارتيابه منها حين صرح للسفير البريطاني في فيينا بأن فرنسا «تتطلع للأسطول المصري ليكون وحده متمماً لأسطولها في البحر المتوسط». عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر 1833-1850، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص 103.

التركية يُعدّ الهدف الأساسي للقوى الأوروبية في هذه المرحلة، وهو ما لا يُمكن تحقيقه إلا بوضع حد لفرص التصادم بين السلطان ومحمد علي، ولكن طالما استمر محمد علي في احتلال سورية فإن فرص الصدام ستستمر... وهو لن يوافق على منح سورية للسلطان إلا إذا مُنح بعض المميزات في المقابل، كالحكم الوراثي لأسرته في مصر، خاصة تسوية كهذه ستكون عادلة... ولو وافقت القوى الخمس على مثل هذه الخطة وقدمتها للطرفين بكل ما لديها من قوة وعظمة، فإنه يُمكن أن يتمّ تنفيذها، ويُمكن من خلالها إنقاذ أوروبا من مخاطر كبيرة»[1]، ووافقه مترنيخ الرأي حين نبه في كتاباته عام 1836م إلى «خطر نشوء دولة أفريقية». يعني بها مصر، باعتباره «من أجل الأخطار التي تُهدد الغرب»[2].

وكانت هذه الخطة التي ضمنها بامستون خطابه هي لُب معاهدة لندن، فقد أسفرت تلك المساعي عن توقيع معاهدة لندن 1840م، التي فوجئت بها فرنسا واعتبرها تيير تحدياً له، وتوترت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لدرجة كادت تُنذر بانهيار التوازن الأوروبي لولا تريث الحكومة الفرنسية التي فضلت عدم خوض غمار حرب أوروبية جديدة. وكانت المبادرة لعقد تلك المعاهدة من جانب النمسا عندما أدرك «مترنيخ» أن اتفاقية «مونشنجراتز» غير قابلة للتطبيق نتيجة المعارضة الفرنسية والبريطانية، في الوقت الذي كان شبح تفتت الدولة العثمانية يُطارده، حيث إن بلاده كانت أكثر المتأثرين من مثل هذه الخطوة لو تمّت؛ فالنمسا هي الدولة الجارة التي سيدور في فنائها الخلفي الصراع على تركة رجل أوروبا المريض، وهو ما سيجذب النفوذ الروسي والفرنسي إلى منطقة شرقي أوروبا والبلقان، وبالتالي سيخلق وضعاً طالما عملت السياسة الخارجية النمساوية على تفاديه لأكثر من قرنين من الزمان. وفي ضوء هذه التداعيات والمخاوف، لم يجد مترنيخ أمامه إلا مساندة أي عمل جماعي أوروبي لتسوية هذا الأمر من خلال الإبقاء على الدولة العثمانية وتماسكها أمام التهديد المصري. فقد كان تقدير مترنيخ، الذي تمّ إبلاغه للسفير البريطاني في

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق. ص 168.
(2) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي، ص 103.

فيينا، أن مساندة فرنسا لمحمد علي ليست نابعة من كونها «مسألة حزبية أو سياسية، ولكنها مسألة قومية بالنسبة إليها»[1]، وهو ما وضع مزيداً من الضغط على مترنيخ لقبول فكرة العمل الأوروبي الجماعي لتسوية المسألة المصرية، وهذا الذي دفعه إلى طرح مبادرته بعقد مؤتمر دولي في فيينا لإنهاء هذه الأزمة.

وبما أن قبول مثل هذه الفكرة كان يعني لروسيا فقدان حريتها في العمل بالمزايا التي اكتسبتها بمقتضى معاهدة «أونكيار أسكلة سي»، فإنها اعترضت بشدة، وأعربت عن استعدادها على الأكثر للمشاركة في ضمان جماعي لتنفيذ اتفاق مباشر مُحتمل مصري - عثماني، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث انقسام بين الحكومة الإنكليزية والحكومة الروسية، وزاد من حدة هذا الانقسام تكثيف النشاط الروسي في الدولة الفارسية بشكل بات يُهدد المصالح البريطانية في الهند؛ ففي ذلك التوقيت كانت هناك قوات فارسية بمُساندة من روسيا تُهدد أفغانستان، وبالتالي تُهدد الحدود الهندية[2]، علاوة على ذلك كانت هناك شائعات تتردد في السماح للأسطول البريطاني بدخول الدردنيل بحجة التزود بالإمدادات، كل ذلك أدى إلى التهديد بحرب إنكليزية روسية[3].

وكانت روسيا تُدرك الأبعاد الحقيقية للصراع المصري العثماني القائم، وأنه ما هو إلا تكرار لأحداث 1832/ 1833م مع تغير في ظروف النظام الأوروبي، هذا التغير هو الذي دفع «نسلروود»[4] إلى إعادة حساباته مرة أخرى لوضع أفضل البدائل في حالة انهيار

(1) F. O: 78 / 290 Beauvole to Palmerston 11 April 1840.

(2) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 183.

(3) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 185.

(4) سياسي روسي ولد في مدينة لشبونة عاصمة البرتغال عام 1780م حيث كان والده سفير روسيا فيها، فورث السياسة من والده وتشبع بها في صغره، وسلك نفس درب والده، فاشتغل أيضاً بالسياسة؛ فعين سفيراً لروسيا في باريس 1807م فلعب دوراً بارزاً في إسقاط نابليون. وكان من أكبر المساعدين على مكافحة أحزاب الحرية في جميع أرجاء أوروبا، فكافأه القيصر إسكندر الأول بتعيينه وزيراً للخارجية الروسية، فوجه اهتمامه إلى التدخل في الدولة العثمانية أثناء فترة الصراع المصري العثماني. وبفضل ليونة سياسته انضمت روسيا للاتحاد الأوروبي في المذكرة المشتركة التي تقدموا بها للباب العالي في 27 يوليو 1839م، وفي التوقيع على معاهدة لندن 1840م، حيث تم الاتفاق على إرجاع محمد علي إلى حدود مصر الطبيعية. وقد شهد «نسلروود» حرب القرم. وبفضل مساعيه الدبلوماسية تمّ التوقيع على صلح باريس 1856م، الذي أنهى هذه الحرب بعدما كان موقف روسيا في غاية الحرج، وتوفي سنة 1862م. محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 130.

الكيان العثماني، حتى يحفظ لروسيا مصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة، فاقترح أن تصبح الأستانة مدينة حرة، وأن تقوم روسيا بحماية مضيق البوسفور، بينما تقوم بريطانيا بالتعاون مع النمسا بحماية مضيق الدردنيل. وقد كان تقدير «نسلروود» أن هذا الاقتراح يتضمن قاعدة المكافأة المتبادلة، بحيث توزع تركة الدولة العثمانية بين الدول الكبرى، وبشكلٍ لا تهتز معه توزيعات القوى، ولكنه لم يُدرك أن بريطانيا كانت عاقدة العزم على ألا تنهار الدولة العثمانية ككيان سياسي في النظام الأوروبي؛ فقد كانت بريطانيا ترى أن خريطة توزيعات القوى الأوروبية مبنية على بقاء الدولة العثمانية في هذا النظام الأوروبي، حتى مع تسليمها بضعفها وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، إلا أن وجودها كان ضرورة استراتيجية فرضتها مقتضيات التوازن الأمني؛ لأن استبدالها بدولة أخرى قوية كمصر، من شأنه أن يقلب الموازين الأوروبية تماماً.

ولهذا، وعلى الرغم من تأكيدات محمد علي المستمرة بأنه لا يريد سوى المحافظة على المناطق الخاضعة له في الشام والجزيرة العربية، إلا أن الدول الأوروبية الكبرى بما فيها فرنسا، كانت تخشى من قيام مصر بوراثة الدولة العثمانية عند هزيمتها، وهو ما سيُدخل متغيرات جذرية على خريطة توزيعات القوة في النظام الأوروبي بإحلال دولة قوية محل دولة ضعيفة، فكان بالضرورة يتضمن إعادة صياغة التوازن الأوروبي، وهو ما لم تكن الدول الأوروبية مستعدة له في ظل حالة القطبين داخل النظام. وكان لهذا التخوف الأوروبي ما يُبرره من وجهة نظرهم، فكانت قوة مصر العسكرية لا يُستهان بها، فانتصارات الجيش المصري في بلاد الشام والأناضول كان لها صداها الواسع، وأسطول مصر القوي ازداد قوة بعد تسليم الأسطول العثماني في 14 يوليو 1839م[1]، كل ذلك جعل الدول الأوروبية تنظر إلى التوسع المصري على أنه توسع فرنسي غير مباشر، فلقد نظرت

(1) محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 190، 191، ويحُاول الباحث جي فارجيت تعليل إقدام قبطان باشا على هذه الخطوة بسبب «خلاف وقع بين قبطان باشا وخسرو باشا رئيس الوزراء الجديد، أو قد يكون قبطان باشا تلقى وعداً من محمد علي بالحصول على مكافأة سخية». جي فارجيت: مرجع سابق، ص 172.

إلى التعاون الوثيق بين فرنسا ومصر على أنه مصدر خطورة على المنطقة بأسرها، فرأت أن أي إضافة لقوة مصر إضافة للنفوذ الفرنسي في المنطقة؛ بل إن «مترنيخ» المستشار النمساوي، رأى أن مساندة فرنسا ودعمها لمحمد علي ليست «مسألة حزبية أو سياسية، ولكنها مسألة قومية بالنسبة إليها»[1].

(1) F. O: 78 / 290 Beauvole to Palmerston 11 April 1840

وحدة أوروبا لتقرير مصير
الصراع المصري العثماني

لكل العوامل التي ذكرت، شعرت الدول الأوروبية أن مصر بدأت تؤثر في الأمن الأوروبي، وأن هزيمة الدولة العثمانية باتت تُهدد استقرار هذا النظام، وأنه يتوجب على الدول الأوروبية الكبرى ضرورة احتواء التهديدات المصرية على النظام الأوروبي، ومن هذا المنطلق بدأت هذه الدول العمل الجماعي لوقف التدخل المصري في الشؤون العثمانية، ومن أجل هذا الغرض لجأت إلى التدخل المباشر في الأزمة بين محمد علي والسلطان، واتخذ هذا التدخل صورتين؛ من خلال العمل الدبلوماسي أولاً، ثم تطويره إلى تدخل عسكري في مرحلة لاحقة. وبدأت مرحلة العمل الدبلوماسي في مايو 1839م، أي قبل اندلاع الحرب مباشرة، ولكن اختلفت توجهات كل دولة؛ فقد كان «بامستون» من دعاة إيجاد منطقة عازلة بين مصر والدولة العثمانية منعاً لتكرار الحروب بينهما، ومن ثم كان رأيه ضرورة إعادة بلاد الشام إلى الباب العالي لتكون تلك المنطقة العازلة، بينما كانت فرنسا على اقتناع بحق محمد علي في الشام بمقتضى صلح كوتاهية 1833م، ولكنها واجهت معضلة سياسية كبرى متمثلة في كيفية دعمه مع وقف التدخل الروسي المحتمل، ولذا انضمت إلى التحالف الأوروبي عند بوادر الأزمة، ولكن هذا الموقف لم يكن كافياً لإثناء التحالف عن استخدام القوة العسكرية ضد محمد علي ومصر.

أما موقف النمسا فلم يخرج عن سياستها التقليدية خشية من المواجهة مع فرنسا بسبب المسألة المصرية؛ فلقد آثر «مترنيخ» الموقف المعتدل كما حدث عام 1833م، بما يسمح لمحمد علي بالحصول على جزء من الشام، وإبقاء جزء آخر كمنطقة عازلة خارج نطاق الأناضول، ثم استمرار الكيان العثماني ذاته. أما روسيا فقد كان موقفها غريباً بعض الشيء، ليس لعدم وجود سياسة روسية محددة في هذا الشأن؛ بل لأن «نسلروود» والقيصر لم يُفصحا عن نواياهما عند بداية الأزمة في ربيع 1839م، والحقيقة كان لدى روسيا هدفان رئيسان يحكمان موقفها من الصراع المصري العثماني؛ الأول يتضمن رغبتها الملحة في تسوية الصراع بأسرع ما يُمكن حتى لا تضطر إلى التدخل منفردة بمقتضى اتفاقية «أونكيار أسكلة سي»، وبالتالي تصطدم مع فرنسا وبريطانيا، وكان هدفها الثاني هو رغبتها في استخدام هذا الصراع لتخفيف حدة التوتر بينها وبين بريطانيا.

وهكذا نلمس اتجاه الدول الأوروبية الكبرى عند بداية الأزمة بين السلطان ومحمد علي إلى ضرورة وقف التقدم المصري صوب الأناضول، وضرورة العمل الجماعي المشترك لوقف أي تهديد للتوازن الأمني الأوروبي، وذلك بحماية الدولة العثمانية ووحدتها الإقليمية. وعلى الرغم من اتفاق الدول الأوروبية واجتماعها على هذا الهدف المشترك، إلا أن العمل الأوروبي المشترك لم يتبلور بالسرعة المتوقعة، فقد بقيت خلافات جوهرية على رأسها كيفية إقامة هذا التحالف في ظل الخلافات الأوروبية، وانقسام هذا النظام، فضلاً عن المسائل الشكلية والإدارية المتعلقة بإقامة مثل هذا التحالف، وهي أمور كان على الساسة الأوروبيين العمل على تسويتها.

وجاءت المبادرة من دبلوماسي أوروبا الأول «مترنيخ» الذي لجأ إلى الحكومة الفرنسية باعتبار أن قنواته الدبلوماسية معها كانت أفضل من «بامستون»، عارضاً عليها مبادرته بإقامة مؤتمر أوروبي في فيينا لبحث المسألة المصرية وإنهاء الأزمة بين السلطان ومحمد علي، وارتكزت هذه المبادرة على مجرد الحصول على موافقة الدول الأوروبية على المشاركة في هذا المؤتمر دون الخوض في أية تفاصيل محددة تفتح المجال أمام معارضة أي من الأطراف، ولاقت هذه المبادرة تأييد كل من إنكلترا وفرنسا.

وفي فيينا استطاع «مترنيخ» بالتعاون مع سفراء كل من بريطانيا وفرنسا والوزير المفوض الروسي، التوصل إلى نتائج مبشرة بالنسبة إلى العمل الأوروبي المشترك، وذلك على عكس ما تصوره «بامستون» و«نسلروود»؛ فقد رأى المجتمعون أن أول خطوة تكمن في فرض توصية بعدم قبول الدولة العثمانية لأية تسوية مع مصر إلا بعد العودة إلى الدول الكبرى، وهو ما تبلور في نص مذكرة 27 يوليو 1839م التي قدمها المسيو روسين سفير فرنسا في الأستانة باسم سفراء الدول الكبرى إلى الباب العالي[1]، وأوقفت المفاوضات بين محمد علي وخسرو باشا، حيث أُبلغ الباشا في 22 أغسطس بعدم قبول مطالبه، بعدما كانا قاب قوسين أو أدنى من التوصل للاتفاق في ظل تأييد علماء الدين لمنح محمد علي الحكم الوراثي في مصر والشام، كما تمخض الاجتماع عن موافقة المجتمعين على إرسال أسطول أوروبي مشترك إلى الدردنيل لردع أي تقدم عسكري مصري صوب الأستانة، ووافق ممثلو بريطانيا وفرنسا ومترنيخ، ولم يعترض المفوض الروسي على الرغم من أن هذه الخطوات كانت تتعدى التفويض الممنوح له من «نسلروود»[2]. وهكذا تبلور الموقف الأوروبي وتمخض عن تدخل واضح لوقف أي تقدم عسكري مصري قد يُهدد الأمن الأوروبي، وكان هذا المؤتمر بداية دخول آلية توازن القوى حيز التنفيذ من خلال ميلاد العمل الجماعي الأوروبي ضد مصر.

ولقد كان هدف فرنسا من الاشتراك في هذا المؤتمر على الرغم من موقفها المساند لمحمد علي، هو تحجيم التدخل الروسي المنفرد، وتجنب قيام حلف إنكليزي روسي، فأرادت أن تلعب لعبة سياسية من خلال التظاهر بأنها داخل الحلف الأوروبي، ثم تسعى إلى التساهل مع محمد علي لضمان الحكم الوراثي له في مصر والشام. وعلى الرغم من أن الهدفين متناقضان، إلا أن وسيلة تحقيقهما في ظل تعاون أوروبي كانت أمراً يستحيل تنفيذه؛ فقد اعتقدت فرنسا أنها قادرة على التحكم في مجريات الأمور، ولكن غاب عن «سولت» أن مثل هذا العمل المشترك عندما يبدأ فإن إيقافه صعب للغاية، ذلك أن أهداف الدول الأوروبية الأخرى كانت مجرد

---

(1) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 173.

(2) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 189.

إنقاذ الدولة العثمانية من انهيار محقق، ومن هنا جاء سوء التقدير الفرنسي؛ فما بدأته على أنه عمل وقائي يضمن عدم التدخل الروسي المنفرد، ويحمي الدولة العثمانية، تحول إلى عمل جماعي ضد مصر لم تستطع فرنسا الصمود أمامه، فسرعان ما بدأت الدول الأوروبية الكبرى تبلور تحالفها على حساب مصر، وكان هذا أمراً متوقعاً، بل طبيعياً، خاصة وأن بريطانيا كانت على أتمّ الاستعداد لاستخدام القوة لوقف تهديدات مصر المستمرة للدولة العثمانية.

وهذا ما عجل ببدء المرحلة الثانية في سبيل إقامة التحالف الأوروبي ضد مصر في نوفمبر 1839م، فيما عُرف باجتماعات «برولاند Broad land»، التي عُقدت في بريطانيا في ديسمبر 1839م، ووجه «بامستون» الدعوة إلى روسيا وبروسيا والنمسا لإرسال من ينوب عنها في التفاوض من أجل التوصل إلى صيغة للتعاون المشترك بين الأطراف المختلفة لتسوية المسألة المصرية، وكان «بامستون» و«مترنيخ» حريصين على ضمّ فرنسا إلى التحالف بأي شكل لتفادي قيامها بعرقلة العمل الجماعي الأوروبي مستقبلاً، ولكن الاختلاف الرئيس بين الطرفين كان يكمن في نية كل منهما، فإلى حين، كان «مترنيخ» مُصمماً على انضمام فرنسا خشية من أن ينصب الغضب الفرنسي على بلاده لاسيما في مناطق التماس الجغرافي كشمال إيطاليا، التي تمثل نُقطة ضعف واضحة للنمسا. وحاول «مترنيخ» إقناع الملك لويس فيليب بضرورة استخدام القوة ضد مصر إذا لزم الأمر، ولكن فرنسا كانت عاقدة العزم على منع التحالف من استخدام القوة، وبالتالي فشلت محاولات «مترنيخ» لضمان موقف فرنسي مساند للتحالف الأوروبي، وكانت المخاوف التي يخشاها لا يخشى منها «بامستون»، ولهذا كان أقل استعداداً لقبول المشاركة الفرنسية، حيث رأى أن التحالف يُمكن أن يتدخل عسكرياً بعيداً عن فرنسا.

وحاول «بامستون» إقناع «مترنيخ» بالمشاركة العسكرية في التحالف المزمع إقامته ضد مصر، وكانت مُهمته غير سهلة في ضوء شخصية «مترنيخ» المحافظة التي لا تقبل المغامرات العسكرية بسهولة، فضلاً عن أنه لم يكن ليقبل ما يُعكر صفو العلاقات مع فرنسا، التي إذا ما قررت استخدام القوة ضد هذا التحالف فإن بلاده هي أول المرشحين للحرب معها نظراً للتقارب الجغرافي بينهما. وسعت

الدبلوماسية الروسية لاستقطاب إنكلترا في تحالف معها، وأدرك «برونوف» المبعوث القيصري لاجتماعات «برولاند»، أن الفرصة أصبحت سانحة لقلب موازين التحالف داخل النظام الأوروبي ووضع حد للقطبية داخله، وفي رسالة أرسلها إلى «نسلروود» عبر فيها تماماً عن استراتيجية روسيا، إذ كتب يقول: «إن التحالف البريطاني الفرنسي قد لقي مصرعه، ولكن إنكلترا ليست معنا بعد، ولكنها ليست مع فرنسا... فإنكلترا مثل الأرملة، الزواج منها يحتاج إلى كثير من الحنكة والصبر، فهي امرأة جميلة ومتقلبة المزاج»[1]، ولكن بامستون كان يُفضل بلا ريب التعاون مع فرنسا على الاتفاق مع روسيا.

وفي اجتماعات «برولاند» تقدم «برونوف» بالمقترحات الروسية التي أصبحت أساس معاهدة لندن 1840م، ولا عجب أن أساس هذه المعاهدة الشهيرة مبادرة روسية، فالأمن الأوروبي كان مُقدساً لدى الجميع، ومن ثم لا يستبعد أن تأتي مبادرة من روسيا لحسم المسألة المصرية، وكان لبعض الحلفاء تحفظات على بعض البنود الخاصة بها، فلقد كانت المقترحات الروسية تحتم على بريطانيا والنمسا العمل معاً في المتوسط، بينما كانت روسيا طليقة الأيدي في البوسفور.

هذا ما كانت بريطانيا تخشاه، فضلاً عن أن بامستون لم تكن لديه الرغبة الملحة في التوقيع على اتفاقية دولية لضمان الملاحة في المضايق العثمانية، وهو الشرط الذي وضعه الروس ليكون أساساً لأي عمل جماعي أوروبي. ويُضاف إلى هاتين النقطتين الخلافيتين بين بريطانيا وروسيا، أن التحالف ووجه بعدد من المشكلات على رأسها اللوبي الفرنسي في مجلس الوزراء البريطاني ذاته، الذي كان يضغط بشدة من أجل تدمير نواة التحالف ضد مصر، وإفشال اجتماعات «برولاند»، وذلك بجمع المعارضين ضد «بامستون» وسياسته.

يُضاف إلى ذلك ما أصر عليه السفير «نومان Neumann» ممثل مترنيخ في هذه الاجتماعات، من أن يكون السلطان جزءاً من هذا التحالف، وعلى الدول الأوروبية

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق. ص 188.

قبوله طرفاً في أي اتفاق يتمّ بشأن المسألة المصرية، وهو أمر كان يصعب على روسيا قبوله في ضوء عدم اعترافها بالعضوية العثمانية في العائلة الأوروبية، وكانت هناك نقطة خلافية أخرى متعلقة بتردد النمسا في استخدام القوة ضد مصر؛ فلقد رفضت النمسا هذه الفكرة، وحاولت قصر الجهود في التحالف على القنوات الدبلوماسية دون الوصول إلى مرحلة التدخل العسكري، وحاول «بامستون» تهدئة المخاوف النمساوية تجاه فرنسا، مؤكداً أن الأخيرة لن تجرؤ على استخدام القوة العسكرية ضد النمسا أو بروسيا في سبيل محمد علي؛ إذ رأى أنها لن تُخاطر باستفزاز التحالف أو الوحدة الأوروبية تحت أي ظرف من الظروف.

وعلى الرغم من معارضة روسيا لفكرة إدخال الدولة العثمانية في التحالف الأوروبي، إلا أن فكرة التحالف مع بريطانيا والنمسا وعزل فرنسا كانت تحظى بأولوية لديها، ولذلك سرعان ما وافقت على الصيغة البريطانية النمساوية بشأن مشاركة الدولة العثمانية، لتفويت الفرصة على فرنسا ومحمد علي. ولم تكن موافقة روسيا على فكرة إدخال الدولة العثمانية في التحالف الأوروبي هي نهاية المشكلات بالنسبة إلى بامستون، فقد كان عليه ضمان الوجود النمساوي داخل التحالف إذا ما لجأ إلى استخدام القوة ضد مصر، علاوة على أن مجلس الوزراء البريطاني لم يكن ليوافق بأي حال من الأحوال على تحالف لا يشمل النمسا؛ فهي عنصر أساسي لتدويل التحالف، خاصة أنها ستضم معها بروسيا. ومما زاد من حدة المشكلة أن الأحداث أثبتت لمترنيخ تصميم محمد علي على الاحتفاظ بالشام وتمسكه بمطالبه الخاصة بالاستقلال، كما أن المعارضة الفرنسية للعمل الأوروبي المشترك لم تهدأ، وهو ما عنى خطورة استخدام الخيار العسكري ضد مصر من وجهة نظر النمسا.

ولكن استمر الضغط البريطاني الروسي على«مترنيخ» لفرض التدخل العسكري عليه إذا ما لزم الأمر، فاقترح السياسي النمساوي حلاً وسطاً للخروج من هذا المأزق السياسي، بعرض حكم الشام على محمد علي مدى حياته على أن تؤول للدولة العثمانية بعد ذلك، وأن تضمن له الدول الأوروبية الحكم الوراثي لأسرته على مصر والسودان، ولو رفض محمد علي هذه القرارات فسيوافق «مترنيخ» على تجهيز ستين ألف مقاتل

إذا ما تقدمت القوات المصرية صوب العاصمة العثمانية، حيث بدا أنه حاول معالجة الأمر بعرض اقتراح موجه إلى فرنسا في الأساس باعتبارها حامية المصالح المصرية في أوروبا، على أن تقوم بدورها بحث محمد علي على قبوله وإنهاء الأزمة.

وقد أصيب «بامستون» بصدمة شديدة عندما نما إلى علمه أن «مترنيخ» بدأ حواراً مع فرنسا في محاولة لضمها إلى التحالف الأوروبي، مما أكد له أن النمسا لن تنضم إلى هذا التحالف إلا وفرنسا معها. ولكن الظروف السياسية في النظام الأوروبي بدأت تتغير إلى حد كبير، خاصة في فرنسا التي شهدت في فبراير 1840م سقوط حكومة «سولت» بسبب مشكلات داخلية، وقد خلفه «أدولف تيير» الذي أصبحت سياسته غير واضحة، واتسمت بالحيرة والتردد، ولعل ذلك كان بسبب هاجس الخوف من نشوب حرب أوروبية، وميل الملك لويس فيليب إلى التفاهم مع بريطانيا، وتفهم مشاعر الرأي العام الفرنسي الذي يؤيد محمد علي ويرى ضرورة مناصرته، كذلك الخوف من انتهاز روسيا ضعف الدولة العثمانية فيقضي عليها وتسيطر على منطقة المضايق[1]، ولهذا اتسم موقف الحكومة الفرنسية الجديدة بالتردد والارتباك، في وقت أصبح الاتفاق بين روسيا والنمسا وبروسيا وإنكلترا قاب قوسين أو أدنى، وهو ما مهد الطريق أمام الدول الأوروبية لقراءة حقيقة الموقف الفرنسي، والتي رأت أنه سيجنح إلى السلام في مواجهة التحالف الأوروبي ضد مصر، ووضعت هذه المتغيرات «مترنيخ» في موقف حرج، فاضطر تحت ضغط الدول الأخرى في يونيو 1840م إلى الخيار العسكري، وكانت مشاركة النمسا في هذا التحالف الأوروبي بفرقاطتين بحريتين، ولعل ما شجع مترنيخ على قبول هذا الأمر ارتياحه لضعف حكومة «تيير»، خاصة وأن كل المؤشرات العملية كانت تشير إلى أن الحكومة الفرنسية أضعف من أن تتخذ قرار حرب ضد الدول الأوروبية بسبب مصر، ولكن هذا لم يمنعه من اتخاذ جميع الاستعدادات العسكرية على الجبهة النمساوية الفرنسية لاسيما في إيطاليا.

(1) جي فارجيت: مرجع سابق، ص 174؛ أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 181.

وقد رحب محمد علي بتغيير الحكومة في فرنسا، وبالخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الجديد تيير (1 مارس - 24 أكتوبر 1840م) في مجلس النواب في 24 مارس، في الوقت الذي قام فيه بالجلاء عن الجزيرة العربية[1]، ومجدداً محاولات الاتفاق

(1) تؤكد الوثائق المصرية أن محمد علي اتخذ قرار الانسحاب من الجزيرة العربية قبل إقرار الحلفاء لمعاهدة لندن، فقد شعر أنه بحاجة إلى تجميع قواته المتفرقة في الحجاز ونجد واليمن. فأصدر إرادة لخورشيد باشا سر عسكر نجد بتاريخ 19 رمضان 1255هـ / 25 نوفمبر 1839م بأن «الوقت ليس وقت المصلحة التي تصورها وأمل فيها، وأن أساس مُهمته في الوقت الحاضر أن يُهيئ السبيل لسحب قواته تاركاً البلاد لخالد بن سعود بشرط أن يترك عدداً من الجنود يكفونه ثم بعد ذلك يتوجه بقواته لهذا الطرف، ويُغلق باب المصروفات التي فتحت لمشروعاته». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 104، إرادة رقم 27 من محمد علي إلى خورشيد، بتاريخ 19 رمضان 1255هـ / 25 نوفمبر 1839م. ولم يكن ذلك إلا محاولة منه لكسب ود بريطانيا لتغض الطرف عن مشروعاته التوسعية في الشام، وهو أمل لم يتحقق بطبيعة الحال، ورغم تأخر خورشيد باشا في تنفيذ أوامر سيده لأكثر من خمسة أشهر إلا أنه امتثل في النهاية وانسحب إلى شنادية في ربيع الثاني 1256هـ / يونيو 1840م. دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 105، وثيقة 21 أصلية، 35 حمراء، من عبده محرم محافظ المدينة المنورة إلى صاحب الدولة والعناية باشمعاون الجناب العالي، في 8 جمادى الأولى 1256هـ / 7 يوليو 1840م. ووصل إلى المدينة المنورة في 3 شعبان 1256هـ / 29 سبتمبر 1840م. دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 105، وثيقة 52 أصلية، 150 حمراء، من عبده محرم محافظ المدينة المنورة إلى صاحب الدولة والعناية باشمعاون الجناب العالي، في 3 شعبان 1256 هـ / 29 سبتمبر 1840م. ثم تابع انسحابه إلى ينبع البحر فوصلها في رمضان 1256هـ / أكتوبر 1840م. دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 105، صورة الوثيقة العربية رقم 284 حمراء، من المير ميران خورشيد باشا سر عسكر نجد من ينبع البحر إلى باشمعاون جناب داوري، بتاريخ 4 رمضان 1256 هـ / 21 أكتوبر 1840م. في الوقت ذاته صدرت الإرادة رقم 23 إلى «حضرة صاحب الدولة أحمد باشا يكن سر عسكر الحجاز وابن أخت الجناب العالي الخديوي» في 27 رجب 1256 هـ / 23 سبتمبر 1840 م بأن «يأتي إلى ذلك الطرف (مصر) عاجلاً بدون انتظار نزول العسكر.. وأن يأتي بأسرع ما يكون من غير توقف». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 105، وثيقة 235 حمراء، من أحمد شكري سر عسكر الحجاز إلى صاحب الدولة، في 22 شعبان 1256هـ / 18 أكتوبر 1840م. فأسرع تلبية لتلك الإرادة بالانسحاب إلى مكة المكرمة ثم واصل انسحابه فوصل إلى جدة «صباح يوم الجمعة من اليوم السادس والعشرين من شهر شعبان المعظم. وفي اليوم التالي وهو يوم السبت المبارك أقلع من جدة قبل طلوع الشمس مصحوباً بالدولة الإقبال قاصداً محروسة مصر عن طريق السويس». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز: محفظة 105، وثيقة 36 أصلية، 254 حمراء، من محافظ جدة إلى صاحب الدولة، في 28 شعبان 1256هـ / 24 أكتوبر 1840م. وكذلك كان الأمر السامي قد صدر إلى إبراهيم باشا يكن سر عسكر اليمن بأن يبرم صلحاً مع عائض بن مرعي أمير اليمن والشريف حسين بن علي بن حيدر ليضمن وصوله سالماً إلى ينبع «فإن لم يحصل اتفاق ووجب حضوره إلى هذه الجهة (مصر) فإنه ينبأ بذلك بكرة، وأن عليه أن يصون تلك الديار (اليمن) من الفساد». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 105، ترجمة الوثيقة 19 حمراء، 25 أصلية، من أحمد شكري باشا سر عسكر اليمن المعية السنية، في 4 جمادى الأولى 1256هـ / 3 يوليو 1840م. إرادة مزيلة نمرة 19 في 28 جمادى الأولى 1256هـ / 27 يوليو 1840م. ليخبره محمد باشا محافظ جدة بأن «حضرة صاحب الدولة إبراهيم باشا يكن الجناب العالي سر عسكر اليمن قد سافر إلى المحروسة بطريق القصير.... في اليوم الاثنين الموافق 4 جمادى الأولى 1256هـ / 3 يوليو 1840م، وبمعيته حملة من الجنود الجهادية... أما الباقون فسيتم أمر ترحيلهم في نحو يومين أو ثلاثة أيام على الأكثر فسيرسلون وراءهم». دار الوثائق القومية: محافظ الحجاز، محفظة 105، وثيقة 21 أصلية، 18 حمراء، من محمد محافظ جدة إلى صاحب الدولة، في 4 جمادى الأولى 1256هـ / 3 يوليو 1840م. بعد تسليم أمور الحكم في المناطق التي كانت خاضعة لنفوذه إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر شريف «المخلاف السليماني»، ليحكمها من قبل السلطان العثماني. محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية، ص 255، 269. ليُسدل الستار على الوجود المصري في الجزيرة العربية بلا رجعة.

وقد كان من ضمن أهداف انسحاب محمد علي من الجزيرة العربية تأمين ثغور مصر على البحر المتوسط. فتطالعنا إحدى الوثائق بأن «ولي النعم أصدر أمراً بأن أطلب من الجهات اللازمة جلب العساكر الباقية من الألايات القادمة من جهة اليمن. وبعد وصول الألايات كاملة أن أصطحبها وأحضر إلى الإسكندرية». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84. وثيقة 265 حمراء، من إبراهيم باشا يكن إلى مأمور الديوان الخديوي بالإسكندرية، في 24 جمادى الثانية 1256هـ / 22 أغسطس 1840م.

مع السلطان العثماني، على الرغم من فشل مفاوضاته مع الباب العالي في يناير وفبراير، فأرسل سامي باشا إلى العاصمة العثمانية في 26 مايو للتفاوض مع خسرو باشا على أساس إعادة الأسطول العثماني مقابل حكم مصر والشام، وكاد وزير الخارجية العثمانية مصطفى رشيد باشا يقبل الاتفاق لولا تدخل السفير البريطاني في القسطنطينية بونسونبي، وانتهى الأمر برفض أي اقتراح للاتفاق المباشر مع الباشا، ووجه نوري أفندي[1]، الوزير العثماني المفوض في لندن، مذكرة للقوى الخمس في سبتمبر 1839م لتسوية القضية المصرية على أساس الالتزام الذي قطعته على نفسها في مذكرة 27 يوليو، واقترح التوقيع على اتفاقية يعترف بمقتضاها السلطان لمحمد علي بالحكم الوراثي في مصر، دون الإشارة إلى بلاد الشام، إذ أعاد الأسطول العثماني[2]. وأمام رفض فرنسا قرر بامستون العمل بسرعة، وتغلب على معارضة مجلس الوزراء البريطاني. وهكذا تمّ التغلب على العقبات العملية التي واجهت التحالف الأوروبي ضد مصر، فتمّ الاتفاق على الخطوات العملية، التي ستعرض على مصر لتسوية المسألة المصرية، وأيضاً على الوسائل العسكرية التي ستستخدم ضد مصر في حالة رفض محمد علي قبول التسوية.

ولم يبقَ أمام التحالف سوى التوقيع على اتفاقية دولية في سياق نمط آلية توازن القوى الأوروبية لجمع شمل التحالف وإعلانه رسمياً وإشهار شروط تسوية المشكلة التي أنشئ من أجلها، وبالفعل وجهت الدعوة لمشاركة الدولة العثمانية، فوصل المفوض العثماني «نوري أفندي» إلى لندن في أبريل 1840م

(1) كان نوري أفندي ممثّلًا للدولة العثمانية مع مصطفى رشيد باشا في التوقيع على معاهدة أدرنة 1829م مع روسيا. وكان ابن أخ مصطفى رشيد باشا وسكرتيره الخاص في يونيو 1834م. وفي شهر مارس 1835م وقع اختيار الباب العالي عليه ليُصبح سفيراً للدولة العثمانية لدى لندن في أحرج فترات ضعف الدولة العثمانية التي كانت تتهاوى أمام ضربات محمد علي والي مصر. ثم خلف مصطفى رشيد باشا في السفارة العثمانية لدى باريس في منتصف عام 1836م. ثم عاد مرة أخرى في يونيو 1837م ليشغل منصب السفير لدى لندن بدلاً من مصطفى رشيد باشا، الذي تولى وزارة الخارجية العثمانية. ثم عاد إلى اسطنبول عام 1838م فشغل منصب رئيس مجلس الأشغال العامة ووزيراً للمالية، وشارك في وضع مشروع المعاهدة التجارية بين إنكلترا والدولة العثمانية 1838م. وتوفي عام 1841م وهو في طريقه إلى برلين وزيراً مفوضاً. أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق. ص 56.

(2) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 192، 193؛ أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 175.

يحمل معه التفويض الكامل من السلطان بقبول أية اتفاقية مع الدول الأوروبية المتحالفة، وبدأت المباحثات بين بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا والدولة العثمانية لصياغة معاهدة لندن الشهيرة من أجل إشهار التحالف الأوروبي لإنهاء التهديدات المصرية ضد الدولة العثمانية.

وعندما بدأت المباحثات في لندن واجهت «بامستون» مشكلتان كبيرتان كان من شأنهما التأثير على الموقف الأوروبي، لولا براعته في التعامل معهما؛ تمثلت المشكلة الأولى في موقف فرنسا المتعنت ورغبتها في عدم المبادرة بعدائها من جهة، وصعوبة الحصول على موافقة مجلس الوزراء البريطاني لأي تحالف قد يؤدي إلى حرب مع فرنسا من جهة أخرى. فقد كانت فكرة استبدال التحالف التقليدي البريطاني مع فرنسا بتحالف آخر مع روسيا أمراً يصعب تمريره داخل مجلس الوزراء، ناهيك عن إمكانية تسويق هذه الخطوة عند الرأي العام البريطاني، الذي لم تغب عن ذاكرته ويلات حروب الثورة الفرنسية ونابليون بونابرت.

وفي محاولة أخيرة من جانب «بامستون» للتغلب على الموقف الفرنسي، قرر أن يُغير استراتيجيته، فدعا السفير الفرنسي «جيزو Guizot»[1] إلى المشاركة في المفاوضات التي ستدور مع ممثلي الدول الخمس، وكان هدفه إحراج الحكومة الفرنسية، وضرب المعارضة في مجلس الوزراء البريطاني، فإذا رفضت فرنسا التعاون مع الدول الخمس فإنه سيسهل عليه إقناع الرأي العام البريطاني بأنها هي المعارضة والمعرقلة لرأي الأغلبية الأوروبية، ولكن محاولات بامستون باءت بالفشل، مما دفعه إلى المغامرة بتاريخه ومستقبله السياسي بتقديم استقالته من منصبه وزيراً للخارجية.

---

(1) ولد المسيو جيزو سنة 1787م، ومنذ صغره كان مولعاً بالتاريخ، وله فيه مؤلفات كثيرة أهمها: تاريخ التمدن في فرنسا وأوروبا، وتاريخ الثورة الإنكليزية 1688، وكانت أولى المناصب الوزارية التي تولاها وزارة المعارف العمومية في عهد الملك لويس فيليب. ثم اختير سفيراً لفرنسا في لندن. حاول أن يوقف سياسة بامستون لإقامة التحالف الأوروبي ضد محمد علي 1840م ولكنه لم يوفق. وفي أكتوبر 1840م اختير وزيراً للخارجية الفرنسية بوزارة تيير (1 مارس - 24 أكتوبر 1840م)، ثم كُلف بتشكيل الوزارة الفرنسية الجديدة خلفاً لوزارة «تيير» في أكتوبر 1840م، واستمر في منصبه حتى فبراير 1848م، حيث طرد الملك ونودي في فرنسا بالجمهورية فسافر إلى إنكلترا، وعكف على التأليف في التاريخ إلى أن توفي في سبتمبر 1874م. محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 167.

وفي محاولة بائسة قام بها السفير الفرنسي «جيزو» التقى بالمبعوث السلطاني «شكيب أفندي» وعرض عليه الوساطة الفرنسية مع محمد علي من دون أن يتقدم بأية ضمانات للحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، وبالتالي رفض المبعوث هذا العرض، وأكد لجوء بلاده إلى الحكومة البريطانية والحلفاء الأوروبيين، ولكن استقالة «بامستون» وموقف «جيزو» شكلا ضغطاً كبيراً على مجلس الوزراء البريطاني، الذي اضطر في النهاية إلى إقرار العمل الأوروبي المشترك والمضي قُدماً في التحالف على الرغم من معارضة فرنسا، وجدد الثقة لبامستون وزيراً للخارجية ومنحه جميع الصلاحيات لإنهاء الأزمة بين السلطان ومحمد علي، واتفقت إنكلترا وروسيا على تحطيم قوة مصر الخارجية وانتزاع الشام من محمد علي وحرمانه من فتوحاته التي أنفقت مصر فيها أموالها ودماء أبنائها تسع سنوات.

وفي 15 يوليو 1840م اتفق مندوبو الدول الأربع الكبرى «إنكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا» على أن يعرضوا على السلطان تثبيت محمد علي في حكم مصر وراثياً، ويُمنح عكا مدى حياته، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي، على أن تظل مرتبطة بالدولة العثمانية بقيود معينة هي: دفع الجزية، وعدم التمثيل الخارجي، وتحديد الجيش والأسطول، وسلطة منح الألقاب، وضرب النقود[1]. واعتبرت فرنسا عقد هذا الاتفاق بدون اشتراكها إهانة موجهة إليها، وقررت الوقوف إلى جانب محمد علي تؤيده وتؤازره حتى تُحقق له أحسن الشروط في التسوية، وطرأ بعض التغير على الدبلوماسية الفرنسية عندما طلب «تيير» من محمد علي أن يكتفي بمصر والشام والسودان، ويتخلى عن الأجزاء التي يحكمها في الجزيرة العربية وكريت وأضنة، وفي الوقت ذاته أراد أن يكسب الجولة ضد بامستون بمحاولة الضغط على الباب العالي ليوافق على اتفاق يتماشى مع السياسة الفرنسية، وكادت جهوده تثمر في ذلك لولا نجاح «بامستون» في توقيع معاهدة لندن[2] من دون اشتراك فرنسا. وفي

---

(1) Holt. P. M: op - citpp 186 - 187.

(2) وقد وقع هذه المعاهدة اللورد بامستون عن إنكلترا، والبارون برينوف عن روسيا، والبارون نومان عن النمسا، والبارون بيلوف عن بروسيا، وشكيب أفندي عن الدولة العثمانية. أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 182.

المعاهدة تقرر أن تُصبح مصر وراثية لمحمد علي مدى حياته، وإعادة الأسطول العثماني، وأن يدفع جزية سنوية عن البلاد التي تُعهد إليه إدارتها، وتسري عليه قوانين الدولة[1]، والمعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، وتعتبر قواته العسكرية جزءاً من قوات السلطان، وألحق بها ثلاث وثائق أخرى قررت أنه في حالة رفض محمد علي عرض الدول الموقعة على المعاهدة في ظرف عشرة أيام، يُحرم من حقه في الشام، وتبقى له مصر فقط وراثية، وإذا مرت عشرة أيام أخرى فمن حق السلطان أن يسحب منحته[2].

وأخيراً يُقرر الحلفاء تنفيذ ما جاء في المادة الثانية التي تنص على استخدام القوة الحربية لفرض ما يراه الحلفاء في حالة رفضه هذه الشروط، وتُرغمه بالقوة على تنفيذها، وتقوم الدول بحماية السلطان وعرشه إذا ما تحركت قوات محمد علي ضده[3]. وهكذا حققت إنكلترا نصراً دبلوماسياً ليس فقط لأنها تسببت في فشل الوساطة الفرنسية بين محمد علي والسلطان، ولكنها أيضاً تركت حكومة باريس في عزلة أوروبية تامة. ويوضح الرحالة الفرنسي شولشيه هدف بريطانيا الأساسي من هذه المعاهدة بأنه كان «الحد من طموح الباشا المنتصر»[4]، وقد كان توقيع معاهدة لندن دون مشاركة فرنسا بمثابة «واترلو دبلوماسية» لدرجة أن الصحف الفرنسية راحت تُهدد بريطانيا بالحرب[5]، ولكن بامستون كان على يقين من أن فرنسا لن تشعل نيران الحرب ضد الدول الأوروبية المتحالفة، وأنها ستكتفي بإطلاق صيحات الإنذار.

ولم تهدف اتفاقية لندن 1840م إلى القضاء على حكم محمد علي بقدر ما تهدف إلى تقليم أظافره بتقويض دولته القائمة، والحيلولة دون قيامه بتهديد الأمن والتوازنات الأوروبية الحساسة، متمثلة في الدولة العثمانية، وقد وضح ذلك من رسالة بعث بها بامستون إلى سفيره في النمسا يقول له فيها: «إن هدف التحالف هو

(1) وقد حدث ذلك في عهد عباس حلمي الأول (1848– 1854) عند تطبيق قانون التنظيمات العثمانية على مصر.

(2) Hurewitz. J.C: op - citpp 116 - 119.

(3) بروتو أليبتي: مرجع سابق، ص 99؛ كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 194.

(4) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن 19، ص 187.

(5) Christine D. N.: op -citop - citpp 381 - 390.

مساندة السلطان العثماني في فرض تنفيذ اتفاق على محمد علي، وهو الاتفاق الذي سيمنح الباشا المصري وأولاده من بعده حكماً وراثياً في مصر»[1]، فلم يكن هدف معاهدة لندن القضاء على محمد علي أو حكمه في مصر. وقد اتخذ الحلفاء من هذه الاتفاقية دستوراً للتدخل في المسألة المصرية؛ فقد منحت معاهدة لندن محمد علي حكم مصر وراثياً مع إرجاعها إلى حدودها الإقليمية قبل حروبها الأخيرة، وحرمانها من الجزيرة العربية والشام وكريت وإقليم أضنة، وتخويل محمد علي مدى حياته حكم جنوبي الشام «عكا»[2]، ولم يبقَ إلا تسوية الخلاف بين محمد علي والسلطان بالوسائل الدبلوماسية، فإذا ما فشلت فإن التدخل العسكري كان هو الخيار الذي لا مناص عنه. فقد قرر المؤتمرون في لندن فرض هذه المبادئ على مصر بالقوة، فلما رفض محمد علي شروط المعاهدة تحالفت الدول الأوروبية ضده، واستولى الحلفاء على الثغور السورية.

وعندما علمت فرنسا بهذا الاتفاق أدرك الجميع أنها صفعة أليمة وإهانة كبيرة موجهة إلى «تيير» وحكومته، فسارع تيير بإرسال بعثة «ولاوسكي Walawski»؛ لتشجيع محمد علي على المقاومة وطلب الحماية من فرنسا حتى تستطيع أن تعود إلى دائرة إدارة الأزمة[3]، ولبث الطمأنينة في قلبه، وإقناعه بأنه لا أمل في نجاح اتفاق لندن، وأصدر تعليماته إلى كوشيليه قنصل فرنسا في مصر قائلاً: «إن الغرض الذي يجب أن يرمي إليه كلٌّ من الوالي والحكومة الفرنسية هو العمل على إحباط الآثار التي تتوقعها الدول الأربع من الاتفاق المبرم بينها، والوسيلة المُثلى لتحقيق هذا الغرض هي إخضاع سوريا، فالثورة التي اندلعت في لبنان هي السبب الرئيسي لقرار الدول الأربع»[4].

وكان محمد علي يُدرك أن لفرنسا مصالح في وادي النيل، ومن ثم لم ير غضاضة

(1) F. O: 78 / 290 Beauvole to Palmerston 6 June 1840.
(2) Hurewitz. J.C: op - citpp 116 - 119.
(3) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن 19، ص 29.
(4) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 182.

في الاستعانة بها، فوافق على أن يحرر باغوص بك، ناظر الخارجية المصرية، كتاباً إلى قنصل فرنسا يطلب فيه حماية حكومته ووساطتها في النزاع. وفي 20 أغسطس كتب إلى إبراهيم باشا يقول: «في حالة وقوع حرب ستقدم فرنسا إلى مصر بحريتها ودبلوماسيتها على سبيل المعونة، وإذا كان رجال الأستانة قد رضوا حماية الدول الأربع، فما من حرج علينا أن نقبل مساعدة فرنسا التي تؤيد دعوانا، والتي لها مصلحة، كل المصلحة، في تعضيدنا وتأييدنا»[1]. ولكن الحكومة الفرنسية لم تُحرك ساكناً، واكتفت وزارة «تيير» ببث النصائح لمحمد علي، ولم تُنفذ ولو قدراً ضئيلاً من الدعم الذي طالبها به «ولاوسكي» رسولها إلى محمد علي.

وفي النهاية تراجعت وسحبت أسطولها من البحر المتوسط، وعندما فشل «تيير» في سياسته قدم استقالته فنفضت فرنسا يدها من المسألة المصرية، وتغير الموقف باستقالة «تيير» وتكليف جيزو Guizot بتشكيل الوزارة الجديدة في أكتوبر 1840م، وانتقد جيزو سياسة بلاده تجاه المسألة المصرية، فكتب يقول: «كنا مُوزعين بين العاطفة والعقل، فنحن إبان المفاوضات صممنا على أن نُعطي له التوجيه وتناسينا أن المزاحمين العديدين لا يسمحون بأن يكون لنا التفوق في مصر وسوريا»[2]. وهكذا تغير موقف فرنسا تماماً من الأزمة المصرية وأعلنت انضمامها إلى الدول الموقعة على معاهدة لندن حتى لا تفقد وجودها في لبنان، ذلك الوجود الذي كان في نظر السلطات الفرنسية نواة إمبراطورية فرنسية في الشرق. ويُعلق الرافعي قائلاً: «وهكذا انسحبت فرنسا من الميدان، وتركت مصر وجهاً لوجه أمام الدول الأوروبية بعد أن ورطتها في مقاومة قرار الدول المؤتمرة... واضطرت مصر إلى قبول شروط أكثر ضرراً على مصر وأشد نكاية»[3].

لقد أُصيبت حكوم «تيير» بحالة من التخبط السياسي الممزوج بالذهول، واعتقدت أنها قادرة على ردع القوى الأوروبية، ومنع إنشاء التحالف رسمياً لمجرد كونها ثاني

(1) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 184.
(2) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن 19، ص 29.
(3) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 300.

أكبر قوة عسكرية أوروبية بعد روسيا، ولكن واقع الأمر أن الوفاق الأوروبي كان أكبر من أن تردعه قوة فرنسا العسكرية، فقد كان التشكك الأوروبي في قدرة فرنسا على مواجهة التحالف الأوروبي العامل الرئيس في ضرب مصداقية الردع الفرنسي، وقد أثبتت نظريات العلاقات الدولية أن فكرة الردع لا بد أن تكون قائمة على عدد من المبادئ على رأسها مصداقية الدولة الرادعة في إقناع الدول الأخرى بأنها على استعداد لاستخدام الخيار العسكري إذا ما لجأت الدول الأخرى إلى عمل ما قد يُهددها، ولكن ضعف «تيير» ومن قبله سولت وتخبطهما وخلافاتهما المستمرة مع الملك لويس فيليب، قد أدى إلى ضعف عنصر الردع الفرنسي، خاصة وأن أياً منهما لم يكن على استعداد للدخول في حرب من أجل محمد علي ومصر؛ على الرغم من الشعبية الكبيرة التي كانت تحظى بها مصر في الصحافة والسياسة الفرنسية[1].

(1) Christine D. N.: op -cit 390 - 400.

تدخل التحالف الأوروبي عسكرياً ضد محمد علي

عقب التوقيع على معاهدة لندن، بدأ مصطفى رشيد باشا الصدر الأعظم الجديد الذي خلف خسرو باشا ضغطه على محمد علي لقبول بنود الاتفاقية، فأرسل رفعت بك مندوباً عن السلطان في مهمة إلى الإسكندرية في 8 أغسطس 1840م لعرض الاتفاقية على محمد علي، وفي 16 أغسطس استقبل محمد علي المبعوث السلطاني، ولكن الباشا رفض مُطالباً بالوساطة الفرنسية. وفي اليوم التالي عقد اجتماعاً مع القناصل الأوروبيين حيث أعلن رفضه شروط معاهدة لندن، قائلاً: «إن ما أراه هو أن البعض يُريد إعطاء مصر لإنكلترا، وأنا لن أترك أحداً يأخذها، وسوف أستسلم، ولكن بشرف». وقال أيضاً: «لن أسمح لمصر بأن تُصبح إنكليزية، ولن أتنازل عن شبر من سوريا»[1]، ثم هددهم بإعلان الحرب على أوروبا قاطبة، وبهدم الدولة العلية رأساً على عقب، وبدفن نفسه تحت أنقاضها، وأن ذلك عنده أهون من التسليم، قائلاً: «لن أرد ما غزوته بالسيف إلا بالسيف»[2]، وتلا ذلك قيام القناصل الأوروبيين الأعضاء في التحالف الأوروبي بتقديم مذكرة مشتركة يحثونه فيها على قبول شروط المعاهدة، إلا أن محمد علي رفض إنذار الحلفاء، وصمم على مواصلة الدفاع عن ممتلكاته،

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 190.
(2) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 183.

وأعلن أن ما حصل عليه بالسيف لا ينتزع منه إلا بالسيف، مُعتمداً على قوة الجيش المصري من جهة، وعلى تأييد فرنسا من جهة أخرى. وكان محمد علي موقناً بذلك، ويتضح ذلك من خطابه الذي أرسله إلى شريف باشا يذكر له: «على الرغم من أنه ليس في الجو ما يُنذر بوقوع شيء، يبدو أن الدول الأربع ما عدا فرنسا ستقف منا موقف المعارضة على أقرب الاحتمال... هذا وعليكم أن تحيطوا مسألة الدول، التي أشرت إليها في تكتم شديد ولا تبوحوها لأحد»[1].

وكان لا بد أن تساند فرنسا محمد علي؛ وذلك بسبب المخاوف التي أوضحها كوشيليه في خطابه لحكومته في 5 يناير 1840م، حيث كتب يقول بحدة: إذا تمّ القضاء على سلطة محمد علي فكيف ومن سيحل محله؟ من المحتمل أن تبدأ من جديد الاضطرابات، والانتفاضات، والإسراف، والسرقة، والنهب كما في عهد المماليك وحكامهم، ووسط هذه الفوضى ستجد إنكلترا مزيداً من التسهيلات لتنظيم علاقاتها مع الهند، وستُطالب بثمن مساعدتها، وستحتل نقاطاً على البحرين (المتوسط والأحمر)، وستعمل على تحصينها، وربما ستُسيء استخدام سلطتها، وعندما تحين الفرصة ستفعل في مصر ما سيفعله الروس في تركيا «الدولة العثمانية»، ونحن لا نريد أن نسمح بذلك، ولكن احتلال الجزائر والغزوات التي نوشك أن نقوم بها ستكون حجة قوية في مصر أو سان جوفاني داكرى «عكا»[2].

وقد حاول محمد علي استدراج رفعت بك إلى مفاوضات جانبية، حيث عرض عليه قبول شرط الحكم الوراثي في مصر على أن يقوم السلطان بمراجعة الشروط الخاصة بالشام، ولكن رفعت بك والقناصل الأوروبيين رأوا أن هذه الخطوة بمنزلة رفض للمعاهدة[3]، ورفضوا عرض محمد علي ما لم يقم برد الأسطول العثماني فوراً، وبسحب قواته من الشام، ثم بعد ذلك ينتظر عطف السلطان. وفي

(1) دار الوثائق القومية: محافظ الشام. محفظة 84. وثيقة 121، صورة الخطاب المرسل إلى حضرة شريف باشا. في 10 جمادى الآخرى 1256 هـ/ 8 أغسطس 1840 م.

(2) كارلو جيليو: مرجع سابق. ص 190.

(3) وقد ترتب على فشل مهمة رفعت بك هذه أن تمّ إقصاؤه من وظيفته كوزير للخارجية العثمانية.
F. O: 78 / 438 Mcharlesbankhead to the Earl Aberdeen no. 66- 24 December 1841

4 سبتمبر عندما انقضت مُهلة العشرين يوماً، حاول محمد علي إعادة الكرة مرة أخرى عن طريق سكرتيره سامي بك، لكن محاولته اعتبرتها الدول الأوروبية نوعاً من المراوغة ما لم يرد الأسطول العثماني، ويقم بسحب جنوده من البلاد التي نصت معاهدة لندن على إعادتها إلى الدولة العثمانية، وتقدم كل من بوغوص بك وسامي باشا، من رجال محمد علي، بالنصح له بقبول المعاهدة على أن يتمّ التفاوض بشأن الشام في مرحلة لاحقة حتى لا تُمثل تحدياً من قبل مصر لإجماع الآراء الأوروبية، ولكن محمد علي ظل ثابتاً على موقفه رافضاً التنازل عن الشام، ولم يُدرك صعوبة الموقف الذي هو بصدد التعامل معه، فلقد اعتقد أن بإمكانه تفتيت التحالف بالاعتماد على فرنسا؛ ليُكرر ما حدث عام 1833م، ولم يُدرك أن الظروف الأوروبية قد تغيرت، وتغيرت معها مواقف الدول الأوروبية، فكان موقفه الرافض إيذاناً ببدء العمليات العسكرية على مصر[1].

وبدأت الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة لندن في إتمام التجهيزات الخاصة بالاستعدادت العسكرية دون انتظار لرد محمد علي على شروط المعاهدة، فأرسل بامستون إلى سفيره في فيينا يؤكد له «أن بريطانيا لديها قوات بحرية كبيرة في المتوسط سيتمّ تحريكها لخدمة أغراض التحالف، في الوقت الذي تملك فيه روسيا قوة لا بأس بها في البحر الأسود على أهبة الاستعداد، على أن يقتصر الدور النمساوي على تقديم بعض الفرقاطات البحرية»[2]، أما بروسيا فلم تقدم أية مشاركة عملية في المجهودات العسكرية للتحالف، لكونها أضعف القوى الأوروبية، وربما لتكون عامل ردع ضد فرنسا للتصدي لأي مغامرة فرنسية محتملة ضدها أو ضد النمسا لكسر هذا التحالف، وقد لعب بامستون دوراً مهماً في تقسيم الأعباء العسكرية في التحالف الأوروبي، خاصة وأن مترنيخ كان دائم الشكوى من فكرة إرسال قوات في

(1) والحقيقة نلمس تشابهاً بين موقف الدول الأوروبية هنا من محمد علي وتكتلها ضده، وبين موقفهم من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر (1954 - 1970) عندما تكتلت ضده وحجمت نفوذه قبل وفاته.

(2) F. O: 78 / 291 Palmerston to Beauvole 20 July 1840 (2).

ضوء النوايا الفرنسية غير الواضحة تجاه بلاده، وهو ما نقله السفير البريطاني في فيينا مؤكداً «أنه في حالة اندلاع الحرب فإن فرنسا ستقوم بنشر الثورة واحتلال ممتلكات بلاده في شمالي إيطاليا، وفي هذه الحالة... هناك أسباب تمنع النمسا من المساهمة العسكرية في هذا التحالف حتى ولو بمجرد فصيلة واحدة في سوريا»[1]. ولكن محاولات مترنيخ للتنصل من مسؤولياته الجماعية في التحالف باءت بالفشل بسبب موقف بامستون المتشدد وتأكيداته له بأن فرنسا لن تُقدم على خطوة من شأنها إعلان الحرب ضد أوروبا من أجل محمد علي، وحسمت المشاركة العسكرية النمساوية في النهاية بفضل جهود «بامستون»، فأمر «مترنيخ» قائد القوات النمساوية المشاركة «الأرشيدوك بانديراس» بالعمل في ظل التحالف الأوروبي فقط باسم السلطان، كي لا يُقدم على أي عمل من شأنه استفزاز فرنسا[2]، في الوقت الذي لم يتخلَّ فيه عن سياسته التقليدية، فعمل على فتح قنوات الاتصال مع فرنسا.

غير أن موقف «مترنيخ» لم يلقَ القبول لدى «بامستون»، فطالبه مرة أخرى بتقديم الدعم المادي للسلطان العثماني استعداداً للحرب المرتقبة، فضلاً عن تقديم السلاح والمال للثوار لمواجهة الجيش المصري لتسهيل مهمة التحالف الأوروبي[3]، ولكن «مترنيخ» لم يُبد تحمساً لهذه الأفكار، وقصر المشاركة النمساوية على الفرقاطات البحرية فقط.

وعلى صعيد آخر بدأت الاستعدادات في الأستانة للحرب المرتقبة مع الجيش المصري، فكان لبونسنبي دور مهم في تنظيم التحالف العسكري بين بلاده والنمسا والدولة العثمانية، فأسهم في وضع الجيش العثماني تحت القيادة المشتركة برئاسة السيد «شارلز سميث»، الذي استطاع أن يُطور بعض الشيء من أداء الجيش العثماني وقدرته القتالية، كما أن القوات البحرية للدول المشاركة باستثناء روسيا، وضعت تحت قيادة الأميرال «استبفورد» الذي تلقى تعليمات واضحة من «بامستون»

(1) F. O: 78 / 291, Beauvole to Palmerston , 28 August 1840.

(2) F. O: 78 / 291 Beauvole to Palmerston 18 July 1840.

(3) F. O: 78 / 291 Palmerston to Beauvol 9 September 1840.

بمساعدة الثوار السوريين، فتحولت القنصليات الأجنبية في بلاد الشام إلى بؤرة إمداد للثوار، وكانت بريطانيا صاحبة التحرك الأكبر في هذا الصدد[1]، ولكن إبراهيم باشا بدأ تحركه لإخماد الثورات السورية، مما دفع «بونسونبي» إلى الاستعانة بشخص يُدعى «ريتشارد وود» لكي يحيي الحركة الثورية ضد الجيش المصري مرة أخرى[2]، وتتزامن مع الهجوم العسكري الوشيك للتحالف.

ومع بوادر استقرار التحالف، لجأ «بامستون» إلى العمل على مواجهة فرنسا وحثها على عدم معارضة التحالف وأعماله العسكرية المرتقبة، حيث كان اعتقاده الراسخ أن فرنسا تُهدد بالحرب، ولن تُنفذ تهديداتها، فلقد كانت القوات الفرنسية غارقة في مشكلاتها في الجزائر، وفي مواجهة الحركة الوطنية المسلحة بقيادة الزعيم الوطني عبد القادر الجزائري، فضلاً عن وجود اضطرابات في شمالي إيطاليا، وبالتالي كان التقدير المنطقي عدم إقدام فرنسا على خطورة حرب مع الدول الأوروبية مجتمعة. وقد ناقش «تيير» وزير خارجية فرنسا هذه الناحية في مذكرة وجهها إلى بامستون أبدى فيها استغرابه لادعاء إنكلترا أنها تريد إحلال السلم في الشرق بينما تثير القلاقل في المنطقة عن طريق إمداد الثوار في لبنان بالمال والسلاح للتمرد على الحكومة المصرية[3]، ولكن بامستون كان عاقد العزم على تنفيذ معاهدة لندن حتى ولو اضطر إلى القيام بعمل عسكري ضد محمد علي.

وقد عمل «نسلروود» على طمأنة مترنيخ في مواجهة أية تهديدات فرنسية، فأرسل إلى سفيره في النمسا يؤكد له «أنه في حالة دخول الأسطول الفرنسي إلى الدردنيل لإجبار السلطان على التخلي عن سوريا لصالح محمد علي، فإن الحلفاء يعتبرون هذه

(1) لعبت الليدي استر ستانهوب دوراً كبيراً في تحريك الثورات ضد الوجود المصري في الشام، وتأليب المناطق للانتفاض على جيش إبراهيم باشا. وتمثل خير نموذج للدور البريطاني. بول هنري - بوردو: ساحرة الصحراء الليدي إيسترستانهوب في الشرق، ازدهار متوج ومحمد وليد الجلاد (ترجمة)، (دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، 1992).
(2) محمد فريد بك: مرجع سابق. ص 199. 200.
(3) عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 99.

الخطوة انتهاكاً صارخاً على ما اتفقوا عليه، مما سيأتي بعواقب وخيمة»[1]. وسرعان ما بدأ التخوف من التدخل الفرنسي لصالح محمد علي يُسيطر على النمسا، فلقد كانت تصريحات «تيير» تبعث الرهبة في قلب «مترنيخ» الذي عقد اجتماعاً مع ملك بروسيا من أجل وضع اللمسات الأخيرة على التحالف النمساوي البروسي على طول الخطوط الفاصلة بين بلديهما وفرنسا استعداداً لأية عمليات فرنسية ضدهما، وقام مترنيخ بمخاطبة السفير الفرنسي في فيينا لبحث ضمّ فرنسا إلى التحالف عبر التفاوض، غير أن «بامستون» وقف لمترنيخ بالمرصاد، حيث أيقن أن دخول فرنسا في التحالف لن يؤدي إلا لإضاعة الوقت، وتفتيت الجهود الأوروبية، وإضعاف التحالف بإدخاله في دهاليز مفاوضات نتائجها معروفة مُسبقاً، خاصة وأن فرنسا لم تكن لتوافق على ضرب الجيش المصري عسكرياً تحت أي ظرف، ولهذا كان رد فعله على المبادرة النمساوية الأخيرة حاداً للغاية، فبعث لسفيره يؤكد له «أنه لا يتراءى لحكومة جلالة الملك أن الظروف الحالية تحتاج إلى مثل هذا التدبير، وأنها تميل إلى الاقتناع بأن الأمن في أوروبا سيستمر بلا أي انقطاع»[2].

وعقب رفض محمد علي شروط معاهدة لندن، أرسلت فرنسا بتعليمات دقيقة إلى قنصلها في الإسكندرية لحثه على التمسك ببلاد الشام مهما بلغ الثمن حتى يُبطل مفعول معاهدة لندن، وجاء في تلك التعليمات أنه «إذا تمكن الوالي من إحلال السلام في لبنان، وجعل الإسكندرية وعكا في مأمن من كل هجوم، وحشد جيوشه في سوريا ليُمسك بزمامها، وفي سفوح جبال طوروس ليكون مُستعداً لصد أعدائه والتهديد بالانقضاض عليهم، حتى لا يُصبح عندئذ في وضع ينال منه أحد، ولا مجال إلى إضعافه أو إرغامه على شيء، لسقطت مشاريع البلاطات الأربعة، وذلك أن هذه الدول لا تملك أية وسيلة ضغط مباشرة لإرغامه على أي تنازل، وعندئذ تتحقق أهدافه وأهدافنا، ولكن الأمر لن يكون كذلك إذا اتبع محمد علي عواطفه العدائية، وسعى أكثر من ذلك بدل أن ينتهج هذه السياسة الرزينة»[3].

(1) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 207.
(2) F. O: 78 / 291 Palmerston to Beauvole 23 October 1840.
(3) عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 99.

وفي الوقت ذاته أرسلت فرنسا مبعوثها الكونت «ولاوسكي Walawski» إلى الإسكندرية، ليؤكد لمحمد علي مساندة فرنسا لمصر، وينصحه بتقوية التحصينات المصرية في الشام[1]، وضرب الثوار فيها، ونجح في إقناع محمد علي بطلب الوساطة الفرنسية رسمياً، وكان اعتقاد «تيير» أن هذا الطلب سوف يزيد موقف حكومته صلابة في مواجهة التحالف الأوروبي القائم، ويسمح له بالتدخل الشرعي لإنهاء الصراع بين السلطان وواليه، وبعد ذلك غادر المبعوث الإسكندرية إلى الأستانة للتفاوض مع «مصطفى رشيد باشا»، الذي لم يكن على استعداد للتخلي عن معاهدة لندن والإجماع الأوروبي، الذي كان في صالحه، الأمر الذي أدى إلى فشل الوساطة الفرنسية، وهو ما دفع السلطان إلى إصدار فرمان بعزل محمد علي من حكم مصر في 14 سبتمبر 1840م[2]، وتوليه فرت باشا حاكم عكا والياً على مصر[3]. وفي 23 سبتمبر بدأت الدول الأوروبية بسحب قناصلها من مصر بحجة أن محمد علي لم يعد الوالي الشرعي للبلاد، وبالتالي فإن بقاءهم لم يعد مُمكناً من الناحية القانونية، وإلا أصبح ذلك اعترافاً رسمياً من هذه الدول بحكمه، وهو أمر يتنافى مع معاهدة لندن 1840م، خاصة بعد وصول فرت باشا الوالي الجديد على باخرة بريطانية هي نفس الباخرة التي غادرت الإسكندرية وعليها قناصل الدول المتحالفة[4]. ولكن محمد علي قرر خوض المعركة حتى النهاية مهما كانت الظروف والاحتمالات، ولو اضطر لمحاربة التحالف الأوروبي، وعندئذ فكر في تطبيق التجنيد الإجباري على أهل لبنان وخاصة الموارنة الذين كانوا معفين منه، وبلغ عددهم مئتين وخمسين ألفاً[5].

---

(1) واستجاب محمد علي فكلف سليمان باشا بتفقد سواحل الشام، وتحصينها بقدر الإمكان، لاسيما مدينتي عكا وبيروت. محمد فريد بك: مرجع سابق، ص 195، 196. ومن ثم أخذ سليمان باشا في تحصين مدينة بيروت لعلمه أنها أول ميناء معرض للقصف، وكذلك بنى القلاع لحماية الثغور، ووضع فيها المدافع الضخمة. المرجع السابق، ص 200.

(2) بروتو ألبيتي: مرجع سابق، ص 100.

(3) أنينيل ألكسندر فنادولينا: مرجع سابق، ص 118.

(4) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 186.

(5) عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 94.

وعلى الصعيد الأوروبي، فإن بامستون أمام معارضة مجلس الوزراء لقيام التحالف بأي عمل عسكري قد ينتج عنه إعلان فرنسا الحرب على الحلفاء، رأى ضرورة التعجيل بالخيار العسكري لإضعاف قوة محمد علي قبل أن يضطر إلى الخضوع لضغوط مجلس الوزراء البريطاني، ومن ثم قام بإرسال تعليماته إلى الجنرال استبفورد لبدء العمليات العسكرية ضد مصر على الفور، بمساعدة وحماية الثوار السوريين، ووجهه لمحاصرة الشواطئ المصرية[1]، الأمر الذي بدأ يؤثر في خطوط إمدادات الجيش المصري في الشام بقيادة إبراهيم باشا. وفي الوقت ذاته، أصدر أوامره لبونسونبي لتقديم المال والذخيرة للثورة التي كان قد أشعلها السفير نفسه منذ شهر يونيو في لبنان عن طريق عملائه[2]، وأعقب ذلك إنزال القوات العثمانية والبريطانية المشتركة

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 194.

(2) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص 632 - 635. والواقع تُفيد الوثائق المصرية المتبادلة بين محمد علي وقادته في الشام بالدور الذي لعبته الدسائس والشائعات الأوروبية والعثمانية في إثارة الثورة في الشام ضد محمد علي، وفي استمرار عصيان الثوار. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 83، ترجمة الوثيقة 154 1، من مير ميران سليمان رئيس رجال الجهادية إلى حسن باشا الباشمعاون، بتاريخ 8 ربيع الثاني 1256هـ/ 8 يونيو 1840م، وترجمة الوثيقة رقم 173 / 29 1، من محمد شريف إلى صاحب الدولة حسين باشا الباشمعاون الخديوي، بتاريخ 16 ربيع ثاني 1256هـ/ 16 يونيو 1840م، ترجمة الكتاب العربي الذي وجد ضمن التقرير الوارد بحراً رقم 154 3، وترجمة الوثيقة التركية رقم 154 5. من أهالي جبل لبنان عامة دروزاً كانوا أم نصارى إلى....، بتاريخ 25 ربيع الثاني 1256هـ/ 25 يونيو 1840م. ولم تقتصر الدسائس على الإنكليز بل لقد كان للفرنسيين والسردينيين دور فيها. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 83، وثيقة رقم 17. صورة الإفادة الواردة من حضرة محافظ بيروت إلى حضرة سليمان باشا. مكتوبة في 14 ربيع الثاني 1256هـ/ 14 يونيو 1840م. وصورة الوثيقة العربية رقم 171، من مير ميران سليمان باشا رئيس رجال الجهادية إلى الأعتاب السنية المباركة، بتاريخ 15 ربيع الثاني 1256هـ/ 15 يونيو 1840م. يُضاف إلى كل ذلك أن أخذ بعض أتباع الدولة العثمانية في استنفار أبناء الشام المسلمين لمقاومة إبراهيم باشا، فصعد بعضهم إلى إحدى المآذن وصاح بأعلى صوته في الحاضرين «ليقم كل رجل منكم يحب الرسول إلى سلاحه فيتقلده، وليذهب لقتال إبراهيم باشا الرجل الكافر الذي لا إيمان له، السكير الذي يُدمن الخمر والشرب والنبيذ، ويأكل لحم الخنزير... والذي يسكن الأديرة مع القساوسة ويصلي معهم ولا يذهب إلى المساجد قط». Dodwell. H: op. cit., p 156. وعلى الرغم من موقف فرنسا المؤيد ظاهرياً لمحمد علي فقد قام القنصل الفرنسي في بيروت بمساندة الحركات المناهضة للإدارة المصرية هناك لدرجة أن الإدارة المصرية طلبت استبداله. كما قام بعض الفرنسيين بتشجيع الثوار على مناهضة محمد علي ووزعوا السلاح والمال عليهم. الأمر الذي يوضح تناقض السياسة الفرنسية تجاه المسألة المصرية. فلقد جعلت فرنسا محمد علي يعتمد عليها ثم تركته وحيداً في الميدان بلا أي سند مما أتاح لإنكلترا فرصة الانفراد بالعمل، مما أدى إلى نجاحها في تأليب باقي الدول عليه، وانتهى الأمر بمعاهدة لندن 15 يوليو 1840م التي أجبرت محمد علي على التخلي عن فتوحاته.

إلى الساحل السوري، ونشبت الحرب بين التحالف الأوروبي ومصر، وهنا أيقن ملك فرنسا «لويس فيليب» أن التحالف متمسك بتنفيذ معاهدة لندن، وبالتالي فإن أي معارضة فرنسية لن تؤثر في موقف الدول المتحالفة، وأنه من الأفضل لفرنسا أن تعمل على احتواء التحالف سياسياً من خلال طرح فكرة عدم المساس بولاية محمد علي كحاكم ووالٍ على مصر والسودان، وتحول صراع فرنسا إلى الإبقاء على محمد علي بعد أن كان الإبقاء على الدولة العثمانية في مؤتمر فيينا.

وتلا هذه الخطوة استقالة حكومة «تيير Thiers» في نهاية أكتوبر 1840م وتولى الحكومة الجديدة «جيزو»، الذي كان أقل حدة من سلفه، وأكثر مرونة وخبرة، وهو ما هدأ من مخاوف مترنيخ، ومن ثم خفف من الضغوط الواقعة على «بامستون» لمهادنة فرنسا، التي تخلت عن محمد علي في النهاية بعدما أدركت الحكومة الفرنسية الجديدة أن تقديم الدعم المسلح للدفاع عن مصر قد يؤدي إلى حرب أوروبية واسعة النطاق، ستضطر فرنسا إلى الوقوف فيها منفردة ضد الاتحاد الأوروبي، فلم تشأ الحكومة الجديدة التي خلفت وزارة «تيير» أن تُقحم نفسها في حرب أوروبية لا تعرف نتائجها من أجل مصر، وسارعت إلى التفاهم مع الدول الأوروبية بشأن محمد علي ومصيره، في الوقت الذي أسفر فيه التدخل العسكري الأوروبي عن سلسلة من الهزائم للجيش المصري في الشام؛ إذ سقطت بيروت وتبعتها المدن السورية الواحدة تلو الأخرى، بفضل الثورات التي تعرض لها الحكم المصري في الشام بصفة مستمرة، فضلاً عن انقطاع الإمدادات.

وعلى الرغم من ذلك فقد أبلى أبناء النيل بلاءً حسناً بقدر ما سمحت به الظروف، ولكن الجيش بدأ بالانسحاب من المدن الشامية الرئيسة بعدما أصبح من الصعب الاستمرار في مقاومة التحالف الأوروبي، فلم يكن في مقدور الجيش المصري الصمود، وباتت هزيمته مسألة وقت لا غير، وقد علق الرحالة الفرنسي شولشيه على انسحاب القوات المصرية من الشام قائلاً: «لقد استعاد الباب العالي سوريا، ولن تعود لمحمد علي مطلقاً بعد أن نال أول لكمة من أوروبا، لقد سقط مجده العسكري في بيروت وعكا، ولولا تدخل فرنسا لفقد حكمه، فهو مهزوم مذلول عليه أن يحني

جبهته من الآن فصاعداً، إن انسحابه عار لن يتمّ محوه وسيلازمه طيلة حياته، إنه يعمل الآن على التقرب من بريطانيا ويتبع المثل المعروف: قبِّل اليد التي لا تستطيع قطعها»[1]. هكذا عبر شولشيه عن هزيمة محمد علي وانسحابه من الشام.

وعبثاً حاول محمد علي إقناع الإنكليز بجدوى صداقتهم لمصر القوية الناهضة التي تستطيع الوقوف للخطر الروسي فاستدعى القنصل البريطاني وقال له: «ألا ترى أنه أصبح من المستحيل الإبقاء على هذا السلطان، ما الذي تنتظره إنكلترا من خير في حكومة فقدت ثقة رعاياها في كل مكان، لقد انتهى الباب العالي ولم يعد هناك بد من إنشاء قوة كبيرة في آسيا تضمن بها إنكلترا وقف الروس، فأين تجد إنكلترا هذه القوة إلا معي ومع ابني من بعدي»[2]، إلا أن «بامستون» كان شديد الكراهية لمحمد علي بسبب اتصاله الوثيق بفرنسا، واعتقاده أن كل امتداد لنفوذه معناه زيادة نفوذ فرنسا، وإقامة دولة مصرية قوية سوف تُهدد المصالح البريطانية.

وكان محمد علي حريصاً على فتح علاقات سياسية ودبلوماسية مع إنكلترا بصفة خاصة، فلقد كانت بريطانيا العمود الفقري لمعادلة الأمن الأوروبي بحكم كونها أكبر قوة بحرية في العالم، والمُسيطر الفعلي على البحر المتوسط بعد هزيمة الأسطول الفرنسي في معركة «ترافلجار الطرف الأغر» عام 1806م، كما أنها كانت من الناحية العملية الموازن الفعلي للنظام الأوروبي ككل، أي أنها كانت دائماً في مقدمة التحالفات العسكرية الأوروبية للقضاء على أطماع الدولة أو التحالف الذي يُهدد توزيعات القوة. وعلى الرغم من التزام بريطانيا بسياسة حماية الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية، إلا أنها رأت في محمد علي ما يخدم الجهود الحربية للحلفاء لقيامه بالقضاء على الدعوة السلفية في الجزيرة العربية، يُضاف إلى ذلك أن محمد علي قدم التسهيلات اللازمة للأسطول البريطاني في المتوسط، ومن هذا المنطلق فإن استمراره في حكم مصر لم يكن يتعارض مع السياسة البريطانية، وعلى الرغم من ذلك فقد أدرك محمد علي أهمية العلاقة مع بريطانيا باعتبارها المفتاح الحقيقي لإنجاح أي عمل مستقبلي له، كما كان يخشى

(1) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن 19، ص 187.
(2) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي، ص 102؛ أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 171.

عاقبة التدخل العسكري البريطاني في مصر وآثاره المتوقعة على مسار سياسته الداخلية، إذ إن بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة القادرة على التدخل في شؤون مصر في أية لحظة، وهو ما قد يكلفه ثمناً باهظاً، ومن ثم فرضت هذه المخاوف على محمد علي سياسة خارجية محسوبة مع بريطانيا تهدف إلى تقوية أواصر الصداقة معها، وحاول منذ البداية جذب التأييد البريطاني لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية، ملوحاً بالدور الذي يُمكن أن تلعبه مصر في تقديم التسهيلات للأسطول البريطاني في البحر المتوسط، ولكن لسوء حظ مصر أن العلاقات البريطانية العثمانية في تلك الفترة كانت قوية، وبالتالي آثرت بريطانيا استبعاد التعامل مع مصر، أو دعم خطط محمد علي الاستقلالية، وهو خط سياسي لم تخرج عنه منذ حملة فريزر، وحتى معاهدة لندن 1840م.

وبينما كانت حكومات الدول الأوروبية الكبرى تناقش مصير محمد علي تتابعت الأحداث في الشام بسرعة هائلة؛ فقد عين السلطان العثماني عزت باشا قائداً أعلى لقوات البر والبحر مُكلفاً إياه بطرد محمد علي من الشام، وفي قبرص اجتمع الأسطول العثماني الذي حمل ستة آلاف رجل بأسطول الحلفاء، وفي أوائل أغسطس 1840م ظهرت أمام بيروت أربع سفن من الأسطول البريطاني يقودها الكومودور شارل نابيير الذي أعلن أنه جاء لإنقاذ الأهالي من نيران الحكم المصري ومساوئه[1]، ودعاهم إلى الثورة، وقام بتوزيع السلاح على سكان جبل لبنان البالغين 14 ألفاً.

---

(1) حيث كان السكان المحليون في سوريا ولبنان ينظرون إلى المصريين على أنهم غزاة غير مرغوب فيهم. على الرغم من كفاءة الإدارة المصرية، ولعل خير دليل على ذلك مقولة حنا بحري التي قالها أثناء حصار الحلفاء لبيروت حيث قال: «لو كانت الدولة التركية العثمانية خصمنا لما اكترث لها أفندينا، وقد سمعته مراراً يقول: إن نساء المورة تفوق الجنود التركية «العثمانية» بسالة وإقداماً... (وها أن موارنة) شمالي لبنان ثاروا علينا وجحدوا النعمة التي متعهم بها أفندينا، وأنكروا على حكومتنا أتعابها عليهم، وكيف أنها ساوتهم بالمسلمين الذين كانوا يضطهدونهم ويسومونهم أنواع الذل والعبودية، ويستحلون المحرمات فقاموا علينا لتعود عليهم سلطة مشايخهم المستبدين وأمرائهم الناقمين فيعملون على ذلهم وإثارة الفتن بينهم وترجع حالتهم إلى شر مما كانت عليه من الضغط، والحق يُقال إن رجعت الدولة التركية «العثمانية» إلى سوريا سوف تزيد معاملتهم صرامة ويحل بهم الندم». مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص 664. ويرى أحد الباحثين الإيطاليين أن نظرة السكان المحليين في سوريا للحكم المصري في عهد محمد علي على أنهم غزاة غير مرغوب فيهم، كانت أحد أسباب فشل الجمهورية العربية المتحدة 1958 - 1961م ويرى أنه «أحد الثوابت التاريخية». ماسيمو كامبانيني: تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006)، ص 30.

وفي الوقت ذاته عمل الكومودور نابيير على استقطاب قادة محمد علي إلى جانبه بالوعود بأعظم الرتب من الدولة العثمانية، فحاول استمالة سليمان باشا الفرنساوي بأن عرض عليه حكم إحدى الولايات العثمانية وراثياً مقابل الانقلاب على محمد علي، ولكن سليمان باشا رفض سلوك طريق الخيانة[1]، واشتركت السفن الحربية العثمانية والنمساوية والإنكليزية في ضرب بيروت بالقنابل في 9 سبتمبر 1840م، التي أرسل الأميرال الإنكليزي استبفورد إنذاراً إلى سليمان باشا لإخلائها، وبدون أن يمنحه وقتاً للخيار أمطر المدينة بوابل من القذائف.

وفي اليوم التالي نجحت قوات التحالف الأوروبي في النزول إلى البر وأقامت معسكراً حصيناً شمالي بيروت، وكان قوام القوة التي نزلت البر سبعة آلاف جندي من جنود البحرية الإنكليزية والنمساوية ومعهم قوة عثمانية قدرها محمد فريد بك بثمانية آلاف بين أتراك وأرنؤد[2]، وعين نابيير قائداً للعمليات البرية، فتولى توزيع السلاح على ثوار جبل لبنان ليحاربوا القوات المصرية، بينما اندس رسل السلطان والجواسيس الإنكليز بين الأهالي لإثارتهم ضد الحكم المصري، في وقت كان الكومودور شارل نابيير قد حقق نجاحات مهمة في «صيدا» 26

(1) حيث يذكر المير ميران سليمان باشا رئيس رجال الجهادية في أحد خطاباته إلى محمد علي باشا أنه «قبل بضعة أيام من تاريخه عرض على عبدكم بعض تكاليف سخيفة من طرف قنصل إنكلترا وروسيا بما آل أن أتخلى عن محمد علي وأنحاز إلى طرفيهم ومقابل ذلك يعطوني هذه الوظيفة ويأتوني بأعظم رتبة باشوية. فقابلتهم بالرفض. وقلت لهم لا أقبل مثل هذه التكاليف التي تمس شرفي وشرف أولادي». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 77 حمراء، من مير ميران سليمان باشا رئيس رجال الجهادية إلى الجناب العالي، 15 رجب 1256 هـ / 11 سبتمبر 1840م.

وعن مدى معاناة الجيش المصري من ثورة جبل لبنان تشير وثيقة إلى أن «فلاحي الجبل ابتداءً من الآن يغيرون على معسكرنا لخطف أسلحة الجنود، الأمر الذي اضطر قائد الجيش إلى إخلاء بيروت بدون حرب أننا لو اشتبكنا مع الأعداء في بيروت فلا شك أن الذي أصابنا في صيدا سيُصيبنا في بيروت أيضاً». وعلل ذلك بأن «عدد الفارين من جيشنا في ازدياد مطرد، وقد طرأ ضعف وفتور على حماسة الجنود، وقل ميلهم للحرب، وأكثر الضباط مصابون بأنواع الأمراض، والباقين منهم أصحاء يندر من سيقوم منهم بأداء الخدمة حسب اللزوم... وإن جنودنا والحالة هذه لم يذوقوا طعم اللحم منذ ثلاثين يوماً لغاية الآن، ورغماً من حلول موسم الشتاء لا يلبس أحد منهم ملابس جوخ؛ لذلك غير بعيد أن يكون الهلاك مصير بعضهم من شدة البرد». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 200 حمراء، من سليمان باشا رئيس رجال الجهادية إلى الجناب العالي، 14 شعبان 1256هـ / 10 أكتوبر 1840م.

(2) محمد فريد بك: مرجع سابق. ص 203.

و27 سبتمبر 1840م، الأمر الذي أدى إلى يأس الأمير بشير الشهابي الثاني من انتصار إبراهيم باشا، فلما رأى رجحان كفة الحلفاء واتفاق كلمة أهل البلاد على المقاومة، قرر الاستسلام[1].

وفي العاشر من أكتوبر مُني الجيش المصري في الشام بهزيمة فادحة في قلعة ميدان، وتراجع إبراهيم باشا إلى لبنان ثم إلى دمشق حيث تأهب لتنظيم المقاومة،

(1) كان الأمير بشير الشهابي الثاني خير نصير لمحمد علي في لبنان، وخير معين للحكم المصري في الشام؛ فقد وفى بوعده الذي قطعه على نفسه أثناء زيارته لمصر عام 1237هـ/ 1822م حين أكد لمحمد علي أنه سيكون خير وفي له لجميله الذي أداه له في عام 1236هـ/ 1821م حين استنجد به عبد الله باشا والي صيدا لإنقاذه وإنقاذ الأمير بشير الشهابي أمير جبل لبنان، ومصطفى آغا بربر متسلم طرابلس، طالباً منه وساطته عند الباب العالي لإعادة تنصيبه في باشوية عكا. دار الوثائق القومية: محافظ ديوان بحر برا. محفظة 8، ملخص الوثيقة العربية رقم 54. من عبد الله باشا والي صيدا إلى الجناب العالي، بتاريخ 18 ذي القعدة 1237هـ/ 5 أغسطس 1822م، ملخص الوثيقة رقم 55. من عبد الله باشا والي صيدا إلى الجناب العالي، بتاريخ 25 ذي القعدة 1237هـ/ 12 أغسطس 1822م، الوثيقة رقم 65 من كتاب: عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص 260. ووافق محمد علي على لعب دور الوسيط، ونجح في إعادته لحكم لبنان.
ولكن الأمير بشير الشهابي بعدما رأى رُجحان كفة الحلفاء بعد سقوط بيروت في يد التحالف الأوروبي، واتفاق كلمة أهل البلاد على مقاومة إبراهيم باشا قرر التسليم للدولة العثمانية ، وعندما استعد الأمير بشير لمغادرة بيت الدين مع حرمه وأقربائه قاصداً صيدا قال له حنا بحري، ولم يكن يعرف نية الأمير في الاستسلام للدولة العثمانية «إذا كنت تقصد من سفرك وقاية حرمك فنوصلها إلى زحلة، ثم نتوجه إلى مقر مولانا الباشا السر عسكر، فرد عليه الأمير قائلاً: لا، اذهب أنت إلى زحلة مقر الباشا، ولأبحث أنا عن طريق لإنقاذ نفسي»، وبناء عليه حرر حنا البحري بذلك لإبراهيم باشا فأرسل له إبراهيم باشا قائلاً: «ليس هناك ما يدعو إلى الوهم فهاأنذا قاصداً إلى هناك، أي بيت الدين». دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 213، من إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، 18 شعبان 1256هـ/ 14 أكتوبر 1840م. وغادر بيت الدين كرسي ولايته في 11 أكتوبر 1840م مصطحباً أولاده وزوجته إلى صيدا، فلم يرض الكومودور نابيير باستسلامه، وطلب إرساله إلى بيروت، فلما وصلها التقى بالسر عسكر عزت باشا وطلب منه أن يختار محلاً لإقامته بعيداً عن مصر والشام وفرنسا، فاختار جزيرة مالطة، حيث أبحر إليها في 21 أكتوبر 1840 م، حاملاً أمواله وأولاده وأحفاده وزوجته ونحو سبعين رجلاً من أمنائه وخدمه، وبعد أحد عشر شهراً انتقل للإقامة في اسطنبول إلى أن توفي في مدينة قاضي كوى في 29 ديسمبر 1850م عن عمر يُقدّر بثلاث وثمانين سنة، ودفن بكنيسة الأرمن الكاثوليك. عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 103.
ولكن استسلام الأمير بشير الشهابي أغضب محمد علي غضباً شديداً في بادئ الأمر، وعده خائناً. دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 281، من محمود نامي بك محافظ بيروت إلى الباشمعاون، بتاريخ 3 رمضان 1256هـ/ 28 أكتوبر 1840م. ولكن محمد علي السياسي المحنك أدرك أن استسلامه لم يكن خيانة: فهو لم ينضم لقوات الحلفاء، ولم يضرب القوات المصرية حتى يُسمى خائناً، وإنما استسلم بعد أن انفض عنه أتباعه، ولذا وجدنا محمد علي يكتب له في منفاه خطاباً بمالطة عام 1841م، جاء فيه: «إنك ولئن تركتني وخالفت وعدك معي فأنا باق على محبتك حيث تأكيدي بأن توجهك إلى مالطة بسبب خدمتك إياي، فكن مُطمئناً فإني إن شاء الله تعالى أجعل صالحك كصالحي، وذلك شفقة على شيخوختك». مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص 659.

ولكن قوات التحالف الأوروبي قصفت عكا فسقطت في 4 نوفمبر 1840 م، وكان للخيانة دور كبير في سقوط هذه المدينة الحصينة التي أعجزت نابليون 1799م، وصمدت لحصار إبراهيم باشا سبعة أشهر 1832م، ذلك أن المهندس الإيطالي «ديلكازينو» المسؤول عن تحصينات المدينة انضم إلى الحلفاء وزودهم بالخطط الدفاعية، ولما كانت عكا في ذلك الحين مفتاح الشام كله، فقد تدهور موقف إبراهيم باشا، وبدأت قواته في الجلاء عن الشام، وبسقوط عكا انتهى الوجود المصري في الشام، فاستسلمت نابلس ويافا واللاذقية وطرابلس وحيفا وصور، واحتل الحلفاء كل الثغور الشامية[1]، بعدما فشل محمد علي في جذب أمراء وشيوخ لبنان الذين كانت ثورتهم «أشد وطأة من نار الحلفاء» على حد قول الرافعي[2]. كما ظهرت خيانة شريف باشا حاكم الشام عندما قابل مندوب الدول، وولت القوات اللبنانية الموالية لإبراهيم باشا الأدبار، وانضمت إلى معسكر الحلفاء[3].

وسارع وزير خارجية فرنسا الجديد «سولت» الذي كانت تُحركه الرغبة في السلام مع إنكلترا بإعطاء تعليماته إلى كوشيليه في 9 نوفمبر 1840م فكتب له يقول: «إن محمد علي يجب ألّا يوهم نفسه حول ما تريد أو تستطيع فرنسا عمله من أجله... إن فرنسا لا تريد ولن تشن حرباً من أجل سوريا، ولا تريد ولن تشن حرباً لتسمح لمحمد علي بتغذية الحرب في هذا البلد». وهكذا تخلت فرنسا عن محمد علي بعدما منعته من استغلال النصر في نصيبين، وأوحت له بالتوقف وعدم مواصلة الزحف إلى العاصمة

(1) ومن خلال مقارنة بسيطة بين موقف الدول الأوروبية من الثورة اليونانية والصراع المصري العثماني يتبين لنا تغير تام في وجهة النظر الأوروبية التي أيدت ثورة اليونان وقضت لها بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية، بينما اتحدت ضد محمد علي واجتمعت على ضرورة تحجيمه، وحكمت عليه بأن يبقى تحت السيادة العثمانية وأن يتخلى عن الشام والجزيرة العربية وكريت وأضنة، وإذا كانت تدخلت لنصرة ثورة اليونان في موقعة نوارين البحرية 1827م فإنها تدخلت بعد سنوات معدودة لنصرة السلطان العثماني في معركة قلعة ميدان 1840م، ولعلنا نستنتج أن السبب في ذلك هو تهديد محمد علي لآلية توازن القوة داخل القارة الأوروبية، إضافة إلى تهديده للدولة العثمانية التي كانت حجر الزاوية في شرقي النظام الأوروبي.

(2) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 298.

(3) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص 51.

العثمانية على الرغم من الرغبة الجامحة داخل إبراهيم باشا في استغلال النصر والتقدم إلى الأستانة، ووضع الدول الأوروبية أمام الأمر الواقع، وبعدما شجعته على رفض معاهدة لندن وشروطها. وعلى أية حال فقد كان التقارب الفرنسي البريطاني مرة أخرى عاملاً قوياً دفع بامستون إلى أن يُعطي تعليماته لبونسونبي في 15 أكتوبر 1840م، لدعوة السلطان للصفح عن محمد علي، والاحتفاظ له بالحكم الوراثي في مصر بشرط أن يعيد له الباشا الأسطول وأضنة وسوريا والأماكن المقدسة[1].

وأدرك محمد علي أنه لا مفر من الإذعان لمطلب التحالف الأوروبي، وأصبح عليه الخروج من هذا المأزق واستعادة ولاية مصر، وقد اعتمد عزيز مصر على قوة المحروسة في الحفاظ على منصبه؛ إذ إنه أدرك أن قوات التحالف لن تستطيع العمل ضد الشواطئ المصرية، فقد أمنت جهود محمد علي دفاعات حصينة على طول الشواطئ المصرية، فضلاً عن أن الجيش المصري كان على استعداد لصد أية موجة استعمارية جديدة، وهو ما جعل انتصارات القوات البريطانية والعثمانية أمراً مُكلفاً للغاية، ودفع بامستون والتحالف الأوروبي إلى العمل على إيجاد حل وسط ومقبول لكل الأطراف. فقد كان بامستون مُضطراً لإيجاد وسيلة لإنهاء هذا الوضع بعدما دانت بلاد الشام للتحالف، وأصبحت الخطوة القادمة مهاجمة مصر ذاتها، ولهذا آثر «بامستون» إعمال المنطق ومبدأ السلامة، فقرر فتح المجال أمام محمد علي لإنهاء الوضع الراهن وقبول شروط معاهدة لندن مع الإبقاء عليه والياً على مصر، وأقنع مندوبي دول التحالف بتقديم مذكرة إلى «شكيب أفندي» مبعوث الباب العالي في 14 نوفمبر 1840م يقترحون فيها استصدار فرمان يُعيد محمد علي إلى الولاية إذا ما قبل شروط معاهدة لندن، ولكن السلطان العثماني أرجأ الرد على هذا الاقتراح لفترة من الزمن، وفي الوقت ذاته أرسل بالتعليمات إلى الأدميرال استبفورد للتصريح بإرسال مندوب بريطاني للتباحث مع محمد علي على أساس حُكم مصر دون أية إضافات أخرى، ربما تحت تأثير الأخبار التي وصلته عن انتصارات نابيير واستبفورد، الأمر

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 196.

الذي أثار الشك في أن الحكومة البريطانية لم تعد مستعدة للاعتراف لمحمد علي بالحق في توريث الحكم[1]، وبدا وكأن بامستون قد تراجع عن موقفه الذي أعلنه في أكتوبر 1840م، مما أثار رد فعل شديد من فرنسا.

وأراد بامستون أن يضع بعض الضغوط على محمد علي لدفعه إلى قبول التسوية، وتنفيذاً للتعليمات أرسل استبفورد أحد ضباطه واسمه الكومودور نابيير إلى الإسكندرية مزوداً بمطالب متمثلة في: إعادة أمير الدروز الذي كان مقبوضاً عليه في مصر، وعدم إرسال المزيد من القوات إلى الشام، وإصدار تعليماته بانسحاب القوات المصرية منها[2]، وإعادة الأسطول العثماني إلى الأستانة، وكان الوقت في غير صالح محمد علي، خاصة أن الجيش المصري كان بالفعل ينسحب من الشام، والأمر يقتضي تأمينه بعد تخلي فرنسا عنه، وأن صوت العقل والحكمة لا بد وأن يعلو على صوت الآمال والطموحات، فرأى محمد علي أن الأفضل له المضي قُدماً في مفاوضات مباشرة مع «نابيير»، وفوض «بوغوص باشا» لإجراء الاتفاق مع الضابط البريطاني، الذي تبين له صعوبة إخضاع محمد علي بالقوة، ففضل الدخول معه في مفاوضات للصلح على أساس قبول شروط معاهدة لندن، فأوفد إليه رسولاً يحمل خطاباً بتاريخ 22 نوفمبر 1840م، يعرض عليه رغبة الدول في أن تكفل له ملك مصر الوراثي، على أن يرد الأسطول إلى الباب العالي، وأن يسحب جنوده من الشام، ولوح لمحمد علي بالخطر الذي يتهدده، فما كان من محمد علي إلا أن رفض هذا العرض المشوب بالتهديد، ثم ما لبث بعد أن فكر في الموقف ملياً أنه من الحكمة السياسية أن يجنح إلى السلم ويقبل العرض الذي عرضه الكومودور نابيير؛ إذ لا طاقة لمصر بمحاربة الحلفاء جميعاً، خاصة بعد تخلي فرنسا وانسحابها من الميدان، كما أن الأخبار التي كانت تأتيه من الشام تدل على حرج مركز الجيش المصري هناك، فأرسل إليه يعرض عليه الصلح[3].

---

(1) بروتو ألبيتي: مرجع سابق، ص 101.
(2) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 211.
(3) عبد الغفار محمد حسين: مرجع سابق، ص 209.

وبالفعل تمَّ التوقيع على اتفاق بين الطرفين في 27 نوفمبر 1840م، بقبول محمد علي شروط معاهدة لندن بأن يلتزم بإعادة الأسطول العثماني إلى السلطان، على أن يتمَّ سحب بقية القوات المصرية من الشام فوراً بكامل أسلحتها، وألا تمس سواحل مصر بسوء، ثم إصدار فرمان سلطاني بإعادة تعيين محمد علي والياً على مصر[1].

وبمجرد التوقيع على الاتفاقية عاد «نابيير» إلى «استبفورد» الذي رفض قبول الاتفاقية بحجة أن الكومودور لم يكن مخولاً بالصلاحيات اللازمة لإبرامها، وفي الوقت ذاته تعرض الاتفاق لهجوم عنيف من السفير البريطاني في القسطنطينية بونسونبي، العدو اللدود لمحمد علي الذي كان يريد تنحيته، ولهذا حثّ هو وزملاؤه في القسطنطينية السلطان على رفض الاتفاقية في 18 ديسمبر، وشعر السلطان أن من سلطته عدم الاعتراف بأي قيمة للاتفاق باعتبار أن باشا مصر مُبعد عن وظائفه[2].

وسارع الأدميرال استبفورد بإرسال الكابتن «فانشيف» لإبلاغ محمد علي بعدم جدوى الاتفاقية المبرمة مع نابيير، وينصحه بالخضوع غير المشروط للسلطان العثماني، وبالفعل حصل منه على إعلان بالخضوع غير المشروط في 9 ديسمبر 1840م[3]، وساد الخلاف بينهما على أساس انتظار قرار بامستون الذي سيحسم الأمر، وفي 16 يناير 1841م وصلت إلى بامستون أخبار خضوع محمد علي، وكان في موقف لا يسمح له برفض الاتفاقية؛ لأن معنى ذلك الدخول في حرب واسعة النطاق ضد مصر، خاصة إذا ما لجأت فرنسا إلى التدخل الفعلي في سير العمليات العسكرية بما سيفرض على بروسيا والنمسا الانسحاب من التحالف، وهو ما كان كفيلاً بإضعاف «بامستون»، ولهذا قبل بامستون اتفاقية الإسكندرية خوفاً على السلام الأوروبي، والمخاوف المستمرة من أن يترتب على المسألة المصرية حرب أوروبية واسعة تؤدي إلى تشويش السلام الأوروبي[4].

---

(1) Holt. P. M: op - cit p 187.

(2) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق. ص 302.

(3) بروتو آليتي: مرجع سابق، ص 101، 102؛ كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 197.

(4) F. O: 78 / 443 Suter to James barnt 31 December 1840.

فلقد رفضت فرنسا خفض حالة الاستعداد على جبهتها مع بروسيا والنمسا طالما أن الأزمة مستمرة مع مصر، وذلك لوضع مزيد من الضغط على الحلفاء لإعادة محمد علي إلى ولاية مصر، حتى وإن كانت النمسا غير مقتنعة بأن فرنسا ستعلن الحرب، إلا أن التهديد بالحرب كان يُمثل عنصر ردع، وهذا في حد ذاته كان نقطة في صالح مصر.

وفي ظل هذه الظروف وافق «بامستون» على الاتفاقية، حيث رأى أن أزمة خطيرة قد انتهت، واجتمع بممثلي دول التحالف وأكد لهم أهمية قبول الاتفاقية، لأنها لا تتناقض مع معاهدة لندن، ولأن قبولها يعني إنهاء الأزمة مع مصر[1]، ووافق السفراء على اقتراحه، وبناء عليه أرسل بامستون كتاباً إلى قائد البحرية البريطانية يُفيد بموافقته على الاتفاقية، وقام قائد البحرية بكتابة رسالة إلى استبفورد يقول فيها: «أرجو إبلاغ الكومودور نابيير موافقة حكومة جلالة الملك على الخطوات التي اتخذها، والتي اتخذت دون صدور تعليمات فيها، على أن يتمّ بناء على مسؤوليته تنفيذ مقررات اتفاقية 15 يوليو... وأن القوى الأربع سوف تقترح على الباب العالي تقديم التنازلات المطلوبة»[2].

وامتثل محمد علي ووافق على ما فُرض عليه، وأصدر أمره بالانسحاب من الشام، فأرسل إلى إبراهيم باشا يأمره «بجمع العساكر والعودة إلى مصر في الحال لتعذر البقاء في بر الشام بعد وقوع عكا بأيدي المخالفين»[3]، وقسّم إبراهيم باشا جيشه في العودة إلى ثلاثة أقسام: الأول عاد من طريق العقبة والسويس، وقاده سليمان باشا الفرنساوي، والثاني عاد من ناحية غزة والعريش، وقاده أحمد باشا المنكلي، والثالث عاد من غزة تجاه دمياط عن طريق البحر، وقاده إبراهيم باشا بنفسه.

ومثلت العودة المأساة الحقيقية للقوات المصرية التي يقدرها الرافعي بخلاف الموظفين الإداريين بسبعين ألف مقاتل[4]؛ إذ فقد منها ثلاثون ألفاً ما بين الجوع

---

(1) عمر عبد العزيز عمر: العلاقات المصرية اللبنانية، ص 104.

(2) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 213.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، صحيفة 104، وثيقة 529، إرادة إلى السر عسكر إبراهيم باشا، في 15 رمضان 1256هـ/ 9 نوفمبر 1840م

(4) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 303.

والعطش والإرهاق والمرض والتعرض لهجوم البدو ووعورة الطريق[1]، وتمّت إعادة الأمراء والمشايخ الذين كانوا قد تمّ القبض عليهم ونفيهم إلى سنار في السودان، وكان عددهم 49 شخصاً[2]، وكذلك تمّت إعادة العساكر «الشاميين» من مصر وكانوا «سبعة آلاف وتسعمئة وعشرة أنفار»[3]، وتركت الأقدام المصرية غزة في 19 فبراير 1841م بعد أن عاشت على أرض الشام حوالي عقد من الزمان تركت فيه البصمات الواضحة التي سجلها التاريخ في فترة غمرتها العدالة، وسادها النظام، وغطاها التسامح، وأعطتها التقدم، وصدت عنها الأطماع الأجنبية، ووهبتها النهضة، وعملت على رقيها. وسرعان ما انقلبت تلك الأوضاع إلى نقيضها عقب الرحيل المصري، فقد بقي جبل لبنان بعد انسحاب الجيش المصري مسرحاً للدسائس والمكائد الدولية.

ورفضت الدولة العثمانية اتفاق «نابيير» بحجة أنها لم تُستشر في الأمر، فضلاً عن أنها كانت ترغب في التخلص من محمد علي للأبد، وكانت هذه فرصتها الوحيدة المتاحة على مدار خمسة وثلاثين عاماً، لذا اضطر التحالف إلى التدخل مرة أخرى للضغط على الباب العالي لقبول الاتفاقية، خاصة وأن محمد علي التزم بتنفيذها، فأعاد الأسطول إلى الدولة العثمانية في 23 يناير 1841م، بعد أن ظل في مصر ستة أشهر تقريباً[4]، وهذا ما اضطر الدول المتحالفة إلى التقدم بمذكرة إلى السلطان العثماني في 30 يناير 1841م يطلبون منه فيها إلغاء الفرمان السابق، وإعادة وضع محمد علي والياً على مصر[5]، وأن يكون حكم أسرته وراثياً. وعلى الرغم من معارضة الباب العالي للمذكرة، إلا أنه اضطر إلى الإذعان: فأصدر فرمان 13

---

(1) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص 52؛ عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص 399.

(2) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، ترجمة الوثيقة التركية رقم 146 حمراء، من إبراهيم باشا إلى الباشمعاون، في 6 جمادى الآخرى 1256هـ/ 4 أغسطس 1840م.

(3) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة 84، وثيقة 82، من الجناب العالي إلى الباب العالي، في 3 رمضان 1257هـ/ 18 أكتوبر 1841م.

(4) F. O: 78 / 454 Colonel Ross no. 5 2 November 1841.

(5) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي، ص 320، أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 188.

فبراير 1841م / 22 ذي الحجة 1256 هـ، ويتضمن كل ما طالبته به الدول الأوروبية، غير أن الفرمان تضمن أيضاً بعض القيود التي رفضها محمد علي، وعلى رأسها قيام السلطان باختيار من يتقلد منصب الولاية في مصر من أبنائه الذكور خلفاً له، فضلاً عن قيام مصر بتقديم خراج للسلطان يبلغ 25٪ من إجمالي الدخل القومي المصري وقيود أخرى جعلت محمد علي يرفض الفرمان، ويُطالب بعدة تعديلات في شروطه[1]، وتمسك برفضه لهذين الأمرين مؤكداً أن هذا سيؤدي إلى اضطراب البلاد. وفي 5 مارس وقّعت القوى الكبرى الأربع على بروتوكول أعلنوا فيه انتهاء المسألة المصرية بعدما تمّ تنفيذ الشروط المنصوص عليها في معاهدة لندن، وبعد أن سجلت خضوع محمد علي، الذي أعاد الأسطول إلى السلطان، وتخلى عن الشام كلها، وقبل السلطان، وقررت علاوة على ذلك إعادة قناصلها مرة أخرى إلى مصر. ولكن محمد علي في ذلك الحين بعد أن اطلع على فرمان 13 فبراير 1841م والقيود التي تضمنها، رفضه جملة واحدة 6 مارس 1841م بعد أن ضمن

---

(1) Hurewitz. J.C: op - cit p 120.

وقد تضمن فرمان 13 فبراير 1841م مجموعة من القيود تتمثل في:

حصر الوراثة في من يختاره السلطان من أبناء محمد علي وأحفاده الذكور، حتى يتدخل السلطان لاختيار من يشاء تبعاً لأهوائه ورغباته.

إلزام من يختاره السلطان بالذهاب إلى الأستانة ليتلقى بنفسه فرمان التقليد.

جعل مرتبة باشا مصر بنفس مرتبة وزراء الدولة الآخرين في المخاطبات والمقابلات السلطانية، حرصاً من السلطان على ألا يكون الامتياز الذي منح لمحمد علي ذا أثر في رفع شأن محمد علي، وتلقيبه بلقب يُميزه عن سائر وزراء الدولة العثمانية.

يلتزم بتطبيق المعاهدات وخط شريف كلخانة في مصر.

أن تجبى الضرائب باسم السلطان، وتُرسل ربع إيرادات مصر من الضرائب المختلفة، وتعين لجنة من قبل السلطان لمراقبة هذا الدخل.

تُضرب النقود باسم السلطان من نفس نوع وقيمة ومعيار وشكل وحجم نقود الأستانة.

لا يزيد عدد الجيش المصري في وقت السلم عن 18 ألف جندي، وألا يختلف شعار الجنود وملابسهم وأعلامهم وأوسمتهم عن الجيش العثماني.

لا يمنح محمد علي الرتب العسكرية لأعلى من صاغ قول أغاسي (ملازم)، وألا يبني سفناً حربية إلا بتصريح من السلطان.

واشترط الباب العالي على والي مصر تنفيذ كل ما جاء بهذا الفرمان من قيود كشرط أساسي لاستمرار وراثته لمصر، في حالة مخالفة محمد علي أو أسرته هذه الشروط يسقط حقهم في الامتياز الممنوح لهم. راجع نص الفرمان. ملحق رقم (1) بمؤلف الدكتور: محمد محمود السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر. (الإسكندرية: 1998)، ص 407 410. ومؤلف Hurewitz الوثائقي القيم Hurewitz. J.C: op - cit, p 120 121. وانظر عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 316/314.

لنفسه مساندة فرنسا[1] التي كانت تجري في تلك الفترة عملية تنقية عامة للعلاقات الإنكليزية الفرنسية، ولهذا كانت مساندة الدبلوماسية الفرنسية للباشا فعّالة؛ فقد اضطرت الدول الأوروبية إزاء هذا الخلاف إلى التدخل مرة أخرى، حيث قدمت مذكرة إلى «شكيب أفندي» في 13 مارس 1841م ساندت فيها مطالب محمد علي، واتفقت الدول الكبرى على ضرورة تحسين موقف حاكم مصر.

وفي مذكرة أخرى في 19 أبريل 1841م، وجهت النصح للباب العالي بالاستجابة لمطالب عزيز مصر[2]، فاضطر السلطان إلى الإذعان مرة أخرى، وأصدر فرمان الأول من يونيو 1841م، الذي قرر أن يكون أكبر أبناء الوالي هم ولاة العهد دون أي حق في الاختيار من جانب السلطان، شريطة أن يصدر التقليد بالولاية بفرمان من الباب العالي، على أن تقدم مصر ثمانين ألف كيس سنوياً خراجاً للأستانة، ومنح الفرمان لمحمد علي حق تعيين الرتب العسكرية في البلاد حتى رتبة أمير آلاي[3]، وصدر فرمان آخر بمنحه الولاية على السودان. وفي 10 يونيو 1841م استقبل محمد علي مبعوث السلطان وتسلّم الفرمان يداً بيدٍ، وبعد أن تلي عليه قبله ورفعه إلى جبهته، وهكذا تمّت تسوية المسألة المصرية في إطار آلية توازن القوى الأوروبية دون أي استثناء لقواعد هذه الآلية، فقد أفشلت مشاريعه في اليونان والشام لأنها لا تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي بدأت منذ عام 1798م تهتم بشرقي البحر المتوسط[4]، وقد اعتبر الرافعي تلك التسوية «دليلًا على قوة مصر وبأسها للدرجة التي جعلت أوروبا تتكاتف وتتعاون معاً ضد محمد علي»[5]، وقرأ الفرمان رسمياً في قصر محمد علي، وبذلك عادت مصر إلى التبعية الشكلية للسلطان العثماني.

---

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 198؛ دائرة المعارف الإسلامية: ج 29، ص 91/84.
(2) أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق. ص 189.
(3) Hurewitz. J.C: op - cit pp 121 - 122.
(4) Holt. P. M: op - citp 187.
(5) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 336.

وبهذه الوثيقة انتهت مرحلة مهمة في العلاقات المصرية العثمانية، إذ أصبح هذا الفرمان هو دستور هذه العلاقات، حتى قيام الحرب العالمية الأولى وقطع بريطانيا آخر خيط يربط مصر بالدولة العثمانية بإعلانها الحماية البريطانية على مصر في ديسمبر 1914م، وبعد انتهاء الصراع المصري العثماني انضمت فرنسا إلى اتحاد القوى الأربع، وشاركتها في التوقيع على بروتوكول 10 يوليو 1841م، الذي أعلنت فيه الدول الخمس الكبرى تسوية المسألة المصرية وانتهاءها، ثم شاركتها في التوقيع على اتفاقية المضايق في 13 يوليو 1841م التي أكدت المبدأ القديم في إغلاق المضايق العثمانية أمام السفن الحربية لكل القوى[1]، وقد ترتب على تدخل القوى الكبرى منع محمد علي من تحقيق طموحه الذي ظل يراوده لسنوات طوال في الاستقلال التام عن الباب العالي، ومن جهة أخرى، كانت سيادة السلطان العثماني على مصر سيادة اسمية تمَت بإرادة «الوفاق الأوروبي» الذي أخذ على عاتقه منذ ذلك الوقت مهمة تسوية أي تعقيد في الشرق الأدنى، وفرض وصاية دولية على السلطان وعلى محمد علي، الذي شعر بأن استقلاله مُهدد كثيراً بالتدخل من القوى الأوروبية الكبرى، التي تولت مهمة ضمان سلامة الدولة العثمانية، والتدخل في أي خلاف مُحتمل بين الباب العالي وتابعه.

ولم يؤدِ قبول محمد علي لشروط معاهدة لندن إلى انهياره أو تحطم آماله؛ فقد أعاد صياغة أحلامه وتطلعاته فانكب على مشروعات الإصلاح وإعادة ترتيب البيت المصري، فبعد انحسار توسعاته تركزت جهوده على استكمال مشروع الإصلاح الزراعي والتعليم المدني وأحوال التجارة. أما السياسة الخارجية فقد تحسنت علاقاته بإنكلترا بعد سقوط وزارة الأحرار 1841م، وعينت الحكومة الإنكليزية باورنج قنصلاً لها في مصر، واستطاع كسب ود وعطف محمد علي، فكان يستقبله كل يوم ويستمع إلى نصائحه. كما عمل رئيس الوزراء الجديد اللورد أبردين على

(1) كارلو جيليو: مرجع سابق، ص 199.

إعادة الصفاء إلى العلاقة معه، فأرسل له الهدايا، حتى إنه عندما عاد اللورد بامستون إلى رئاسة الوزراء 1847م، ظلت العلاقة على نفس الصفاء؛ بل إن بامستون طلب منه زيارة إنكلترا مؤكداً له أن الملكة ستُسرّ بلقائه.

وعلى الرغم من التقاعس الفرنسي أثناء أزمة 1840م، إلا أن العلاقات المصرية الفرنسية لم يشبها الفتور، وقد أنعم ملك فرنسا على محمد علي بالوشاح الأكبر، كما استقبلت فرنسا إبراهيم باشا استقبالاً فخماً عام 1845م عندما قرر العلاج في أوروبا. أما عن العلاقة مع السلطان العثماني فقد حرص محمد علي على أن يسودها الود والصفاء، فأرسل ابنه سعيد باشا لتقديم الطاعة، وسافر بنفسه إلى العاصمة العثمانية في 19 يوليو 1846م حيث استقبل استقبال الملوك، واستمرت العلاقة على هذا النحو من الود حتى ضعفت قواه العقلية وهرم. وفي ظهر 2 أغسطس 1849 رحل عن الدنيا في قصره في الإسكندرية بعدما بلغ من العمر ثمانين عاماً، ونقل إلى القاهرة ودفن في القلعة، بعدما اعتبر عصره عصر النهضة المصرية[1]، ومنذ ذلك التاريخ وحتى قيام ثورة يوليو 1952م، حكمت أسرة محمد علي مصر حكماً ذاتياً مستقلاً استقلالاً تاماً عن الدولة العثمانية.

---

(1) يذهب مؤلفو كتاب محمد علي وعصره إلى أن توصيف فترة حكم محمد علي بالعصر AGE يكون أكثر دقة من توصيفها بالعهد REIGN، حيث إن توصيف العصر يُطلق عادة على فترات التاريخ العالمي أو الوطني كأن يقال عصر العقل Age of Reason، وتوصيف العهد يكون في حالة لو سارت الأمور عكس ذلك، كأن يُقال عهد الإرهاب Reign of Terror، ولهذا فإن الإنجازات التي شهدها عصر محمد علي تدفعنا إلى أن توصيف فترة حكمه بالعصر أصدق. أحمد زكريا الشلق (وآخرون): مرجع سابق، ص 197.

إخماد انتفاضة محمد علي
في إطار آلية توازن القوى الدولية

هكذا تمَت تسوية المسألة المصرية في إطار آلية توازن القوى الأوروبية، فلقد نظرت الدول المتحالفة وعلى رأسها بريطانيا إلى مصر على اعتبار أنها دولة تُهدد توزيعات القوة الأوروبية والتوازن الاستراتيجي، لذلك فإن تعاملهن معها عقب هزيمتها عسكرياً، كان من مُنطلق نفس هذه الآلية، أي إقامة التحالف والتدخل الدبلوماسي فالعسكري. وفي التسوية لم تحد عن هذه الآلية أيضاً، لذلك فقد راعت الاتفاقية إعادة التوازن الاستراتيجي والجغرافي من وجهة النظر الأوروبية، فوضعت التسوية مصر مرة أخرى تحت مظلة الدولة العثمانية مع منحها وضعاً متميزاً عن باقي الولايات التابعة لها، وهو ما تمثل في حق ولاية العهد لأسرة محمد علي، وفي الوقت ذاته ضمنت عدم تكرار التوسعات المصرية مستقبلاً، حيث تمّت محاصرة مصر سياسياً وعسكرياً، وأوجدت منطقة عازلة بينها وبين الدولة العثمانية متمثلة في ولاية سورية، بحيث أصبح من الصعب على الجيوش المصرية تهديد الدولة العثمانية مرة أخرى. وأدركت الدول المتحالفة أن أي حياد عن مبدأ المكافأة المتبادلة عند تسوية أية خلافات دولية تتعلق بتوزيعات القوة، سيكون له آثار سلبية على مستقبل الدولة العثمانية والأمن الأوروبي ككل، وبالتالي كانت أفضل وسيلة

لتسوية المشكلات المترتبة على السياسة الخارجية المصرية المتوسعة، هي العمل على تطبيق مبدأ «الحرمان المتبادل»، أي ألا تحصل أية دولة على أية ميزة من جراء تدخلها في الصراع، على اعتبار أن إعادة الدولة العثمانية وصيانة مستقبلها هي في حد ذاتها مكافأة للجميع، وهذا أمر كان قد سبق للدول المتحالفة إقراره في معاهدة لندن ذاتها، حيث نصت الديباجة الأولى لهذه الاتفاقية على «أن التحالف مدفوع بالرغبة في الحفاظ على وحدة واستقلال الدولة العثمانية باعتبارها من مقومات الأمن والسلام في القارة الأوروبية»[1]، أي أن التحالف كان للإبقاء على الدولة العثمانية باعتبارها من مقومات الأمن في النظام الأوروبي، ولذلك فإنه بمجرد انتهاء الأزمة بين السلطان ومحمد علي عادت القوات العسكرية إلى بلادها وانفض التحالف الأوروبي.

إن النظام الأوروبي بقيادة بريطانيا لجأ إلى استخدام القوة ضد مصر ليس بغرض ضرب الدولة المصرية الحديثة، ولكن حماية له من مخاطر تُهدده، ولعل مقولة وزير الخارجية البريطانية في اجتماعات «برولاند» التي مهدت لعقد معاهدة لندن 1840م، تعبر عن هذه الدوافع؛ إذ يقول: «... إن الموقف الذي فرضه محمد علي لصالحه لا يتناسب مع مصالح السلطان، فالوالي الذي تفوق قوته قوة سيده سينتهي به الأمر إلى تدميره... وهذا السلطان لا غنى عنه للإبقاء على الإمبراطورية العثمانية، ولاستتباب السلام في أوروبا، وضمان التوازن السياسي للمصالح الأوروبية العليا»[2]؛ فلم يكن هدف الاتحاد القضاء على الدولة المصرية الفتية واغتيال أحلامها؛ بل كان هذا نتيجة وليس سبباً. لقد كان السبب يتعلق في الأساس بالأمن الأوروبي، والتدخل العسكري الأوروبي جاء تلبية لأولوية استراتيجية، وكانت نتيجة هذا التدخل تحجيم حلم محمد علي والدولة المصرية. فما حدث مع مصر لم يكن إلا جزءاً من آلية سياسية أوروبية محكمة أقرها هذا النظام للوقوف أمام أية دولة تهدد استقراره، وتوزيعات القوة داخله. لقد كانت سنة النظام الأوروبي في التعامل مع أية دولة تهدد توزيعات

---

(1) Hurewitz. J.C: op - citp 113.

(2) محمد عبد الستار البدري: مرجع سابق، ص 226.

القوة بعد هزيمتها، ألا يقضي عليها تماماً على اعتبار أن عدو الأمس هو حليف الغد في نظام سمته الرئيسة التغيرات المستمرة في نمط التحالف داخله، فحتى مع ما مثلته مصر من تهديد للنظام الأوروبي، إلا أنه لم يتمّ التعامل معها خارج نطاق هذه القاعدة، فأعيدت إلى سيادة الدولة العثمانية دون تدميرها، ولكن بعد تقليم أظافرها، فمثلما أعاد «كاسلراه» فرنسا كعضو عامل في النظام الأوروبي عقب مؤتمر فيينا 1815م، أعاد «بامستون» مصر مع اختلاف في الظروف بطبيعة الحال، وهكذا طويت صفحة المسألة المصرية عام 1841م بعد معالجتها بآلية توازن القوى كما أراد بامستون والتحالف الأوروبي، وعاد السلام إلى شرقي النظام الأوروبي بحماية الدولة العثمانية وإلغاء الآثار المترتبة على السياسة المصرية التوسعية، فكانت الضحية الحقيقية هي مصر وآمالها وطموحاتها في التوسع والامتداد.

وكان مبدأ حفظ التوازن هو المبدأ الذي ساد سياسة الدول الأوروبية الكبرى خلال أزمة الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية والشام، ونجح «بامستون» في تحديد مركز محمد علي في مصر، ومنع تجدد اعتداءاته هو وخلفاؤه على أراضي الدولة العثمانية بعد تقييد القوة المصرية براً وبحراً، ومنع ولاة مصر من حرية التعامل المباشر مع الدول الأوروبية، وحرمانهم من التمثيل الدبلوماسي في الخارج، وكانت نكسة كبيرة على مصر، فعلى الرغم من معاناتها الشديدة من جراء الحروب المستمرة التي أنهكت قواها، واستنفدت ما ادخرته من جهود، فهي إذن كانت بحاجة إلى فترة طويلة من الاستجمام تسترد فيها أنفاسها، ولذا اتسمت الفترة الأخيرة من حكم محمد علي، وكذلك فترة حكم عباس الأول (1848-1854) إذا ما استثنينا ما قدمته مصر من تضحيات في حرب القرم (1853- 1856) بالهدوء وعدم القيام بمغامرات حربية كالتي قام بها محمد علي.

لقد اعتبرت معاهدة لندن 1840م الوثيقة الأساسية لمركز مصر القانوني الدولي منذ سنة 1840م وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية على

مصر 1914م، فهذه المعاهدة حددت مركز مصر الدولي وجعلت لها شخصية دولية مستقلة، ورفعتها من ولاية إلى دولة مستقلة وإن كانت مقيدة بقيود السيادة العثمانية التي حددها السلطان في فرمانات 1841م، وضمنت الدول الخمس الكبرى هذه القرارات، وتمتعت مصر بمركز مستقل، ومن ثم فقد حق للرافعي أن يكتب قائلاً: «إن معاهدة لندن، وإن كانت حرمت مصر ثمرة انتصاراتها وقُيد استقلالها بقيود شتى، إلا أنها اعترفت بأن لمصر مركزاً دولياً مستقلاً... ولم يعد لتركيا ولا لغيرها من الدول أن تعبث بهذا الاستقلال الذي أصبح مكفولاً بمعاهدة دولية»[1]. ولكنها على أية حال قد وضعت الدولة العثمانية تحت حماية الدول الكبرى لا تحت حماية روسيا وحدها، خاصة بعد نجاح «بامستون» في إقناع الدول الأوروبية الكبرى الخمس بتوقيع اتفاقية المضايق في 13 يوليو 1841م، التي أغلقت المضايق العثمانية أمام السفن الحربية وتعهدت الدول باحترامها[2]، وكان هذا النجاح إلغاءً لمعاهدة «أونكيار أسكلة سي» من الناحية الفعلية.

منحت معاهدة لندن الدول الأوروبية نوعاً من الوصاية على العلاقات المصرية العثمانية؛ فهي لن تسمح للباب العالي أن ينتقص من حقوق والي مصر، ولن توافق على تجاوز والي مصر الحدود التي رسمتها تلك المعاهدة وتضمنتها الفرمانات، فأي محاولة من جانب محمد علي لتعديل هذه الشروط أو التخلص منها يجب أن يُرجع فيها إلى تلك الدول، وأن تؤخذ موافقتها مُقدماً قبل اتخاذ أي قرار من الباب العالي، وترتب على ذلك أن أصبح كل من والي مصر والسلطان العثماني بحاجة إلى إرضاء الدول الأوروبية وتأييدها له لتعزيز موقفه إزاء الآخر، ولهذا نجد أن محمد علي عندما تظلّم من شروط فرمان 13 فبراير 1841م، لجأ إلى الدول الأوروبية صاحبة التسوية، وناشدها مساعدته في تعديل الشروط الخاصة بمسألة الوراثة والضريبة السنوية ومنح الرتب العسكرية بما يُحقق مصلحة البلاد، الأمر الذي ترتب عليه تسلل

(1) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص 312.
(2) Hurewitz. J.C: op - cit p 123.

النفوذ الغربي إلى مصر في صور مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية، وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي، وبلغ هذا التدخل الأجنبي في شؤون مصر أقصاه في عهد الخديوي إسماعيل، حين عمد إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لجعل مصر ولاية عادية في نطاق الإمبراطورية العثمانية[1].

وقد استطاع الخديوي إسماعيل (1863 -1879) أن يُحرر مصر من معظم هذه القيود بفرمانات متوالية استصدرها من السلطان العثماني، فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية لم تكن لترضى أن ينتقص الباب العالي من حقوق والي مصر، فقد كان من حقه أن يتنازل عن كل أو بعض الحقوق التي خولتها له معاهدة لندن 1840م، لكن لم يكن من حقه أن ينتقص منها؛ لأنها معاهدة دولية مكفولة من الدول، لذلك سعى خديوي مصر إسماعيل إلى الحصول على مزايا جديدة من خلال الرشاوى التي دفعها في الأستانة، فامتاز بلقب خديوي، وحصر الوراثة في أكبر أبنائه الذكور، وغيرها من الامتيازات التي منحت مصر المزيد من الاستقلال، على الرغم من أنها جاءت على حساب الخزينة المصرية، فاستدان من الدول الأوروبية ليُغطي ما كان يدفعه في العاصمة العثمانية في سبيل الحصول على المزيد بعدما وعى الدرس جيداً، وأيقن أنه لن يستطيع أن يُغامر كجده محمد علي ثم تأتي الدول الأوروبية لتتآمر ضده وتسقط مشاريعه لأنها لا تتفق وسياساتها ومصالحها في البحر المتوسط ليس إلا.

ولعل أهم ما يلفت الانتباه في تسوية المسألة المصرية هو تدخل الدول الأوروبية بجهودها الدبلوماسية ثم العسكرية ضد مصر على الرغم من أن السلطان العثماني محمود الثاني هو الذي بدأ بالحرب وأشعل نار التوتر في القارة الأوروبية، ولكننا لو أمعنا النظر قليلاً فسيتضح لنا السبب الكامن في أن مصر هي الدولة الأقوى والمنتصرة والمسيطرة على مجريات الأمور. فمن المؤكد أن الحرب لو انتهت دون النصر لصالحها، فإن الأوضاع كانت ستتغير وستتغير معها ردود الأفعال الأوروبية.

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل 1863-1879، (القاهرة: دار المعارف، 1967).

فلولا أن النصر المصري لم يهدد بعواقب وخيمة على التوازنات الأمنية في القارة الأوروبية، وتوزيعات القوة الأوروبية، لما بادرت الدول الأوروبية بالتدخل، وعلى هذا كان تدخلها ضد مصر ليس لمصلحة السلطان العثماني، وإنما حفاظاً على النظام الأمني الأوروبي ومصالحها الخاصة، ولهذا تباينت وجهات نظر كل دولة تبعاً لما كانت تراه في صالحها مثلما سبق أن بينا.

وقد اعتبر بامستون بصفة خاصة محمد علي السبب وراء المصائب التي مُني بها النظام الأوروبي، وقد لازمه هذا الشعور طوال استمرار التهديد المصري لأمن الدولة العثمانية، فرفض المبادرة التي اقترحها محمد علي لإقامة تحالف عسكري مصري بريطاني في المنطقة عام 1830م[1]، ثم رفض مرة أخرى عرض محمد علي لأجل إقامة التحالف بين مصر وبريطانيا 1834م، والذي أكد فيه للقنصل البريطاني أن لديه مئة وخمسين ألف محارب يستطيع أن يوظفهم لخدمة السياسة البريطانية ضد روسيا على الجبهة العثمانية والفارسية[2]، وعندما فشلت هذه الحجة حاول محمد علي أن يُوحي لبامستون أنه المصلح الليبرالي الذي يبحث عنه، والذي يستطيع أن يتفق معه على أعمال مشتركة، فقال له: «لا تحكم علي بمعايير معرفتك وإنما قارن بيني وبين الجهل المحيط بي... لم أجد من القادرين على فهمي وتنفيذ ما أدعو إليه سوى قلائل... لقد كنت وحيداً معظم حياتي تقريباً»[3]، ولكن بامستون كان عاقد العزم على مساعدة الدولة العثمانية على حساب مصر وفق السياسة البريطانية التقليدية، وقد برر ذلك بأن أية محاولة للتقرب مع مصر سوف تؤثر في علاقة بريطانيا بالباب العالي، وكان رد بامستون صريحاً، حيث أصدر تعليماته إلى كامبل بأن يُعبر للوالي المصري عن استيائه من هذا الاقتراح، وأن هذا التحالف المقترح يُمثل «اعتداء على حقوق السلطان»[4].

(1) F. O: 78 / 192 Barker to Aberdeen 30 August 1830.

(2) F. O: 78 / 246 Campbell to Palmerston 3 September 1834.

(3) Dodwell. H: op. cit.p 195

(4) F. O: 78 / 344 Palmerston to Campbell 10 October 1834.

وفي الحقيقة فإننا نرى أن بامستون ظل حريصاً على مبدأ الحفاظ على الدولة العثمانية؛ لأنه مثلما سبق أن أوضحنا، كان يرى أنها «تُمثل عنصراً مادياً في التوازن الأوروبي في جنوبي شرقي القارة الأوروبية»[1]، فقد كان تهديد محمد علي للدولة العثمانية تهديداً للأمن والتوازن الأوروبي، فبقاء الكيان العثماني كان ضرورة لبقاء التوازن الأوروبي في جنوبي شرقي القارة، وهذا الرفض البريطاني للتقارب مع محمد علي له أكثر من سبب، فالدولة المصرية أخذت تقترب من الطرق التجارية الدولية مع الهند، خاصة بعد استيلاء مصر على نجد والبحرين والساحل العماني، وبلاد الشام، وبدأت تقترب تدريجياً من العراق، وهو ما بات يهدد بتوسع مصري قد يصل إلى الحدود الإيرانية، والتي كانت بريطانيا تنظر إليها على أنها منطقة نفوذ خاصة بها، وبالتالي فإن مصلحة بريطانيا تحجيم الدور المصري، خاصة أن محمد علي كان ينظر إلى تدخل الدول الأوروبية في المسألة المصرية على أنه ليس إلا بهدف الاستعمار والتوسع، ويتضح موقفه هذا جلياً في رسالة كتبها إلى ولده إبراهيم باشا في ذروة الأزمة يقول له فيها: «لا تهدف الدول إلى تعضيد الدولة العثمانية، ولكنها ترمي إلى إضعاف الطرفين كي يتسنى لها الاستيلاء على البلاد الإسلامية بسهولة، ولذا فإن قبول تدخل هذه الدول خيانة للملة ولتمام استقلالها، فبدلاً من أن نقبل هذه الخيانة فنذكر باللعنة إلى يوم القيامة، أجدر بنا أن نموت في سبيل الدين فنشيد بذلك دنيانا وآخرتنا معاً، هذا إذا غلبونا، وأما إذا لم يغلبونا ولم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً، فحينئذ نجد في الدنيا الجنة التي يبحث عنها الناس في الآخرة، فيدوي في الآفاق صدى بطولتنا وسمعتنا الطيبة ويذكرنا العالم بخير إلى يوم القيامة»[2].

ولكن لماذا أبقت إنكلترا على محمد علي في حكم مصر مع أنه كان بمقدورها عزله؟ ولم يكن السلطان العثماني وقتئذ يجرؤ على أن يرفض طلبها؛ بل بالعكس

---

(1) F. O: 78 / 226 Palmerston to Campbell 4 February 1833

(2) أسد رستم: «إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها». في كتاب: عبد الحميد البطريق (وآخرون): ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 - 1948 مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 107.

كان يتمنى ذلك؟ في الحقيقة لم يكن تدخل بريطانيا في المسألة المصرية منذ البداية بهدف القضاء على محمد علي؛ بل جاء هذا التدخل نتيجة لخوف بريطانيا من اقتراب جيوش محمد علي بقيادة ابنه القائد المغوار من العاصمة العثمانية، الأمر الذي كان يُنذر بانهيارها، وكان بامستون على يقين من أن انهيار الدولة العثمانية سيتبعه انهيار توازن القوى في القارة الأوروبية، وكان ذلك سيأتي لحساب روسيا المتربصة خلف البوسفور الطامعة في الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، ولحساب فرنسا التي كان يرى أن أي توسع لمحمد علي في ذات الوقت توسع فرنسي، فقد اعتقدت السلطات البريطانية أن محمد علي هو منفذ السياسة الفرنسية في الشرق، وبنى الساسة البريطانيون هذا الاعتقاد الخاطئ على أساس أن عدداً من الضباط ورجال البحرية الذين استخدمهم في قواته كانوا فرنسيين، فاعتقدوا أن انتصارات محمد علي في الجزيرة العربية والخليج والشام ما هي إلا تنفيذ للأطماع التي كان يحلم بها نابليون ليكوّن إمبراطورية فرنسية في الشرق.

وإضافة إلى ذلك، كان محمد علي بتوسعه في اليمن والخليج وتفكيره في ضمّ العراق يُهدد مصالح بريطانيا الحيوية في المنطقة، لاسيما لخطوط مواصلاتها إلى الهند والشرق الأقصى، وهو أشد ما كانت تخشاه بريطانيا، ولهذا عندما نجحت إنكلترا في كسر شوكة محمد علي وأرجعته إلى حدود مصر الطبيعية[1]، وألزمته بالتخلي عن بلاد الشام فيما عدا الجزء الجنوبي، وإرجاع الجزيرة العربية إلى الدولة العثمانية والاكتفاء بمصر [2]، رأت أن تحول بينه وبين استقلاله عن الدولة العثمانية تجنباً لإثارة المسألة الشرقية، وفتح باب تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية على مصراعيه.

---

(1) وحدود مصر كما حددها ملحق معاهدة لندن 1840م تبدأ من رأس الناقورة على شاطئ البحر المتوسط شمالي عكا، إلى مصب نهر السيسبان في شمالي بحيرة طبرية، ثم تتبع الشاطئ الغربي لتلك البحيرة، فالضفة اليُمنى لنهر الأردن، فالشاطئ الغربي للبحر الميت، ومن نهايته تمتد في خط مستقيم إلى رأس خليج العقبة على البحر الأحمر، ثم تتبع الشاطئ الغربي لخليج العقبة، فالشاطئ الشرقي لخليج السويس حتى مدينة السويس. عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، هامش 1، ص 291.

(2) Kelly J. B: op. cit., p 282.

وفي الوقت ذاته، يجب ألا يخضع والي مصر للحكم العثماني المباشر، فمحمد علي قد استطاع إيجاد نظام حكم مستقر، واكتفت إنكلترا بذلك لأنها وجدت فيه الرجل الذي عمل على تحقيق مصالح الدول الأوروبية الكبرى في مصر، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ومنْحِها شتى الضمانات، واستخدامه لعدد كبير من الخبراء الأجانب في مشروعاته المختلفة، وإرساله البعثات العلمية إلى أوروبا، فهو من هذه الناحية يعمل على إدخال الحضارة والنظم الغربية إلى مصر، وبقاؤه - من وجهة نظر إنكلترا وغيرها من الدول الأوروبية - ضروري لضمان استمرار التطور والتحضر والتقدم والاستغراب (الأخذ عن الغرب)، وانتعاش رأس المال الأجنبي في مصر، ولكن يجب ألا يُمنح من السلطة ما يمكنه من الخروج عن طاعة الباب العالي وإثارة المسألة الشرقية من جديد، ولهذا وضعت القيود أمامه، وهذه الحقيقة لم تغب عن ذهن محمد علي وخلفائه من بعده؛ لهذا حرصوا على استرضاء الدول الأوروبية عامة، وفرنسا وإنكلترا خاصة، لتدعيم مركزهم ولضمان وجودهم في الحكم، ويُضاف إلى كل ذلك رغبة بريطانيا في فصل مصر عن جسد الدولة العثمانية، حتى إذا ما واتتها الظروف الدولية في القارة الأوروبية، تنقض على فريستها فتكون سهلة ومهيئة لذلك، وهذا ما حدث بالفعل عندما أقدمت على احتلال مصر 1882م، ثم قطع آخر خيط يربطها بالدولة العثمانية بإعلان الحماية البريطانية على مصر في ديسمبر 1914م.

تبقى نقطة أخيرة يجب أن نُشير إليها، ألا وهي كيف كان سيصبح وضع مصر ومستقبل المنطقة العربية لو لم تطبق الدول الأوروبية آليات توازن القوى عليها وتتآمر لتحجيمها سياسياً وعسكرياً؟ للحقيقة نعتقد أنه لو نجحت مصر فإن مستقبل المنطقة العربية بأسرها كان سيتغير، وكان التاريخ سيأخذ مُنعطفاً آخر، وفي التقدير أن المنطقة كانت ستتجنب ويلات الاستعمار الأوروبي، كما أنه كان يتوقع أن تشهد استمراراً للحركة التنويرية مع وجود فرصة لانتقالها إلى العالم العربي بأكمله، بحيث

تُصبح أكثر ارتباطاً بالتقدم العلمي في أوروبا، وكان من المتوقع أيضاً أن يسمح للعالم العربي بتوليد طاقاته والاستفادة من قدراته دون تدخلات خارجية، كل هذه افتراضات لا نملك إلا ترجيحها، خاصة أن ما قامت به الدول الأوروبية لا يخرج عن وجهة النظر الأخلاقية من كونه مؤامرة دولية أطاحت بأحلام دولة فتية كمصر.

الفهارس والمراجع

الأعــلام

الأماكن والبلدان

الوقائع والأحداث

الاقوام والأمم

الأقـــوال

«إذا تم القضاء على سلطة محمد علي فكيف ومن سيحل مكانه؟» كوشيليه قنصل فرنسا بمصر 152

«اعلم يا ولدي أنا لم نصل إلى مركزنا الذي نشغله إلا بقوة الوداعة وخفض الجانب» محمد علي لابنه إبراهيم. 66

«الآن أصبح محمد علي سيد نفسه، وحان الوقت ليجلس في مصاف العظماء» الرحالة الفرنسي كادلفين 66

«ألا ترى أنه أصبح من المستحيل الإبقاء على هذا السلطان؟» محمد علي للقنصل البريطاني بمصر 160

«إن إقليم تعز يعطي دخلاً سنوياً بحوالي 700 ألف ريال، وآن الأوان لفتح صنعاء..» رسالة إبراهيم يكن لمحمد علي. 108

«إن الأنباء الواردة من جهات قونية.. تدل على أن العثمانيين ينظمون أنفسهم..» رسالة إبراهيم باشا لمحمد علي. 99

«إن بريطانيا لا يمكنها أن تقف موقف اللامبالاة أمام أية محاولة من محمد علي لغزو البلاد الواقعة وراء مدخل البحر الأحمر». بامستون 104

«إن البريطانيين يقصدون من وراء إنشائهم القلعة أن يستولوا على بغداد، فهل ترضى روسيا بترك بغداد للإنكليز..» إبراهيم باشا لأبيه. 107

«إن التحالف البريطاني الفرنسي قد لقي مصرعه..» نسلروود. 139

«إن الحكومة البريطانية ترى أن أي تعدٌ على ممتلكات السلطان الآسيوية سيؤدي إلى نضوب مواردها».. رسالة بامستون للقنصل البريطاني في مصر. 95

« إن الضغط على محمد علي من قبل إنكلترا يمكن أن يكون متحزباً وظالماً» بامستون 120

«إن عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن».. روبرت جرانت 109

«إن القوى الكبرى معها الحق في التدخل.. بين السلطان ومحمد علي..» بامستون 130

«إنكلترا مثل الأرملة، الزواج منها يحتاج إلى كثير من الحنكة والصبر» نسلروود. 139

«إن كل ما في سوريا حربي، وخاصة في شمالها». القنصل البريطاني في حلب إلى كامبل. 97

«إننا إن فتحنا صنعاء.. وشملنا أصحاب أشجار البن بعين المراحم.. زاد المحصول سنة بعد سنة وبلغ مركزه الأول» رسالة إبراهيم يكن لمحمد علي. 108

الرحالة الفرنسي شولشيه. 159

«لقد قامت الحكومة البريطانية دائماً بتوظيف نفوذها في القسطنطينية لحث الباب العالي على الامتناع عن شن أي هجوم على محمد علي في سوريا..» من خطاب بامستون إلى كامبل. 98

«لن أرد ما غزوته بالسيف إلا بالسيف» محمد علي باشا. 151

«لن أسمح لمصر بأن تصبح إنكليزية..» محمد علي باشا. 151

«لو أراد محمد علي أن يثبت انتصاراته التي حققها فلا بد أن يكون حذراً ومعتدلاً» رسالة الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في مصر. 71

«ليس لدى إنكلترا أصدقاء على الإطلاق، لها فقط مصالحها». بامستون. 50

شعار فرنسا (مد نفوذنا الحضاري) 60

«الموت خير من العجز عن هدم تابع متمرد» السلطان محمود الثاني. 96

«يبدو أن الدول الأربع ما عدا فرنسا ستقف منا موقف المعارضة على أقرب احتمال..» محمد علي باشا. 152

«يتعين على أمرك التعبير لمحمد علي بصورة ودية ولكن حازمة عن المدى الذي سيصل إليه أسف حكومة جلالتها نتيجة أية خطوات تشير إلى أنه يكن نوايا لتوسيع سلطانه باتجاه بغداد» بامستون إلى كامبل. 110

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية غير المنشورة

1. **محافظ ديوان بحر برا**: وقد رجعت إليها عبر النسخة الميكروفيلمية، حيث استمدت الدراسة مادتها من تسع عشرة محفظة؛ تبدأ بالمحفظة الأولى، اعتباراً من 15 شوال 1217هـ/ 7 فبراير 1803م، وانتهاء بالمحفظة 19 المنتهية بمكاتبة تحمل تاريخ 15 ذي القعدة 1257هـ/ 28 ديسمبر 1841م، ومكاتبات أخرى بدون تاريخ، وهذه المحافظ تتناول علاقة مصر بالدول الخارجية، وبالتالي فقد أفادت الدراسة بمجموعة من الوثائق المتعلقة بالجزيرة العربية والشام والعراق.

2 . **دفاتر ديوان المعية سنية (عربي وتركي)**: وهذا الديوان عبارة عن وحدة أرشيفية متكاملة منظمة تشمل العديد من الدفاتر والمحافظ، ويتكون القسم العربي منه من 504 سجلات أقدمها السجل رقم «1» بتاريخ 1245هـ(1829م)، وأحدثها بتاريخ1297هـ(1879م). أما القسم التركي فمترجم إلى العربية ومحفوظ في محافظ، وبداية كتابة الأوامر فيه أقدم من سجلات القسم العربي، حيث يبدأ بتاريخ 2 محرم 1244هـ/ 14 يوليو 1828م، والمحافظ التي أفادت الدراسة خمس عشرة محفظة تبدأ بالمحفظة رقم 2 المسجلة لوقائع العام 1244هـ(1828م)، وتنتهي بالمحفظة رقم 15 المسجلة للوقائع حتى بداية عام 1254هـ(1838م).

3 . **محافظ ديوان الجهادية**: اعتمدت الدراسة على ثلاث محافظ تحمل الأرقام 1، 2، 26، وتضم الفترة من 1244ـ1250 هـ / 1829ـ1835م.

4 . **محافظ ديوان الخديوي**: وكان اعتمادنا عليه قليلاً جداً من خلال بعض الوثائق التي عثرت عليها ضمن أدراج الفهرسة الموجودة في دار الوثائق القومية، وكذلك بعض الوثائق، التي اطلعت عليها من خلال بحثي في الدار عبر النسخة الميكروفيلمية.

5 . **حافظ ذوات تركي**: وقد رجعت إليها عبر النسخة الميكروفيلمية بدءاً من المحفظة الأولى، التي تبدأ بمكاتبة تحمل تاريخ غرة محرم 1220هـ/ 31 مارس 1805م، وانتهاءً بالمحفظة 8 التي تنتهي بمكاتبة تحمل تاريخ 9 شعبان 1261هـ/ 13 أغسطس 1845م.

6 . **محافظ الشام**: وتحتوي على عشرين محفظة تبدأ بالمحفظة 65 أبحاث، وتمثل أولى محافظ الشام اعتباراً من العام 1247هـ (1831/ 1832م)، وتنتهي بالمحفظة 84 أبحاث، وهي العشرون من محافظ الشام المسجلة لوقائع الفترة من جمادى الأخرة إلى ذي الحجة عام 1256هـ (1840/ 1841م).

7 . **محافظ الحجاز**: وتحتوي على اثنتي عشرة محفظة تبدأ بالمحفظة 95 أبحاث، وتمثل أولى محافظ الحجاز اعتباراً من العام 1222هـ (1807/ 1808م)، وتنتهي بالمحفظة 106 أبحاث، وهي الثانية عشرة من محافظ الحجاز المسجلة لوقائع العام 1256هـ (1840/ 1841م).

ثانياً: الوثائق الأجنبية غير المنشورة

Foreign Office (F. O) 17 VOLS (1799 – 1879).

محافظ محفوظة في دار الوثائق القومية في القاهرة.

Hansards parliamentary debates: thirdSer, vol XXIV, (London: June, 3, 1834).

Hansards parliamentary debates: victorie1841, vollvl, (London: 1841).

مضابط محفوظة في المكتبة المركزية لجامعة القاهرة.

ثالثاً: الوثائق المنشورة

1 . أنجلو سا ماركو: **وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي، المساهمة الإيطالية**، ترجمة ولاء عفيفي النحاس، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005).

2 . رؤوف عباس(وآخرون): **الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي**، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، المجلد الأول 2005، والمجلد الثاني 2006).

3 . عبد العزيز سليمان نوار: **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1517-1920**، (بيروت: جامعة بيروت العربية، 1974).

4 . عبد المنعم إبراهيم جميعي: **الجيش المصري وفتح عكا 1831 – 1832**، دراسة في ضوء وثائق عابدين، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1987).

5 . محمد مرسي عبد الله: **تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، المجلد الأول، بريطانيا والإمارات 1797-1960**، (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، 1996).

رابعاً: المصادر المنشورة

(1) العربية

1. أمين سامي باشا: **تقويم النيل**، ج 2، **عصر محمد علي باشا**، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2003).

2. عبد الرحمن الجبرتي: **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ثمانية أجزاء، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).

(2) الأجنبية

1- **Hansards Parliamentary Debates:** victoriae 1841, vols. LV1, LV11, (London: 1841).

2-Hurewitz., J.C: **Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary record:** .(1535-1914, vol. I, (New York: 1987

خامساً: الرسائل الجامعية غير المنشورة

1. علي عفيفي علي غازي: **أثر الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية والشام على العراق** (1831-1841)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الإسكندرية: كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2009).

2. مالك محمد أحمد رشوان: **الشام تحت حكم محمد علي** 1832 – 1841، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية في أسيوط، جامعة الأزهر، 1984.

3. مالك محمد أحمد رشوان: **سياسة محمد علي باشا في شبه الجزيرة العربية 1811 – 1840**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية في أسيوط، جامعة الأزهر، 1978.

سادساً: المراجع العربية

1. أحمد خليل عطوي: **دولة الإمارات العربية المتحدة؛ نشأتها وتطورها**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981).

2. أحمد زكريا الشلق (وآخرون): **محمد علي وعصره**، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2006).

3. أحمد عبد الرحيم مصطفى: **علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل 1863-1879**، (القاهرة: دار المعارف، 1967).
4. أحمد عزت عبد الكريم (وآخرون): **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 1962).
5. أحمد فؤاد متولي: آل سعود والشام في عهد الدولة السعودية الأولى على ضوء الوثائق التركية، (القاهرة: دار الزهراء للنشر،1991).
6. أحمد محمد عبيد بطي: **الصراع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر**، (دبي: ندوة الثقافة والعلوم، 1991).
7. أسد رستم: «إدارة الشام روحها وهيكلها وأثرها»، في كتاب: عبد الحميد البطريق (وآخرون): **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 - 1948، مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مئة عام على وفاته**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).
8. أمين سعيد: **تاريخ مصر السياسي من الحملة الأفرنسية سنة 1798 إلى انهيار الملكية سنة 1952**، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1959).
9. الأب إغناطيوس طنوس خوري: **مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب 1767-1834**، (طرابلس: دار الخليل، د. ت).
10. السيد رجب حراز: **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840 - 1909**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970).
11. إلهام محمد علي ذهني: **فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين**، (القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1993).
12. إلهام محمد علي ذهني: **مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر**، (القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1995).
13. جمال زكريا قاسم: **دولة البوسعيد في عُمان وشرقي أفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها في عُمان 1741 - 1970**، (أبوظبي: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000).
14. جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، إمارات الخليج العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507 - 1840**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001).

15. جمال محمود حجر: **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989).

16. جميلة هادي الرجوي: **محمد علي واليمن 1841–1818**، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2006).

17. حسين مجيب المصري: **معجم الدولة العثمانية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1987).

18. حسين هادي الشلاه: **طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002).

19. حصة بنت جمعان الهلالي الزهراني: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية 1824-1891م**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 2004).

20. خليفة بن عبد الرحمن المسعود: **موقف القوى المناوئة من الدولة السعودية الثانية 1818-1866م دراسة تاريخية وثائقية**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 2005).

21. دون مؤلف: **الجيش المصري عبر العصور، الجزء الثاني**، (القاهرة: وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية، دون تاريخ طبع).

22. زكي صالح: **مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني**، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1966).

23. ساطع الحصري: **البلاد العربية والدولة العثمانية**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1960).

24. سعاد هادي العمري: **بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002).

25. سلطان بن محمد القاسمي: **الاحتلال البريطاني لعدن 1839**، (الشارقة: دار الغرير للطباعة والنشر، 1992).

26. سلطان بن محمد القاسمي: **العلاقات العمانية الفرنسية 1715 – 1905**، (الشارقة: دار الغرير للطباعة والنشر، 1993).

27. سلطان بن محمد القاسمي: **رسالة زعماء الصومال إلى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي 1837م**، (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 1996).

28. سلطان بن محمد القاسمي: **يوميات ديفيد ستون في الخليج 1800 – 1809**، (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 1994).

29. سليمان فائق بك: **عشائر المنتفق**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003).

30. سنان معروف أغلو: **نجد والحجاز في الوثائق العثمانية، الأحوال السياسية والاجتماعية في نجد والحجاز خلال العهد العثماني**، (بيروت: دار الساقي، 2002).

31. سهير حلمي: **أسرة محمد علي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2003).

32. سهيل صابان: **مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا**، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002).

33. طارق عبد العاطي غنيم بيومي: **سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1811 - 1848**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

34. عباس العزاوي: **تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء الخامس**، (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1953).

35. عبد الحميد البطريق: **عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر 1833-1850**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

36. عبد الحميد البطريق: «إبراهيم باشا في بلاد العرب»، في كتاب: عبد الحميد البطريق (وآخرون): **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 - 1948 مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مئة عام على وفاته**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).

37. عبد الرحمن الرافعي: **عصر محمد علي**، (القاهرة: دار المعارف، 1989).

38. عبد الرحمن زكي: «**حملة الشام الأولى والثانية**»، في كتاب: **عبد الحميد البطريق (وآخرون): ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848 - 1948 مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية تنشرها الجمعية الملكية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مئة عام على وفاته**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).

39. عبد الرحمن فهمي: «**النقود المتداولة أيام الجبرتي**»، في كتاب: **عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، إشراف أحمد عزت عبد الكريم**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976).

40. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: **محمد علي وشبه الجزيرة العربية 1819 - 1840**، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1986).

41. عبد العزيز سليمان نوار: **مصر والعراق، دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968).

42. عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العرب الحديث، الجزء الأول: العراق**، (القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية، 1976).
43. عبد العزيز سليمان نوار: **داوود باشا والي بغداد**، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968).
44. عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968).
45. عبد العزيز سليمان نوار: **المصالح البريطانية في أنهار العراق 1600 - 1914**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968).
46. عبد العزيز سليمان نوار: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، دون تاريخ طبع).
47. عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986).
48. عبد الغفار محمد حسين: **بناء الدولة الحديثة في مصر، الجزء الأول**، (القاهرة: دار المعارف، 1980).
49. عبد الكريم رافق: **العرب والعثمانيون 1516 - 1916**، (دمشق: 1974).
50. عبد المنعم إبراهيم الجميعي: **عصر محمد علي « دراسة وثائقية»**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).
51. علي الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969).
52. علي الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني من 1831 حتى 1872**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1971).
53. علي سلطان: **تاريخ العرب الحديث 1516ـ1918**، (طرابلس: منشورات مكتبة طرابلس العلمية، 1998).
54. علي شعب: **بطرس الأكبر قيصر روسيا**، (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1992).
55. علي عفيفي علي غازي: **الصراع الأجنبي على العراق والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر**، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).
56. علي عفيفي علي غازي: **الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد علي**، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر، 2016).

57. علي محمد راشد: **الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا 1806 - 1971**، (الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، 2004).
58. علي محمد محمد الصلابي: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001).
59. عمر عبد العزيز عمر: **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000).
60. عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي 1516 - 1922**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994).
61. فاروق عثمان أباظة: **دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997).
62. فاروق عثمان أباظة: **مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى، دراسة وثائقية عن العراق والخليج والجزيرة العربية**، (القاهرة: دار المعارف ، 1986).
63. فتحي أبو طالب: **الصراع الدولي على عدن**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002).
64. فوزي درويش: **اليابان، الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، (طنطا: مطابع غباشي، 1994).
65. لطيفة محمد سالم: **الحكم المصري في الشام 1831-1841**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).
66. محمد حسن العيدروس: **تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**، (الكويت: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996).
67. محمد حسن العيدروس: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية، 1998).
68. محمد رفعت رمضان: **علي بك الكبير**، (القاهرة: 1950).
69. محمد سمير منيب: **تاريخ الجيش المصري في عصر محمد علي 1801-1849**، (القاهرة: وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية، 1993).
70. محمد عبد الستار البدري: **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي**، (القاهرة: دار الشروق، 2001).
71. محمد فريد بك: **البهجة التوفيقية في تاريخ العائلة الخديوية**، أحمد زكريا الشلق (تحرير ودراسة)، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005).

72. محمد محمود السروجي: **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، (الإسكندرية: 1998).

73. محمد مصطفى صفوت: **محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1958).

74. مرفت أسعد عطا الله: **العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).

سابعاً: المراجع المعربة

1. أنجلو سا ماركو: **الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا**، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

2. أنينيل ألكسندر فنادولينا: **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، أنور محمد إبراهيم (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999).

3. بروتو ألبيتي: «لمحات عن أصول القضية المصرية»، في كتاب **الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا**، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

4. بول هنري – بوردو: **ساحرة الصحراء الليدي إيسترستانهوب في الشرق**، ازدهار متوج ومحمد وليد الجلاد (ترجمة)، (دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، 1992).

5. ج. فورستر سادلير: **رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م**، سعود بن غانم العود بن غانم الجمران العجمي (تحقيق)، (الكويت: مطابع القبس، 2005).

6. جي فارجيت: **محمد علي مؤسس مصر الحديثة**، ترجمة رفعت عواد، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

7. خالد فهمي: **كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة**، شريف يونس (ترجمة)، (القاهرة: دار الشروق، 2001).

8. كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، الجزء الثالث، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، منير بعلبكي ونبيه أمين فارس (ترجمة)، (بيروت، الطبعة الأولى، 1949).

9. كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، منير بعلبكي ونبيه أمين فارس (ترجمة)، (بيروت: دار العلم للملايين، 1998).
10. كارلو جيليو: «القضية المصرية من عام 1798 إلى عام 1841م»، في كتاب **الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا**، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
11. ماسيمو كامبانيني: **تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك**، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006).
12. مجموعة مقالات مختارة لباحثين إيطاليين: **الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا**، ترجمة عماد البغدادي، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
13. هنري دودويل: **محمد علي مؤسس مصر الحديثة**، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق بك؛ علي أحمد شكري، (القاهرة: مكتبة الآداب، دون تاريخ طبع).
14. هنري فوستر: **نشأة العراق الحديث**، الجزء الأول، سليم طه التكريتي (ترجمة)، (بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، 1989).

ثامناً: مقالات في دوريات

1. إبراهيم جمعة: «جدول تحويل السنين الهجرية إلى ما يقابلها من التواريخ الميلادية»، **مجلة الدارة** (1972).
2. أحمد عبيدلي: «الحملة العسكرية على رأس الخيمة 1819 – 1820»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 31 (1982).
3. أحمد عزت عبد الكريم: «التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني»، **حولية كلية الآداب، جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس)**، المجلد الأول (1951).
4. إسماعيل أحمد ياغي: «العلاقات العمانية البريطانية في القرن التاسع عشر»، **مجلة الدارة**، العدد الثالث (1981).
5. أمين عبد الله محمود: «الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831-1840»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 32(1988).
6. بدر الدين الخصوصي: «الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية – الإيرانية في العصر لحديث»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الأول (1982).

7. بدر الدين الخصوصي: «النشاط الروسي في الخليج العربي 1887 - 1907»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الثامن عشر (1979).
8. جمال الدين الشيال: «مصر والشرق الأدنى قبيل الحملة الفرنسية»، **مجلة الكتاب**، المجلد الثامن، الجزء العاشر، (ديسمبر 1949).
9. جمال زكريا قاسم: «موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الأحساء»، **المجلة التاريخية المصرية**، المجلد السابع عشر (1970).
10. خليفة بن عبد الرحمن المسعود: «خالد بن سعود وعبد الله بن ثنيان بين التأييد المحلي والدعم العثماني1841ـ 1843»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 93 (2006).
11. سعيد بن سعد الغامدي: «الصراع العثماني المملوكي في مصر ونتائجه»، **مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية**، المجلد الأربعون (1994).
12. سلطان ناجي: «الخلفية التاريخية للاحتلال البريطاني لعدن»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الثاني (1975).
13. صالح أحمد العلي: «مسوغات تجديد كتابة التاريخ»، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، الجزء الرابع، المجلد 38، (1987).
14. صلاح العقاد: «الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب 1811 - 1818»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد السادس (1976).
15. طارق البشري: «حروب محمد علي»، **مجلة الهلال**، السنة 73، العدد الثاني (1965).
16. طارق نافع الحمداني: «علاقات المماليك المصريين السياسية بالدولتين الصفوية والعثمانية في مطلع القرن السادس عشر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد السابع عشر (1985).
17. طارق نافع الحمداني: «علاقة العثمانيين وآل أفراسياب بالأحساء في القرنين السادس عشر والسابع عشر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 32 (1988).
18. طارق نافع الحمداني: «علاقات آل أفراسياب السياسية والتجارية مع القوى الأوروبية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن السابع عشر»، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر**، العدد 20 (1997).
19. عاصم الدسوقي: «صورة محمد علي بأقلام مصرية، دراسة في تأثير المناخ السياسي على كتابة التاريخ»، **مجلة الهلال**، السنة 113، العدد السابع (2005).

20. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: «البحرين والقوى المتنافسة في الخليج 1800 – 1843»، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر**، العدد السادس (1983).
21. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: «دور البصرة في أحداث نجد وشرقي شبه الجزيرة العربية في عهد محمد علي 1819 – 1840 من خلال الوثائق المصرية»، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر**، العدد الرابع (1981).
22. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: «قيام الدولة السعودية الأولى 1745 – 1818 وأثرها على مجتمع شبه الجزيرة العربية»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 25، (1981).
23. عبد العزيز سليمان نوار: «ثورة 1832 في العراق»، **مجلة الهلال**، السنة 73، العدد الثاني (1965).
24. عبد العزيز سليمان نوار: «العراق وصراع بعثات التبشير»، **مجلة الهلال**، السنة 73، العدد الخامس (1965).
25. عبد العزيز سليمان نوار: «آثار العراق والصراع الاستعماري في القرن التاسع عشر»، **مجلة الهلال**، السنة 73، العدد الثالث (1965).
26. عبد العزيز سليمان نوار: «التبشير البروتستانتي في العراق»، **مجلة الهلال**، السنة 73، العدد السادس (1965).
27. عبد العزيز سليمان نوار: «مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي»، **المجلة التاريخية المصرية**، المجلد الرابع عشر (1968).
28. عبد العزيز سليمان نوار: «دور العراق العثماني في حرب القرم»، **المجلة التاريخية المصرية**، المجلد الثالث عشر (1967).
29. عبد العزيز سليمان نوار: «بين العراق ومصر في القرن التاسع عشر»، **مجلة الهلال**، السنة 72، العدد الثامن (1964).
30. عبد العزيز سليمان نوار: «مصر والخليج العربي في القرن التاسع عشر»، **مجلة الهلال**، السنة 72، العدد 11، (1964).
31. عبد المنعم الجميعي: «أولاد محمد علي باشا»، **مجلة الهلال**، السنة 113، العدد السابع (2005).
32. عبد الوهاب بكر: «القائد إبراهيم باشا...عبقرية عسكرية»، **مجلة الهلال**، السنة 113، العدد السابع (2005).
33. علي عفيفي علي غازي: «الصراع الأنجلو فرنسي على مصر»، **مجلة ذاكرة مصر المعاصرة**، العدد 14، (يوليو 2013).

34. علي عفيفي علي غازي: «محمد علي وبعثة الفرات (1830-1839)»، **مجلة التجربة الآسيوية**، العدد السادس (مارس 2012).

35. عماد أحمد الجواهري: «الدور التاريخي للبصرة على الخليج 1500 - 1600»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (1978).

36. عماد أحمد الجواهري: «العراق ومواجهة التوسع الفارسي 1733 - 1743»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 27 (1981).

37. عمر عبد العزيز عمر: «العلاقات المصرية اللبنانية 1820 - 1840»، **مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية**، المجلد 26 (1972).

38. ليلى الصباغ: «علم الوثائق»، **مجلة آفاق الثقافة والتراث**، العدد الثاني (1993).

39. محمد أنيس: «الجبرتي أعظم المؤرخين»، **مجلة الهلال**، السنة 72، العدد 9 (1964).

40. محمد محمود السروجي: «سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، **مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية**، المجلد 9 (1955).

41. مصطفى عقيل الخطيب: «التطلعات الإيرانية في البصرة على عهد كريم خان الزند 1774 - 1779»، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر**، العدد السادس عشر (1993).

42. يوسف عز الدين: «إدارة ولاية بغداد في القرن التاسع عشر»، **مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد**، المجلد السابع (1959).

تاسعاً: الكتب الأجنبية

1. Afaf Lutfi al Sayyid-Marsot: **A Short History of Modern Egypt**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

2. Arthur gold Schmidt.: **modern Egypt the formation of a nation – state**, (Cairo: the American university in Cairo press, first published in Egypt, 1990).

3. Bury , J. P T: **the new Cambridge modern history** , volume X , the zenith of European power 1830 – 70, (Cambridge: Cambridge university press, 1967).

4. Christine DesrochesNoblecourt: **Le Dernier PharaonMehemet – Ali 1770 – 1849**, (Paris: pymalion Gerard watelct, editions denoel, 1996).
5. C. huart: **histoire de Bagdad dans le temps moderns**, (Paris: 1901).
6. Crawley, C. W: **the new Cambridge modern history** , volume IX , war and peace in an age of upheaval 1793 – 1830, (Cambridge: Cambridge university press, 1969).
7. Daly , m. w (editor): **the Cambridge history of Egypt** , volume 2 , modern Egypt from 1517 to the end of the twentieth century, (Cambridge: Cambridge University bress, 1998).
8. Feroz Ahmad: **turkey the quest for identity**, (oxford: one world publication, 2003).
9. George, E. Kirk: **a short history of the middle east from the rise of Islam to modern times**, (London: university paperbacks, without date).
10. 11.Hoskins. H.L: **British routs to India**,(London : 1928).
11. Holt. P. M: **Egypt and the fertile crescent 1516 – 1922 , apolitical history**, (London: Cornell university press, 1966).
12. Holt, p. m (editor), **political and social changes in modern Egypt**, (London : 1968).
13. Henary Dodwell: **the founder of modern Egypt, A study of Mohammed Ali**, (Cambridge: 1967).
14. Hurewitz. J.C: **Diplomacy in the Near and Middle East, adocumentary record: 1535-1914**, vol. I, (New York: 1987).
15. James Jankowski: **Egypt A short history**, (oxford: one world publications, 2000).
16. John F. Standish: **Persia and the gulf** , (Curzon: retrospect and prospect , without date).
17. John Marlowe: **Anglo - Egyptian relation 1800 _ 1953**, (London: the Cresset press, 1954).
18. Khaled Fahmy: **all the pashas men , Mehmed Ali , his army and the making of modern Egypt**, (Cambridge: Cambridge university press, without date).
19. Kelly J. B: **Britain and the Persian Gulf** (1795 – 1880), (oxford: 1968).
20. Longrigg. S. h: **Four Centuries of Modern IRAQ**, (Oxford: Oxford University press, 1968).
21. M. Rifaat (pasha): **the awakening of modern Egypt**, (Cairo: the palm press, 2005).

22. Peter Mansfield: **A history of the Middle East,**(U. S. A : penguin book, 1991).
23. Philip K. Hitti: **history of the Arabs from the earliest times to the present** , (London: the Macmillan press, 1970).
24. Richard Schofield: **the Iraq – Kuwait Dispute** , volume 1, evolution of the Iraq – Kuwait international boundary on land and sea 1830 – 1994, (Arabian geopolitics & regional documentary studies: Fakhoury editions , without date).
25. Richmond. J. c. b: **Egypt 1798 - 1952,**(London: Methuen and coltd, 1977).
26. VaTikiotis. P. v: The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat, (London: weidenfeld and Nicholson, 1980).
27. William I. Cleveland: **A history of the modern middle east**, (oxford: west view press, 1994).
28. Yapp, M. E: **the making of the modern near east 1792–1923**, (London and New York: Longman, 1987).
29. Zaki Saleh: **Mesopotamia (Iraq) A study in British foreign affairs,**(Baghdad: al – ma~aref press, 1957.

عاشراً: دوائر المعارف

1- العربية

دائرة المعارف الإسلامية، (الشارقة، مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1998) المجلدات: 1، 6، 15، 18، 19، 22، 23، 29، 32.

2- الأجنبية

Number of Leading Orientalists: **The Encyclopedia of Islam**, vol. 111, London: 1971.

المؤلـف

د. علي عفيفي علي غازي

حاصل على الدكتوراه في الآداب، عام 2014، بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات، في موضوع «رؤية الرحالة لقيم وعادات عشائر العراق (1800-1958 م)». والماجستير عام 2009، بتقدير ممتاز، وموضوع البحث «أثر الصراع المصري العثماني في الجزيرة العربية والشام على العراق (1831-1841)». يعمل حالياً مدير تحرير مجلة رواق التاريخ والتراث، وهي مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مركز حسن بن محمد آل ثاني للدراسات التاريخية بالدوحة، دولة قطر. أسهم في عدد من الندوات والمؤتمرات بالمشاركة أو الحضور أو التنظيم، ومنشور له الكثير من المقالات في التاريخ والتراث والآداب والفنون والخط العربي، في المجلات والصحف العربية والعالمية. وحصل على العديد من شهادات التقدير. ومن مؤلفاته:

* سفن الغوص على اللؤلؤ في الخليج العربي، (القاهرة: مركز الراية للطباعة والنشر والتوزيع، 2017).
* الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد علي. (بيروت: دار الرافدين للنشر، 2016).
* بدو العراق والجزيرة العربية بعيون الرحالة. تقديم أ. د. محجوب زويري، (بيروت: دار الرافدين للنشر، 2016).
* نخيل الخليج العربي في دليل لوريمر. تقديم أ. د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، (بيروت: دار الرافدين للنشر، 2015).
* الصراع الأجنبي على العراق والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر، (بيروت: دار الرافدين للنشر، 2015).
* «مصر والحرب العالمية الأولى 1914-1918»، في كتاب رشيد خشانة (تحرير): الطريق إلى سايكس بيكو، الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016).